أمريكا اللاتينية
التقرير السياسي للعام 2017

مجموعة من الباحثين
تنسيق د. محسن منجيد

بتعاون مع CARLAC

بسم الله الرحمان الرحيم

أمريكا اللاتينية : التقرير السياسي للعام 2017
مجموعة من الباحثين
الطبعة: 2018
الإيداع القانوني: 2018MO0044
ردمك: 978-9954-746-12-7
الإخراج الفني: Mac Sup
الطباعة: مكتبة قرطبة-وجدة

مجلس العلاقات العربية مع أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
COUNCIL ON ARAB WORLD RELATIONS WITH LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN
Partnership for development and peace شراكة من أجل التنمية والسلام

مجلس العلاقات العربية مع أمريكا اللاتينية والكاريبي (كارلاك)

مؤسسة غير حكومية وغير ربحية وغير حزبية، أنشأ عام 2014 في اجتماع

المنتدى العربي- الأمريكي اللاتيني بمدينة كاسا دي كامبو بجمهورية الدومينيكان.

يعتبر مجلس كارلاك مبادرة فريدة لتحفيز التقارب بين الجانبين ودعم المبادرات الرامية إلى بناء شراكات على مستوى المنطقتين من خلال الدبلوماسية الشعبية.

يهدف المجلس إلى تطوير وتنمية العلاقات بين العالم العربي ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في مختلف المجالات.

يعمل مجلس كارلاك على تحقيق أهدافه من خلال:

- تنظيم محاضرات ومؤتمرات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.
- إعداد دراسات متخصصة لفائدة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في المنطقتين.
- توفير فضاء مشترك للأساتذة والباحثين من المنطقتين للعمل سويا وتبادل الأفكار
- تنظيم لقاءات للقيادات الشابة من المنطقتين للتعارف وتبادل الخبرات.
- تنظيم لقاءات ومنتديات اقتصادية دورية تجمع رجال المال والأعمال وممثلي الغرف التجارية من المنطقتين بهدف تشجيع الاستثمار والتبادل التجاري.

المحتويات

- تـــقـــديـــم: 07

- علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية: الخطوات المرتقبة على المدى القريب والمتوسط

د. محسن منجيد 11

- التهديدات الأمنية والإرهابية في أمريكا اللاتينية

د. محمد بوبوش 27

الفساد في دول أمريكا اللاتينية: لمحة عن الوضع الحالي وآليات مكافحته

د. محمد شكراد 47

- دعم المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لقضايا السلام في العالم: القضية الفلسطينية نموذجا

أحمد بنصالح الصالحي 57

- العلاقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل: الوضع الراهن واستراتيجيات تعميق الشراكة الاقتصادية - دراسة لنموذج السعودية والإمارات-

د. محسن منجيد 70

- فيديل كاسترو: الوجه الثوري لأمريكا اللاتينية

د. حمدي أعمر حداد 94

- قراءة في أبرز التقارير الدولية الصادرة سنة 2017 حول أمريكا اللاتينية

عبد الناعيم سعيد وسعيد بنبوكر 101

الاستحقاقات الانتخابية في دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2018 112

تـقـديم

هل انتهت مرحلة القادة الزعماء في أمريكا اللاتينية !

د. محسن منجيد*

برحيل الرئيس الكوبي السابق فيديل كاسترو، تنطفئ شمعة زعيم كاريزمي في منطقة أمريكا اللاتينية. فخلال العقدين الماضيين، سطعت في سماء أمريكا اللاتينية شخصيات متميزة ساهمت في توهج بريق التيار اليساري في المنطقة كالرئيس الفنزويلي الراحل هوغو شافيز والرئيس البرازيلي السابق لولا دا سيلفا.

وقد وجدت شعوب أمريكا اللاتينية في زعماء المنطقة الشخصية الكاريزمية التي تعكس آمالها وتطلعاتها، وهو تأكيد للمقولة الشهيرة التي تركها نابوليون بونابارت في هذا السياق، حيث قال "لا تتم قيادة الشعب إلا من خلال إظهار المستقبل له، الزعيم هو بائع الأمل". فبفضل مواقف جريئة وخطابات تلهب الجماهير، استطاع زعماء أمريكا اللاتينية شد أنظار العالم إلى ذلك الفضاء الجغرافي.

القادة الزعماء في مواجهة الديمقراطية بأمريكا اللاتينية

إلى جانب تميز القادة في أمريكا اللاتينية وقدرتهم على التأثير في الحياة السياسية الداخلية، اتسع تأثيرهم كذلك على المستوى الخارجي ليشمل باقي دول العالم، لكن لسوء الحظ تحولت القيادة الكاريزمية والقوة الثورية للزعماء في المنطقة إلى قيادة استبدادية، استغلها الزعيم القائد ليستأثر بكل السلطات والمسؤوليات مما أدى إلى تراجع الديمقراطية، ويقدم لنا نموذج فنزويلا ونيكاراغوا دليلا على خنق الديمقراطية في أمريكا اللاتينية.

فرغبة في مواصلة الثورة الفنزويلية التي أطلقها سلفه الزعيم هوغو شافيز، يعمل الرئيس نيكولاس مادورو بموجب سلطات استثنائية على تهميش الجمعية الوطنية الذي تتوفر فيه المعارضة

* منسق التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية.

على الأغلبية منذ فوزها في الانتخابات التشريعية التي أجريت في دجنبر 2015، كما يلجأ إلى كل الحيل والتدابير الضرورية من أجل البقاء على رأس الدولة.

وفي نيكاراغوا تمكن زعيم الثورة الساندينية دانييل أورتيغا سنة 2011 من استصدار قرار من المحكمة العليا يسمح له بالترشح للانتخابات الرئاسية لولايات متتالية، فقد استطاع أورتيغا الذي يلقب بموغابي أمريكا اللاتينية أن يحكم نيكاراغوا لأربع ولايات رئاسية كانت الأولى ما بين 1985 و1990 وتتابعت الولايات الثلاث منذ نونبر 2006، لكن الأدهى من ذلك أن جمهورية نيكاراغوا أصبحت بمثابة منزل كبير لأسرة أورتيغا، ذلك أن زوجة الرئيس أصبحت نائبة لزوجها أورتيغا منذ انتخابات 2016 ليتقاسم الزوجان معا هرم السلطات في البلاد.

حاول كذلك إيفو مورايس في بوليفيا الترشح لولاية رئاسية رابعة ليضمن البقاء في السلطة إلى غاية سنة 2025 لكنه خسر الاستفتاء الشعبي حول تعديل الدستور الذي نظم لهذا الغرض. وفي الإكوادور فضل رافاييل كورييا الانسحاب من السباق الرئاسي بدواع شخصية، في الوقت الذي أشارت استطلاعات الرأي أن 28% فقط من الناخبين مستعدون لدعمه في حال ترشحه لولاية رئاسية جديدة.

تتزامن مرحلة نهاية الزعامات وتراجع القيادات الشعبوية في أمريكا اللاتينية مع انتخاب دونالد ترامب كرئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ تنصيب هذا الأخير، تخيم حالة من عدم اليقين على مستقبل العلاقات بين واشنطن وأمريكا اللاتينية. فقد تحولت المكسيك منذ الأسبوع الأول لولاية دونالد ترامب إلى وجهة للاستفزازات المباشرة، سواء من خلال رغبة ترامب في بناء الجدار على الحدود المشتركة أوبدء ترحيل المهاجرين غير المصرح بهم أو من خلال إعادة التفاوض على اتفاقية النافتا التي تضم بالإضافة إلى الولايات المتحدة كلا من المكسيك وكندا.

لقد ظهرت طوال سنة 2017 انعكاسات مباشرة للسياسة الخارجية الأمريكية على الحياة السياسية الداخلية في المكسيك، ذلك أنه في إطار مسلسل الانتخابات الفيدرالية الذي سينتهي سنة 2018 بانتخاب

رئيس جديد للمكسيك، بدأ نجم المرشح اليساري المحتمل أندريس مانويل لوبيز أوبرادور يسطع في المكسيك من خلال استعمال خطاب معاد لمواقف الرئيس ترامب ضد مصالح بلاده المكسيك.

يعكس نموذج المكسيك إمكانية ظهور موجة جديدة من الزعماء في أمريكا اللاتينية يستغلون معاداة واشنطن ومواقف الرئيس ترامب لتعبئة الجماهير وإعادة الممارسات الشعبوية في أمريكا اللاتينية مرة أخرى. لكن الأكيد أن شعوب أمريكا اللاتينية اليوم لا تحتاج إلى زعيم كاريزمي لمواجهة ترامب، بل تحتاج إلى جيل من الزعماء يعمل على إعادة الثقة في الديمقراطية والحياة السياسية، ويعمل على تطوير سياسات عمومية فعالة لتقليص نسبة الفقر والبطالة ورفع مستوى النمو وإنعاش الاقتصاد.

مصير مسلسل الانتخابات الرئاسية في أمريكا اللاتينية

إلى جانب الانتخابات الرئاسية المرتقبة في المكسيك، ستعرف أمريكا اللاتينية خلال سنة 2018 إجراء انتخابات أخرى في كولومبيا والبرازيل، ستحدد بشكل مباشر مستقبل ثلثي ساكنة المنطقة، والواقع أن الرأي العام في الدول الثلاث يعكس استياء من النخب السياسية الحاكمة ومن فضائح الفساد وتراجع الاقتصاد مما ينذر بحصول تغيير في الوضع القائم.

يقود الرئيس السابق لويس إغناسيو لولا دا سيلفا، استطلاعات الرأي في الانتخابات المزمع تنظيمها في البرازيل خلال شهر أكتوبر القادم، لكنه ينتظر الاستئناف حول إدانته بتهم الفساد مما قد يتسبب في إقصائه من السباق الرئاسي في حال صدور حكم ضده، وينافس لولا في هذه المحطة مرشح اليمين المتطرف والنائب الفيدرالي جايرو بولسونارو الذي يقدم فرصا لإمكانية زعزعة الوضع في البلاد.

وفي كولومبيا كذلك، حيث اتفاق السلام مع الفارك يعرف بعض الصعوبات على مستوى التطبيق، يلاحظ تواجد رغبة قوية لدى الرأي العام في التغيير مما قد يدفع إلى دعم المرشحين المستقلين كمؤشر

1 الدول المعنية بالانتخابات الرئاسية ما بين 2017 و2019 هي:
- سنة 2017 الإكوادور والهندوراس والشيلي.
- سنة 2018 كوستاريكا، الباراغواي، كولومبيا، المكسيك، البرازيل وفنزويلا.
- سنة 2019 بوليفيا، الأرجنتين، غواتيمالا، السلفادور، بانما والأوروغواي.

على رفض الأحزاب السياسية خلال الانتخابات الرئاسية المزمع إجرائها في ماي المقبل.

وإن كانت أمريكا اللاتينية تمر خلال الفترة ما بين 2017 و2019 بدورة انتخابية تشمل أغلب دول المنطقة، حيث سيتوجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب 15 رئيسا جديدا[1] ، فالظاهر أن النخب الحالية المتواجدة في الساحة السياسية في أمريكا اللاتينية لا تساير رغبة التغيير التي يعبر عنها الناخبون، كما أنها غير مستعدة لتجديد نفسها مؤسساتيا، فهل ستشهد المنطقة منعطفا سياسيا دون حدوث تغييرات في صفوف الأحزاب؟.

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية

نسعد ككل سنة بإعداد التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية ووضعه رهن إشارة الباحثين والمهتمين بتطورات الأحداث في هذه المنطقة من العالم. وفي تقرير سنة 2017 نسلط الضوء على موضوعين أساسيين وهما التداعيات السياسية والاجتماعية لقضايا الفساد في أمريكا اللاتينية والتهديدات الأمنية والإرهابية المتزايدة في المنطقة. كما يتضمن التقرير ورقة حول الزعيم الكوبي الراحل فيديل كاسترو، وقراءة في عدد من التقارير الدولية الصادرة سنة 2017 التي تهتم بالوضع الاجتماعي وحالة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية.

وفي إطار التعاون مع مجلس العلاقات العربية مع أمريكا اللاتينية والكاريبي، تم إعداد دراستين حول دعم المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية للقضية الفلسطينية وحول الوضع الراهن واستراتجيات تعميق الشراكة الاقتصادية بين الدول العربية والبرازيل.

وبخصوص علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية نقدم نظرة استشرافية مركزة حول الخطوات المرتقبة على المدى القريب والمتوسط في العلاقات بين الطرفين، خطوات ستمنح للمغرب وضعا متقدما كشريك متميز بين الدول الواقعة جنوب المحيط الأطلسي.

علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية: الخطوات المرتقبة على المدى القريب والمتوسط

د. محسن منجيد*

تكشف تطورات الأحداث المتعاقبة في علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية عن مدى استقطاب هذه المنطقة لاهتمام الفاعلين في السياسة الخارجية المغربية، فبعد إفريقيا تشكل هذه المنطقة أهم وجهة لدعم الحضور الدبلوماسي المغربي مقارنة بمناطق أخرى من العالم.

وقد تميزت سنة 2017 بتوالي حدثين هامين في السياسة الخارجية المغربية، كان الحدث الأول من عمق إفريقيا عندما صادق الإتحاد الإفريقي على عودة المغرب لهذه المؤسسة القارية، وجاء الحدث الثاني من عمق أمريكا اللاتينية عندما ثم الإعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وكوبا.

إن لكلا الحدثين ارتباط بتوجه الخارجية المغربية الرامي إلى تجاوز سياسة الكرسي الفارغ والانفتاح أكثر على إفريقيا وأمريكا اللاتينية، فرغم عدم حدوث أي تغيير جذري في موقف كوبا السلبي من قضية الصحراء المغربية[2] ، فإن إعادة فتح قنوات التواصل الرسمية تعتبر خطوة مقدامة لتجاوز الركود في العلاقات الثنائية. والملاحظ أن عودة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا جاء بعد الزيارة غير الرسمية التي قام بها الملك محمد السادس لهافانا، وهو ما يذكر بالزيارة الرسمية التي قام بها للمنطقة سنة 2004 وللنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها.

لقد مر اليوم أكثر من عقد من الزمن على زيارة العاهل المغربي للمنطقة، الشيء الذي يدفع إلى التفكير في أهمية إجراء زيارة رسمية جديدة لأمريكا اللاتينية، وذلك بهدف دعم علاقات المغرب مع أصدقائه من دول المنطقة التي لم تشملها الزيارة الأولى، وكذا توسيع مجال الفضاء الجغرافي للشراكات التضامنية والتعاون جنوب-جنوب الذي يطوره المغرب حاليا بشكل خاص مع دول القارة الإفريقية.

---

*دكتور في العلاقات الدولية، أستاذ زائر بماستر أمريكا اللاتينية بجامعة محمد الخامس بالرباط.

2 أحمد بنصالح الصالحي: استئناف العلاقات بين المغرب و كوبا: انتصار للواقعية والبراغماتية في العلاقات الدولية المعاصرة، 26 أبريل 2017، متوفر على موقع مرصد أمريكا اللاتينية -www.marsadameri calatina.com

وعلى مستوى آخر، وفي إطار توجه المغرب نحو إقامة شراكات إستراتيجية مع أبرز القوى الصاعدة في العالم، أصبح من الضروري اليوم رفع مستوى العلاقات بين المغرب والبرازيل إلى مستوى شراكة إستراتيجية من الجيل الجديد وتجاوز الطابع التقليدي الذي يطغى على العلاقات الثنائية، ذلك أن كلا البلدان يرتبطان بعلاقات تجارية مهمة ويجمعهما تفاهم سياسي وتواصل دبلوماسي مستمر، كما أنهما يتوفران على مؤهلات حقيقية لإقامة علاقات متميزة في مجال صناعة الطيران والدفاع واللوجستيك.

فالمغرب اليوم بمؤهلاته الداخلية وبمركزه الجديد في القارة الإفريقية يستطيع دعم علاقاته عبر الأطلسية إلى أبعد الحدود وكذا لعب دور المحاور بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية كأرض للقاء والتعايش.

أولا : الشراكة الإستراتيجية مع البرازيل

يعمل المغرب في السنوات الأخيرة على تنويع علاقاته على المستوى الدولي من خلال الدخول في شراكات إستراتجية جديدة[1] ، حيث يظهر أن المغرب يتجه نحو إقامة شراكات مع أبرز القوى الصاعدة في العالم[2]، فقد دخل المغرب في شراكة استراتيجية مع كل من روسيا والصين ويستعد لإعلان شراكة أخرى مع الهند[3]، وفي هذا السياق تصبح البرازيل هي المحطة القادمة في السياسة الخارجية المغربية بدون منازع.

ونعرض فيما يلي لأهم مقومات الشراكة الإستراتيجية رابح-رابح التي ستجمع بين المغرب والبرازيل.

1. موقع البرازيل عالميا

تعتبر البرازيل حاليا القوة الاقتصادية الأولى في أمريكا اللاتينية والسابعة عالميا، ومن المصدرين الكبار للمواد المصنعة والمنتجات الغذائية، كما تتوفر على أكبر احتياطي عالمي من الماء. وتضم البرازيل أكثر من 200 مليون نسمة، وتمتد على مساحة تقدر ب 8.5 مليون كيلومتر مربع وهو ما يمثل مساحة مجموع دول الاتحاد الأوروبي مرتين.

1 يقصد بالشراكة الإستراتيجية الإعلان الرسمي عن رغبة سياسية متميزة لقيام شراكة من الدرجة الأولى بين بلدين، وهي لا تحيل حصريا على العلاقات العسكرية وإنما على آلية للتشاور المبني على شكل موسع من التعاون.

2 تتجمع القوى الصاعدة في إطار تكتل يعرف بالبريكس BRICS وهو يضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

3 خطاب الملك محمد السادس الذي ألقاه أمام القمة المغربية الخليجية بالرياض في20 أبريل 2016

وبعد تموقعها كزعيمة لأمريكا اللاتينية حيث أنها تعمل على تنشيط سياستها الخارجية نحو إفريقيا، اختارت البرازيل لنفسها دورا طلائعيا كأكبر مدافع عن مطالب دول الجنوب في مختلف المحافل الدولية كما هو الشأن داخل المنظمة العالمية للتجارة، وتنشط البرازيل دوليا كذلك من خلال انخراطها في المفاوضات المتعددة الأطراف كالبيئة والتنوع البيولوجي، وتحاول لعب دور أكثر أهمية في إيجاد حلول لبعض القضايا الإقليمية والدولية.

وترغب البرازيل في بلوغ اعتراف دولي بها كقوة دولية، فهي مرشحة لتصبح عضوا دائما بمجلس الأمن الدولي، وتتميز بعضويتها في مجموعة الدول العشرين وتجمع الدول الصاعدة المعروف بالبريكس.

بعض مؤشرات قوة البرازيل على المستوى العالمي

المميزات	الترتيب عالميا سنة 2016
المساحة الجغرافية	5
القوة الاقتصادية	7
القوة العسكرية	17
جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة	8
صناعة الطيران	3
تصدير القهوة	1
تصدير السكر	1
تصدير حبوب الصوجا	2
تصدير الذرة	3
تصدير اللحوم المجمدة	2
تصدير الحديد	2
إنتاج الألومنيوم	3
تصدير السيارات	13
الناتج الداخلي الخام	1796 مليار دولار

2. تفاهم سياسي ونشاط دبلوماسي متميز

يجمع المغرب والبرازيل حوار وتفاهم سياسي متميز، يفتخر كلا الطرفان بالتعبير عنه في مختلف الأنشطة الدبلوماسية المشتركة، كما أن وجهات نظرهما متقاربة حول العديد من القضايا الدولية كإصلاح أجهزة الأمم المتحدة، حيث يدعم المغرب تطلع البرازيل في الحصول على مقعد دائم داخل هذا الجهاز الأممي[1] ويعترف بموقعها على المستوى الدولي.

وتتخذ البرازيل موقفا سياسيا ثابتا من قضية الصحراء المغربية، فهي لم يسبق لها أن اعترفت بالجمهورية الصحراوية الوهمية كما أنها تدعم مجهودات الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي متوافق عليه.

والملاحظ أن حركية متميزة طبعت العلاقات الثنائية منذ سنة 2000 من خلال ارتفاع مستوى تبادل الزيارات على أعلى مستوى، فقد شكلت زيارة الملك محمد السادس لبرازيليا في نونبر 2014 محطة بارزة في هذه العلاقات وكان لها دور في توسيع مجالات التعاون الثنائي.

وقد ساهم تبادل الزيارات بشكل منتظم بين وزيري خارجية البلدين في إضفاء نوع من الاستقرار والنشاط الدبلوماسي على العلاقات الثنائية، وشكلت زيارة وزير العلاقات الخارجية البرازيلي للمغرب سنة 2016 فرصة للتعبير عن رغبة كلا البلدين في رفع مستوى هذه العلاقات وتعميق وسائل تعزيز العلاقات الثنائية والاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي يزخر بها المغرب والبرازيل[2] .

وعلى مستوى الإطار القانوني للتعاون الثنائي، كان لانعقاد الدورة الأولى للجنة المشتركة بين البلدين في الرباط سنة 2008 دور في تحيين والتوقيع على مجموعة من اتفاقيات التعاون في المجال التقني والتكنولوجي، لتتعزز بذلك الترسانة القانونية الثنائية والتي تشمل اتفاقيات أخرى في مجالات التعاون التجاري والثقافي والجوي والسياحي.

1. راجع البيان المشترك الصادر في 10 مارس 2016 عقب زيارة وزير العلاقات الخارجية البرازيلي Mauro Vieira للرباط.
2. المرجع السابق.

3. شراكة تجارية رابح-رابح

تعد البرازيل شريكا تجاريا مهما بالنسبة للمغرب، فهي تحتفظ منذ سنة 2003 بمكانتها ضمن مجموعة الزبائن التجاريين العشر للمغرب، بل بلغت البرازيل مرتبة الزبون التجاري الثالث عالميا ما بين سنوات 2012 و2014 خلف أبرز الشركاء التقليديين للمغرب إسبانيا وفرنسا.

وقد بلغت صادرات المغرب نحو البرازيل، حسب إحصائيات سنة 2016 حوالي 600 مليون دولار، ويشكل الفوسفاط نسبة مهمة من الصادرات المغربية، فمنذ أكثر من عقد والبرازيل تعتبر الزبون التجاري الأول للفوسفاط المغربي على الصعيد العالمي، فمثلا خلال سنة 2013 بلغت واردات البرازيل مليار دولار من الفوسفاط وهو ما يمثل أكثر من 50% من مجموع الصادرات الخارجية للمغرب من هذه المادة خلال نفس السنة.

وبهدف ضمان تزويد السوق البرازيلية بالفوسفاط فتح المجمع الشريف للفوسفاط مكتبا له بمدينة ساوباولو البرازيلية، كما أبرم عقودا لتزويد البرازيل على المدى البعيد، وتمكن المجمع كذلك من إطلاق شبكة لتوزيع الفوسفاط في البرازيل[1] ، بالإضافة إلى حيازة نسبة 10% من رأس مال إحدى أكبر شركات الأسمدة في البرازيل (شركة هيرينجر) بقيمة تصل إلى حوالي 55 مليون دولار[2] .

1. OCP: communiqué de presse du14 mars 2013, disponible sur www.ocpgroup.ma.
2.OCP S.A. Finalise L'Acquisition de 10% de Fertilizantes Heringer S.A., 12 janvier 2015, disponible sur www.ocpgroup.ma.

رسم بياني رقم 1: تطور المبادلات التجارية بين المغرب والبرازيل ما بين سنة 2000 و 2016

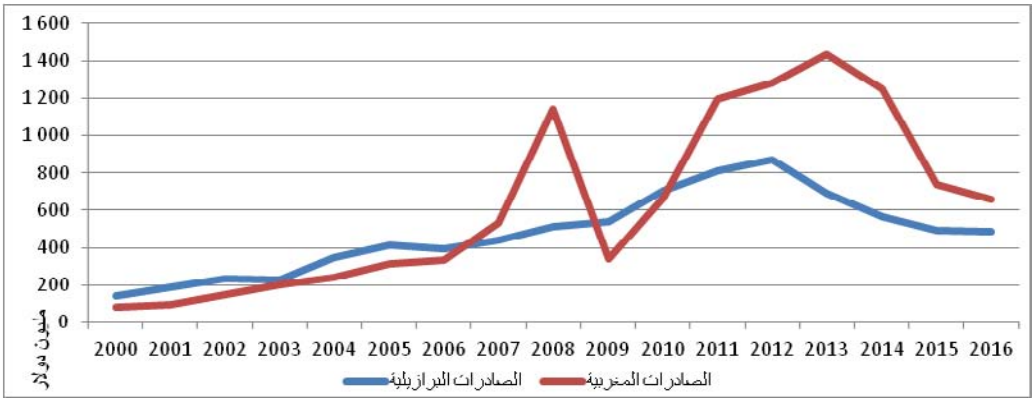

المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN COMTRADE STATISTICS

أما على مستوى الواردات المغربية، فتتموقع البرازيل منذ عقدين تقريبا ضمن لائحة أهم المزودين 20 العالميين للسوق المغربية، فقد سجلت الواردات المغربية ما قيمته 654 مليون دولار خلال سنة 2016 ويشكل السكر أهم الواردات المغربية من البرازيل بقيمة 472 مليون دولار سنة 2016، وهو ما يمثل أكثر من 90% من مجموع الواردات المغربية من السكر على المستوى العالمي.

وتعمل البرازيل على إشراك القطاع الخاص بهدف تطوير العلاقات التجارية مع المغرب، فقد عقد لهذا الغرض المنتدى الأول للأعمال بين الجانبين سنة 2013، ونظمت الدورة الأولى للمنتدى الاقتصادي المغربي البرازيلي سنة 2014، كما تم عقد ملتقى الأعمال المغربي البرازيلي بالرباط خلال شهر مارس 2016.

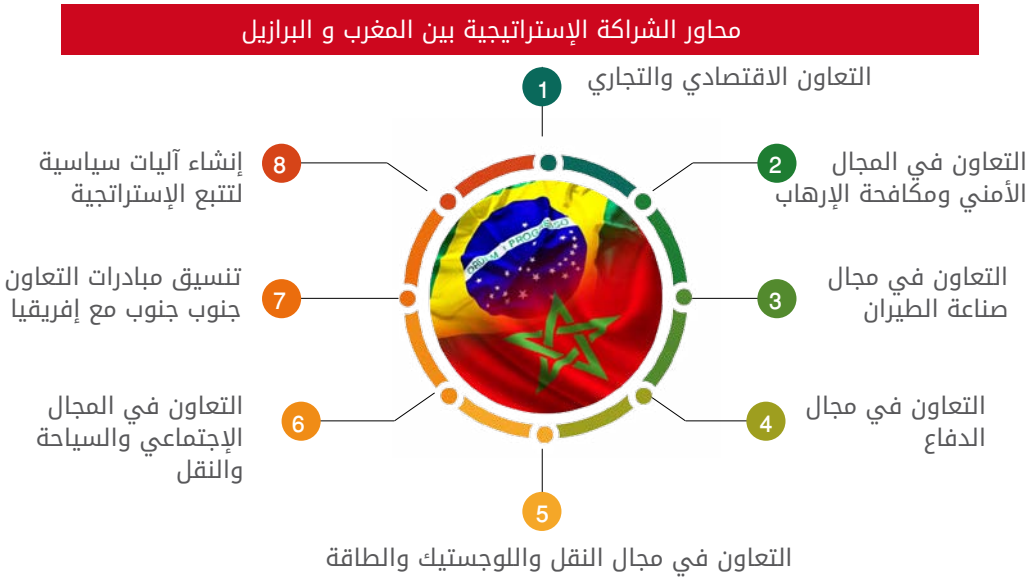

4. محاور الشراكة الإستراتيجية بين المغرب والبرازيل

لا يخرج التعاون بين المغرب والبرازيل حاليا عن المجالات التقليدية، في حين أن الشراكة الإستراتيجية قد تعطي دفعة قوية لانطلاق التعاون الثنائي وفق برنامج عمل أشمل يخدم مصالح الطرفين.

التعاون الاقتصادي والتجاري: تقتضي الشراكة الاستراتيجية تعميق التعاون بين الجانبين من خلال إشراك الفاعلين من القطاع الخاص، حيث يمكن للحكومة المغربية حث الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) وللحكومة البرازيلية حث الاتحاد الوطني للصناعة في البرازيل (CNIB) على مأسسة التعاون بينهما1 ، كما يمكن التوقيع على اتفاقية لإلغاء الازدواج الضريبي واتفاقية لحماية الاستثمارات2. ويمكن أن تصبح الصناعة الغذائية أو صناعة الأدوية مجالا واعدا للتعاون، بالإضافة إلى القطاع البنكي والمالي، فالمركز المالي للدارالبيضاء يمثل أرضية مالية مناسبة بالنسبة للمجموعات المالية والمستثمرين البرازيليين في إفريقيا1.

وعلى المستوى التجاري يعتبر من الضروري العمل على تنويع المبادلات من أجل تجاوز التركيز الحالي المسجل بالنسبة للمواد الفلاحية من جانب البرازيل والفوسفاط ومشتقاته من الجانب المغربي.

1. تصريح وزير الخارجية المغربي خلال لقاء صحفي مشترك عقب مباحثات مع نظيره البرازيلي بالرباط في 10 مارس 2016.

التعاون في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب: يعتبر التعاون الأمني مهما لتقوية الثقة المتبادلة بين المغرب والبرازيل، وفي هذا الصدد يبرز مجالان من التعاون على رأس الأولويات، الأول يرتبط بمكافحة الشبكات الدولية للاتجار في المخدرات، فقد شكل مطار محمد الخامس بعد فتح الخط الجوي بين ساوباولو والداراليبيضاء إحدى نقاط عبور المخدرات من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا والدول العربية[1] ، أما المجال الثاني فيرتبط بمكافحة الإرهاب خاصة بعد توسع خلايا الإرهاب على حدود البرازيل وتزايد صفوف المجندين من طرف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ويفرض كلا التحديان على المغرب والبرازيل التفكير في سبل إطلاق تعاون أمني واستخباراتي مشترك ومتطور.

التعاون في مجال صناعة الطيران: لا تخفي البرازيل اهتمامها بصناعة الطائرات في المغرب، حيث أصبح هذا الأخير يمثل فرصة أمام شركة Embraer البرازيلية (الشركة الثالثة عالميا بعد Airbus وBoeing) لضمان نفاذ أوسع للسوق الأوروبية بفضل القرب الجغرافي من المغرب، وفي هذا الصدد قامت وفود من شركةEmbraer بزيارات استكشافية للمغرب[2] ، وقد يدفع اقتناء الخطوط الجوية المغربية لعدد من الطائرات من الشركة البرازيلية سنة 2014 إلى التفكير في إنشاء مركز للصيانة في المغرب من أجل تشجيعه على اقتناء عدد أكبر من الطائرات البرازيلية، ومن جهة أخرى يمكن أن تصبح تكنولوجيا الفضاء التي توليها البرازيل أهمية متزايدة جزء من التعاون التقني بين البلدين.

التعاون في مجال الدفاع: تتوفر البرازيل على صناعة عسكرية متقدمة تمكنت خلال السنوات الأخيرة من التموقع داخل السوق الدولية، ولا يخفي المغرب رغبته في الاستفادة من تجربة البرازيل في هذا المجال من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير صناعة دفاعية محلية. وقد ساهمت زيارة وزير الدفاع البرازيلي للرباط سنة 2012في تقريب وجهات النظر بهذا الخصوص، حيث استقبلت البرازيل عددا من الوفود العسكرية المغربية[3]، كما بدأ المغرب لأول مرة في استيراد المنتجات العسكرية البرازيلية خلال سنة 2016 من خلال اقتناء ذخائر حربية بقيمة 4 ملايين دولار.

1. Sao Paulo-Casablanca: la nouvelle route de la coke, 01/10/2017, www.h24info.ma
2.Morocco invests in aerospace technology, 29/01/2014, www2.anba.com.br
3.Delegação do Colégio de Ensino Militar Superior do Marrocos visita MD, 26/25/2017, http://www.defesa.gov.br
Industrie militaire: le brésil se dit "disposé" à partager son expertise avec le Maroc, 13/04/2017, http://fr.le360.ma

التعاون في مجال النقل واللوجستيك والطاقة: يشكل المحيط الأطلسي المشترك بين المغرب والبرازيل عاملا محفزا على إبرام شراكات في مجال النقل البحري والجوي. كما أن اهتمام البرازيل بالطاقات النظيفة ونجاح تجربتها في مجال السيارات التي تعمل بالوقود المستخرج من قصب السكر أرضية لتبادل التجارب والخبرات في مجال البيئة المستدامة. ويعتبر كل من المكتب الوطني للهيدروكاربونات والمعادن بالمغرب (ONHYM) وشركة البترول البرازيلية (Petrobas) مدعوان لبحث سبل التعاون في مجال الاستكشافات النفطية والغاز بالمغرب.

التعاون في المجال الاجتماعي والسياحة والثقافة: في المجال الاجتماعي وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قامت وفود من المغرب بزيارة البرازيل للتعرف أكثر على تجربتها المشهورة "منحة الأسرة" التي ساهمت في تقليص عدد الفقراء في البرازيل، كما أن التجارب المختلفة التي طورتها البرازيل يمكن أن تصبح محط تبادل الخبرات بين البلدين. كما يلعب التعاون الثقافي وتقوية التعاون في المجال السياحي عاملا أساسيا في التقريب بين شعبي البلدين، لذلك كان من الضروري تكثيف التعاون بشأنهما، ويمكن كذلك رفع مستوى التواصل بين برلمانيي البلدين وجمعيات المجتمع المدني من أجل تقارب أوسع.

تنسيق التعاون جنوب-جنوب مع القارة الإفريقية: يشكل اهتمام المغرب والبرازيل بالقارة الإفريقية نقطة التقاء أساسية لتنسيق جهود الطرفين لفائدة إفريقيا، ويمكن أن يأخذ هذا التعاون أشكالا متعددة:

تعزيز التعاون الثلاثي: يمكن التفكير في إطلاق مشاريع للتعاون الثلاثي المغرب-إفريقيا-البرازيل[1]، كنموذج التعاون المغرب-أنغولا-البرازيل ، حيث تعتبر أنغولا إحدى الدول الناطقة باللغة البرتغالية في إفريقيا، وتحظى بأهمية خاصة لدى البرازيل منذ الإعلان عن إقامة شراكة استراتجية معها سنة 2010[2] .

1.Quelles perspectives de développement des relations du Maroc avec l'Afrique australe et l'Afrique de l'Est?, publication de l'Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES) Rabat, mai 2015, p124.

2. للتعرف على لائحة الشراكات الإستراتيجية التي تربط البرازيل بدول العالم يمكن الرجوع إلى:
Alcides Costa Vaz: Brazil's strategic partnerships: origins, agendas and outcomes, European Strategic Partnerships Observatory, Working Paper N°9 july 2014.

تحقيق الأمن الغذائي: تتوفر لدى المغرب والبرازيل فرص كبيرة لتنسيق الجهود بهدف تحقيق الأمن الغذائي كإحدى أولويات القارة الإفريقية، ذلك أن البرازيل قوة زراعية ضخمة بقدرات وتجربة مبهرة يمكن أن تتكامل مع ما يوفره المغرب من سماد لرفع مستوى الإنتاج الزراعي بإفريقيا. فالمغرب يتوفر داخل هذه القارة على شبكة مهمة لتوزيع السماد تشمل 15 دولة، كما شرع مؤخرا في بناء مصنعين كبيرين لإنتاج الأسمدة في نيجيريا وإثيوبيا. وعليه فإن تعميق التنسيق بين المكتب الشريف للفوسفاط OCP والشركة البرازيلية للبحث الزراعي Embra-pa (صاحبة الخطط الناجحة في تحول البرازيل إلى قوة زراعية) من خلال إجراء الدراسات والأبحاث ونقل الخبرات سيكون له وقع كبير على تمكين دول إفريقيا من تحقيق أمنها الغذائي.

حفظ السلم بإفريقيا: وكمثال آخر يمكن لكلا الطرفين بفضل انخراطهما في قوات حفظ السلم الأممية توحيد جهودهما وقيادة المهمات الدولية في القارة الإفريقية بشكل مشترك وكذا تنسيق التعاون في وقت الأزمات[1] .

إنشاء آليات سياسية لتتبع الشراكة الإستراتيجية: من أجل تتبع الشراكة الإستراتيجية بين المغرب والبرازيل يحتاج الطرفان إلى إنشاء آليات سياسية جديدة لتتبع هذه الشراكة كعقد قمة على أعلى مستوى حكومي كل سنتين، والاتفاق على عقد مشاورات سياسية منتظمة بين وزارتي الخارجية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى تفعيل اللجنة الثنائية المشتركة.

لقد كان لزيارة الملك محمد السادس للبرازيل دور أساسي في إعطاء دفعة مهمة للعلاقات الثنائية، لكن التأجيل المتكرر لزيارات رئيسي البرازيل لولا داسيلفا ومن بعده ديلما روسيف للرباط لم يساهم في إخراج العلاقات بين البلدين من طابعها التقليدي، وبسبب الوضع السياسي المتوتر في البرازيل، لم تنفتح السياسة الخارجية البرازيلية تحت قيادة الرئيس ميشيل تامر على شركاء جدد واقتصرت على التحالفات التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا)[2]، لذلك فإن محطة ما بعد الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في البرازيل سنة 2018 تعتبر مهمة

1. U.N. asks Brazil for peacekeepers for Central African Republic, November 27, 2017, www.reuters.com.
2. Esteban Actis: La política exterior de Michel Temer, Foreign Affairs Latinoamerica, 31 Agosto 2017. http://revistafal.com

لإعطاء دفعة جديدة للعلاقة بين المغرب والبرازيل.

إن إقامة شراكة استراتيجية ثنائية يعني التفكير في علاقات على المدى البعيد بين البرازيل من جهة كقوة اقتصادية وفاعل نشيط على المستوى الدولي والمغرب كقوة إقليمية واقتصادية صاعدة ومؤثرة في إفريقيا.

ثانيا: التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة مع المركوسور

ترجع علاقة المغرب مع تجمع السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية المعروف بالمركوسور إلى سنة 2004 عندما وقع المغرب على اتفاق إطار للتعاون التجاري مع المركوسور، وذلك خلال زيارة العاهل المغربي لبرازيليا في نونبر من نفس السنة، ويعد هذا الاتفاق خطوة أولية نحو إبرام اتفاق تفضيلي ثابث قبل الوصول إلى التوقيع على اتفاقية للتبادل الحر بين كلا الجانبين.

وبالإضافة إلى أن المركوسور يعتبر أكبر تجمع اقتصادي جهوي في أمريكا اللاتينية منذ إنشائه سنة 1991، فإن أهميته بالنسبة للمغرب تكمن في كونه يضم أهم شركائه التجاريين في المنطقة، ذلك أن المركوسور يضم كلا من البرازيل والأرجنتين الشريكين الأول والثاني للمغرب في أمريكا اللاتينية إلى جانب الأوروغواي والباراغواي[2] . وبالنسبة للدول الأعضاء في المركوسور فإن المغرب يمثل سوقا عربية وإفريقية واعدة لتصدير منتجاتها وتنويع علاقاتها التجارية، كما أن انفتاح المغرب على التجارة الدولية وتطور صناعته الوطنية يوفر فرصا مهمة أمام الشركات البرازيلية والأرجنتينية للاستثمار.

وحسب إحصائيات سنة 2016 يلاحظ أن حوالي 80% من مجموع المبادلات التجارية للمغرب مع دول أمريكا اللاتينية تتم مع الدول الأعضاء في المركوسور، منها نسبة 53% من التجارة مع البرازيل ونسبة 24% مع الأرجنتين.

2. تجدر الإشارة إلى أن رؤساء الدول الأربعة الأعضاء في المركوسور قد وقعوا سنة 2006 بالعاصمة كاراكاس على بروتوكول انضمام فنزويلا لهذا الاندماج الاقتصادي لكن عضويتها علقت مؤخرا بسبب أزمتها الديمقراطية الداخلية، فيما دخلت بوليفيا في مرحلة استكمال مسطرة المصادقة على انضمامها للمركوسور.

حجم المبادلات التجارية المغربية مع المركوسور خلال سنة 2016

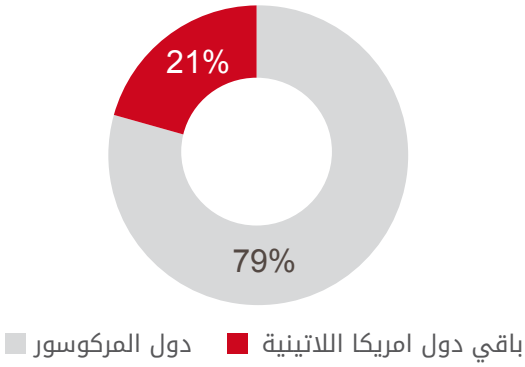

ورغم أن مشروع التقارب بين المغرب والمركوسور لم يتقدم منذ سنة 2008 تاريخ إجراء أول جولة من المفاوضات المشتركة بالرباط، فإن المغرب طور في المقابل علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية مهمة مع دول المركوسور.

وقد تمكن الطرفان مؤخرا من العودة إلى طاولة المفاوضات في نونبر 2017 بالعاصمة برازيليا، حيث أجري لقاء تواصلي على مستوى التقنيين بين ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات من الجانب المغربي وممثلين عن الدول الأربعة الأعضاء في المركوسور، ومن المرتقب أن تجرى جولة جديدة من التواصل بالرباط خلال الثلاث أشهر الأولى من سنة 2018 [1] .

والملاحظ أن عدة دول عربية تقدمت في علاقاتها مع المركوسور وعلى رأسها مصر، فقد تم خلال سنة 2017 استكمال الإجراءات المسطرية لدخول اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين حيز التنفيذ بعد إنهاء مسطرة مصادقة برلمانات الدول الأعضاء في المركوسور عليها، وستساهم هذه الاتفاقية في رفع حجم التجارة بين مصر والمركوسور من خلال منح تفضيلات جمركية تغطي حوالي 9800 منتوج، ومن المرتقب أن تعرف صادرات مصر نحو المركوسور ارتفاعا كبيرا لتجاوز العجز الذي تسجله على مستوى الميزان التجاري، حيث لا تتجاوز الصادرات المصرية 114 مليون دولار مقابل 3.2 مليار دولار كواردات من المركوسور حسب إحصائيات سنة 2016.

1. Marrocos e Mercosul retomam negociação de acordo, 17/11/2017, http://www.anba.com.br.

وفي نفس السياق، وبغية إزالة العراقيل التي تعترض التجارة بين دول الخليج والدول الأعضاء في المركوسور تم التوقيع في ماي 2005 على اتفاق إطار للتعاون الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي والمركوسور، ورغم أن تطبيق آلية الحماية التفضيلية وقواعد المنشأ يظلان من أبرز القضايا العالقة على طاولة المفاوضات، إلا أن التجارة بين الطرفين تعرف انتعاشا مستمرا حيث بلغت 10.5 مليار دولار سنة 2016.

وإلى جانب مصر ودول الخليج، دخلت دول عربية أخرى في مسلسل التفاوض حول تحرير التجارة مع المركوسور كتونس ولبنان، وتتوسع لائحة الدول العربية لتشمل كذلك الأردن وسوريا.

وارتباطا ببعده الإفريقي، يمكن أن يلعب المغرب دور المحاور المميز في سبيل إقامة شراكة اقتصادية بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي حصل على الموافقة المبدئية للانضمام إليها من جهة وتجمع المركوسور من جهة أخرى، ويمكن أن يضطلع المغرب بمثل هذا الدور بين اتحاد المغرب العربي والمركوسور لكن جمود الاندماج داخل الفضاء المغاربي لا يسمح بمثل هذه المبادرات المقدامة.

ثالثا: جولة ملكية جديدة في أمريكا اللاتينية

شكلت الجولة الملكية بمنطقة أمريكا اللاتينية خلال سنة 2004، حدثا مهما في تاريخ علاقات المغرب مع دول المنطقة، حيث ساهمت في رفع مستوى التواصل بين الرباط وكل من مكسيكو وبرازيليا وبوينس أيرس وليما وسانتياغو وحتى سانتو دومينغو، وكشفت هذه الجولة عن وجود رغبة حقيقية لدى مختلف تلك العواصم في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع المغرب.

ومنذ ذلك التاريخ ارتفع مستوى التقارب الدبلوماسي والتواصل السياسي بشكل كبير بين المغرب ومعظم دول أمريكا اللاتينية، كما ظهرت على الواجهة مجموعة جديدة من الدول التي أصبحت محاورا متميزا وشريكا مهما للرباط في المنطقة.

ففي منطقة أمريكا الوسطى، التي لم تشملها الزيارة الملكية في سنة 2004، تعتبر غواتيمالا أكبر جمهورية من حيث عدد السكان

بين دول هذا الجزء من القارة الأمريكية، كما أنها تعد فاعلا أساسيا في الاندماج الاقتصادي لأمريكا الوسطى. ومنذ افتتاح سفارة للرباط في العاصمة غواتيمالا سيتي سنة 2013 أصبح هذا البلد يشكل مركزا دبلوماسيا متميزا يساعد المغرب على التموقع والتواصل بشكل أكثر فعالية وسلاسة مع دول المنطقة، فقد كانت التغطية الدبلوماسية المغربية لمنطقة أمريكا الوسطى تقوم بتأمينها التمثيلية الدبلوماسية المتواجدة في المكسيك منذ عدة سنوات.

وبالإضافة إلى التفاهم السياسي الذي يجمع المغرب وغواتيمالا، شكل تنسيق المواقف حول القضايا ذات الاهتمام المشترك عند تواجد كلا البلدين بمجلس الأمن الدولي كعضوين غير دائمين خلال سنة 2013 فرصة لتطوير نموذج جديد من التعاون بين المغرب وأحد مكونات منطقة أمريكا الوسطى.

وفي نونبر الماضي 2017 افتتحت وزيرة خارجية غواتيمالا بالرباط التمثيلية الدبلوماسية الثانية لبلادها في القارة الإفريقية كخطوة ملموسة نحو تقوية العلاقات الثنائية.

وفي الواقع، يمكن أن يصبح هذا البلد الصديق نموذجا رائدا للتعاون مع المغرب في المجال الفلاحي، حيث يعرف هذا القطاع هشاشة كبيرة في غواتيمالا بسبب التغيرات المناخية وتراجع المساحات المزروعة ونقص المؤهلات البشرية والتقنية. ويستطيع المغرب أن ينقل تجربته الزراعية للفلاحين في غواتيمالا، كما يمكنه من خلال المكتب الشريف للفوسفاط تحسين الإنتاج الفلاحي ومستوى دخل الفلاحين والحفاظ على الأراضي الفلاحية على المدى البعيد.

وتساهم منظمة الأغذية والزراعة إلى جانب وكالات متخصصة في التعاون الدولي (إيطاليا واليابان والسويد) في دعم الأمن الغذائي والزراعة في غواتيمالا[1] ، ولا تخفي غواتيمالا رغبتها في الاستفادة من تجربة المغرب في هذا المجال على غرار ما يقوم به مع دول إفريقيا.

وتشكل غواتيمالا، داخل منطقة هشة مثل أمريكا الوسطى، نموذجا ملحا لضرورة توسيع دائرة التعاون جنوب-جنوب الذي يطوره المغرب مع دول إفريقيا خاصة في مجال الدعم الفلاحي والتقني، ولعل أهم خطوة لإطلاق هذا التعاون يتم عبر زيارة رسمية لغواتيمالا تعطي الانطلاقة لفصل جديد من التعاون التضامني للمغرب مع دول أمريكا اللاتينية.

1. Seguridad Alimentaria y Agricultura en Guatemala, Informe de la Agencia de los Estados Unidos para el Desarrollo Internacional (USAID), Noviembre 2009.

أما في منطقة أمريكا الجنوبية التي زار بها العاهل المغربي أربعة دول وهي البرازيل والأرجنتين والبيرو الشيلي، تشكل كولومبيا نموذجا للتفاهم السياسي الثنائي منذ ما يقارب العقدين، حيث يتبادل المسؤولون بوزارة الخارجية اللقاءات والزيارات بشكل مستمر، سجل أبرزها خلال سنة 2015 عندما أجريت الدورة الأولى للمشاورات السياسية بين البلدين في الرباط.

وتنخرط كولومبيا التي تسجل منذ 20 سنة نموا اقتصاديا إيجابيا في أهم المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف وتقدم نفسها كفاعل إقليمي، وقد تمكنت مؤخرا من تأمين وضمان الاستقرار داخل حدودها من خلال اتفاق السلام الذي أبرمته الحكومة الكولومبية مع القوات المسلحة الثورية المعروفة بالفارك[1] . ولم يقم لحد الساعة أي رئيس دولة عربي بزيارة كولومبيا بعد عودة السلام إليها، ولعل مبادرة مقدامة من المغرب في هذا الصدد ستشكل خطوة مناسبة لدعم العلاقات الثنائية في شتى المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي، حيث لا ترقى المبادلات التجارية بين الطرفين إلى مستوى العلاقات الجيدة التي تجمعهما.

وإلى جانب دعم العلاقات الثنائية مع كولومبيا وغواتيمالا أو دول صديقة أخرى التي يمكن أن تشملها الزيارة الملكية لأمريكا اللاتينية، فإن تنشيط العلاقات الدبلوماسية على أعلى مستوى سينعكس بشكل إيجابي كذلك على مستوى العلاقات المتعددة الأطراف، حيث يمكن القول أن تطلع المغرب للتواجد في مختلف المنظمات الجهوية في أمريكا اللاتينية لم تواكبه رؤية واضحة حول أبعاد هذا التوجه[2] ، و الملاحظ أن القمم والمؤتمرات السنوية التي تنظمها هذه المنظمات لا تعكس اهتمام الرباط بالمنطقة، حيث يتم الاكتفاء بحضور سفير أو من ينوب عنه بدل المشاركة بوفد عالي المستوى.

والملاحظ أن المغرب كان من الدول العربية السباقة التي حصلت على صفة عضو ملاحظ داخل المنظمات الحكومية الجهوية، وكان سباقا في دعم مبادرة التقارب بين العالم العربي وأمريكا الجنوبية عند انطلاقها، لكن عدة دول عربية كالإمارات وقطر تمكنت من تعزيز حضورها داخل نفس المنظمات ورفعت من مستوى التواصل الدبلوماسي مع دول المنطقة، والمغرب في المقابل من خلال بعده الإفريقي فتح وجهة جديدة من التواصل عبر الأطلسي، وأصبح مؤهلا

1. محمد بوبوش: المستقبل السياسي في كولومبيا بعد توقيع اتفاق السلام، موجود في أمريكا اللاتينية: التقرير السياسي للعام 2016، مكتبة قرطبة، وجدة طبعة 2017، ص19.
2. محسن منجيد: موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية، موجود في أمريكا اللاتينية: التقرير السياسي للعام 2016، مرجع سابق ص11.

أكثر من أي وقت مضى للعب دور المحاور بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية وليكرس موقعه كأرض اللقاء والتعايش في الفضاء الأطلسي.

وإذا كان العمق الإفريقي يمثل خيارا استراتجيا للسياسة الخارجية المغربية، فإن أمريكا اللاتينية يمكن أن تشكل امتدادا حقيقيا لخيار التعاون جنوب-جنوب الذي تتبناه الرباط في سياستها الخارجية، ليصبح المغرب بذلك نموذجا مميزا للشراكة التضامنية خدمة لمصالح الشعوب السائرة في طريق النمو.

التهديدات الأمنية والإرهابية في أمريكا اللاتينية

د. محمد بوبوش*

تعاني أمريكا اللاتينية كإقليم ليس فقط من تهديدات ذات بعد عسكري وإنما أيضا من تهديدات عابرة للحدود تمس كل دول المنطقة كتجارة المخدرات والارهاب العابر للحدود وتجارة الأسلحة ومشكلة اللاجئين...، هذه التهديدات في المنطقة معظمها ذات مصدر اقتصادي واجتماعي ناتجة عن الفقر والحرمان وانعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين سكان المنطقة.

لقد دأب الباحثون وقادة دول أمريكا اللاتينية على وصف المنطقة بأنها "واحة للسلام" بعدّها منطقة تمتعت بصورة نسبية بالأمن والسلام خلال القرن التاسع عشر، وبعد حروب الاستقلال خلال القرن العشرين، وحتى عقد الستينيات من القرن الماضي. علاوة على ذلك، فإن معظم الحروب التي اندلعت في أمريكا اللاتينية كانت إلي حد كبير نتيجة عوامل خارجية من بينها الحرب الباردة، والصراع بين القوى العظمى. ومن المؤشرات على أمن أمريكا اللاتينية واستقرارها إقامتها منذ عام 1967 لأول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. كما أنها تشهد في الوقت الراهن جهودا كبيرة لإقامة النظم الإقليمية اللازمة لتوطيد السلام، ومواجهة التهديدات "العابرة للحدود الوطنية" في نصف الكرة الغربي.

ومع نهاية الحرب الباردة، وانتهاء الصراعات بين دول أمريكا الوسطي، أصبحت أمريكا اللاتينية تدريجيا واحدا من أكثر أقاليم العالم سلمية، حيث وقعت آخر مواجهة مسلحة بين دولتين في المنطقة عام 1995 بين الإكوادور وبيرو، مما يعني أنه لم تكن هناك أي صراعات مسلحة بين دول المنطقة لمدة تزيد على عشرين عاما. وعلى الرغم من استمرار وجود عدد من النزاعات الحدودية بدون تسوية نهائية، فلا تزال هذه النزاعات عند مستويات منخفضة نسبيا، كما تراجع معدل الإنفاق العسكري في المنطقة. ولكن هل يعني هذا الوضع أن أمريكا اللاتينية، وتحديدا أمريكا الجنوبية هي ملاذ آمن في العالم اليوم؟[1].

---

* أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الأول بوجدة- المغرب

1 - صدفة محمد محمود: هيمنة الشمال: الأيديولوجيا وإعاقة التكامل الأمني في أمريكا اللاتينية ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، العدد 205، يوليوز 2016.

أولا: طبيعة التهديدات الأمنية الإقليمية بأمريكا اللاتينية

1 -الارهاب

كان الإرهاب لفترة طويلة أحد السمات الأساسية لأمريكا اللاتينية، لتعدد أنماطه بين الجريمة المنظمة، والاغتيال السياسي، والخطف بهدف الحصول على فدية، وانتشار عمليات السطو المسلح. ويعد من مسبباته القهر الاستعماري، والدكتاتوريات العسكرية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وغياب الديمقراطية، والعدالة، والمساواة، وتفشي الحروب الأهلية والصراعات الأيديولوجية. ويمكن استبعاد أعمال العنف المرتبطة بتجارة المخدرات ليتبقى أعمال العنف ذات الطابع الأيديولوجي اليسارية أو اليمينية المتطرفة، يقابلها عنف الدولة المضاد لقمع تصاعد العنف السياسي[1] .

ويُقدر عدد المنظمات الإرهابية في أمريكا اللاتينية بحوالي 26 جماعة إرهابية، أهمها: جيش التحرير الوطني الماركسية في شمال وشمال شرق وجنوب غرب كولومبيا، وكذلك مناطق الحدود الفنزويلية، إلى جانب القوات المسلحة الثورية كجناح عسكري للحزب الشيوعي الكولومبي، وجماعة سيِنديرو لومينوسو (الطريق المستنير) وهي أكثر الجماعات الإرهابية عنفاً في بيرو، ينضاف إليها حركة توباك أمارو الثورية الماركسية ـ اللينينية لتخليص بيرو من الإمبريالية الأمريكية. وقوات الدفاع الذاتي في كولومبيا حيث تجد هذه الجماعة السند من قِبل النخبة الاقتصادية وتجار المخدرات.

2 - الجرائم والعنف

أظهر مسح ميداني أجرته مؤسسة لايتنو بارومترو في العام 2011، أن 33% من السكان عانوا اعتداء في عام 2011، وأن 18% أعلنوا أنهم كانوا ضحايا لاعتداء عنيف. صحيح أن الجريمة المنظمة تشكل واحداً من أخطر وأكبر التهديدات التي تؤثر بشدة على التنمية البشرية، لكن العنف في أمريكا اللاتينية لا يرتبط فقط بعصابات الجريمة أو تهريب المخدرات، فهناك عدد كبير من التهديدات التي يتعرض لها المجتمع، حيث تعتبر الجريمة العادية هي التهديد الرئيسي الذي يتعرضون له، يؤكد هذا تقرير بعنوان "السلامة العامة" صادر عن مؤسسة لاتينوبارومترو البحثية في 2012، إذ يذهب إلى أن أكثر من 40% من السكان يعتقدون أن هذه

1 - واقع التنظيمات الإرهابية وانتشارها، موسوعة مقاتل من الصحراء على الرابط :
http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/erhab/sec04.doc_cvt.htm

الجرائم غير المنظمة هي التي يشكل الخطر الأمني الرئيسي، مقابل 15% يعتبرون أن تهريب المخدرات هو الخطر الأمني الرئيسي.

في هذا الإطار، حدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقريرٍ له في 2013، ستة تهديدات رئيسية لأمن دول أمريكا اللاتينية، آخذاً بعين الاعتبار تأثيرها على التنمية البشرية، وجاءت على النحو التالي: جرائم الشارع، والجريمة المنظمة، والعنف والجريمة المرتكبة بحق الشباب، والعنف بين الجنسين، والفساد، والعنف غير المشروع الذي ترتكبه الجهات الحكومية. ومن بين الجرائم غير المنظمة المذكورة آنفاً، تأتي السرقة بوصفها الأكثر شيوعاً بين مشكلات انعدام الأمن في هذه المنطقة، وتؤكد على ذلك استطلاعات رأي حديثة، إذ إن واحداً من بين خمسة أشخاص تعرض للسطو في السنة السابقة، فمن الجدير بالذكر أن عمليات السطو المسلح تشكل نسبة 60% من إجمالي عدد الجرائم، وفي معظم الحالات، لا يتم إبلاغ السلطات المختصة عن التعرض للسطو المسلح[1].

تُعرف أيضا الجريمة المنظمة على أنها تنظيم إجرامي يضم أفراد أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، ويعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومُعقد يُشبه ما عليه الحال في المؤسسات الاقتصادية، وتشمل الجرائم المنظمة جرائم السرقات والسطو والسلب والنهب الاقتصادي والاجتماعي، والتهريب والمخدرات، والمتاجرة بالبشر والغش الصناعي والتزوير والاحتيال والاتجار بالأعضاء البشرية، وأي عملٍ يحرمه القانون الداخلي والدولي يُرتكب بصورة منظمة ومعدة سلفاً بالتخطيط والترصد والتصميم[2].

وتلتقي الجريمة المنظمة مع الظاهرة الإرهابية في عنصر التنظيم والعمل غير المشروع قانونياً، ويختلفان من حيث الهدف، حيث يهدف الإرهاب إلى تحقيق هدف سياسي إيديولوجي عبر العنف ونشر الهلع والتخويف، في حين تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الربح المادي، ويتميزان بوجود طابع علائقي من حيث التعاون الوظيفي من خلال تبادل الخبرات الفنية كتزويد عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية بتقنية تزوير الهويات، وأيضاً الأدوار من خلال تبادل الأفراد النشيطة، كما توفر عصابات الجريمة المنظمة للجماعات الإرهابية المال والسلاح في المقابل تعمل الجماعات الإرهابية على حمايتها[3].

1 - سانتياجو فيار: التداعيات السلبية للجرائم الفردية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، صحيفة الوطن، بتاريخ الخميس 26 مايو 2016 على الرابط: http://alwatannewspaper.ae/?p=29049

2 - أديبة محمد صالح، الجريمة المنظمة دراسة مقارنة قانونية، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009، ص 12.

3 - عثمان على حسن، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي، كردستان: مطبعة مناره ، 2006، ص112-111.

وتعد لوس زيتاس[1] واحدة من أقوى عصابات تجارة المخدرات والجريمة المنظمة في المكسيك، وتوصف بأنها الأكثر عنفا ووحشية بأمريكا اللاتينية في التعامل مع خصومها تصل إلى درجة الحرق حتى الموت، واشتهرت بتنفيذ هجمات ومذابح ضد المدنيين.

ومن أشهر عملياتها الدموية هجومها على كازينو "مونتيري" عام 2011 الذي خلف مقتل 52 شخصا، وهجوم "تاماوليباس" عام 2010 وأدى لمقتل 72 من المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يسعون للتوجه إلى الولايات المتحدة، وكذا "مجزرة تاماوليباس" عام 2011 التي أسفرت عن مقتل 193 شخصا من بينهم 27 مزارعا من غواتيمالا.

وتتهم تلك المنظمة أيضا بمسؤوليتها عن هجمات في "موريليا" عام 2008 خلفت مقتل ثمانية أشخاص وكذا مقتل 249 شخصا بمجزرة "دورانجو" عام 2011، وأيضا تفجير أنبوب نفط بمدينة "بوبيلا" عام 2010 الذي خلف 28 قتيلا[2].

3 - الهجرة غير الشرعية

أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية تزايدت نسبتها وتوسعت نطاقها من حيث الحجم والانتشار، وتعددت أشكالها، خاصة في العقود الأخيرة نظراً لعوامل الدفع المختلفة التي تحركه عوامل بسيكولوجية واجتماعية واقتصادية سلبية، وعوامل الجذب التي تستقطب المهاجرين بحثاً عن حياة أفضل في البلد المستقبل.

يقصد بالهجرة الشرعية على أنها تلك الهجرة التي ترتبط بمدى رضا الأطراف وسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، حيث تتم بجوزات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجر إليها وموافقتها عن طريق عقود محددة المدة وبترخيص من الدولة المستقبلة، أما الهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون بطريقة غير قانونية وشرعية بدون تأشيرات أو دون إذن مسبق للدخول للوصول إلى الدول الصناعية من خلال التعاقد مع مقاولي تهريب المهاجرين، والتسلل من خلال الحدود والزواج الشكلي الذي يهدف من خلاله المهاجر للإقامة، كما أن البعض يستخدم الوثائق وجوزات سفر مزورة وغيرها[3].

وما يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني لا تماثلي أصبحت اليوم عامل مؤرق للدول سواء منها المستقبلة أو المرسلة، وحتى دول

---

1 - تأسست عصابة "لوس زيتاس" عام 1999 من قبل "أوسيبلكار ديناسغييان" رفقة "أرتور غوزمانيديسينا" بمدينة "نويفولاريدو" بولاية "تاماو ليباس" في المكسيك، ويقودها "عمر تريفينو موراليس".
تضم العصابة عددا من العناصر السابقة في القوات المكسيكية الخاصة، إضافة إلى ضباط شرطة سابقين متهمين بالفساد، كما انضم إليها عناصر من مجموعة " إي أكس كاسبلز" من غواتيمالا.

2 - لوس زيتاس: العصابة الأكثر عنفا ووحشية بأمريكا اللاتينية، الجزيرة نت، 24/08/2016، http://www.aljazeera.net.

3 -جارش عادل: مُقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول لسنة 2017"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، http://democraticac.de/?p=43831

العبور كمنطقة المغرب العربي[4]، فمن الناحية الأمنية من المحتمل أن يقوم المهاجرين غير الشرعيين بالجرائم وأعمال عنف وربما أعمال إرهابية، نتيجة لعدم وجود مناصب عمل مناسبة لهم، أو قد يستغلون من طرف الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة، كما أن توافد المهاجرين يؤثر على البناء الديمغرافي السوسيو ثقافي للدول المستقبلة خاصة إذا تمسك المهاجرين بثقافتهم، وهو ما يخل بالأمن الاجتماعي والثقافي.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن المشكلة الأساسية لها والناتجة عن ضعف حدودها الجنوبية الغربية، هي الهجرة غير الشرعية، وقد انخفض العدد نسبياً هذا العام نتيجة الجهود التي تقوم بها المكسيك في القبض على هؤلاء المهاجرين قبل وصولهم إلى حدود الولايات المتحدة.

وتبحث كل من حكومات السلفادور وغواتيمالا والهندوراس مع الولايات المتحدة تخصيص مبلغ مليار دولار للتعامل مع أسباب الهجرة غير الشرعية في هذه المنطقة. ومنذ عقد مضى، دشنت واشنطن منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطي وجمهورية الدومينيكان، بيد أن غياب دور القيادة الأمريكية أدى إلى عدم استفادة حكومة هذه الدول من فرصة دخول السوق الأمريكي، وتعاني تلك الدول الآن من الفقر وعدم الأمان، وتطالب بتدخل الولايات المتحدة لحل مشاكلها، وتقديم الدعم لها.

أما من الناحية الاقتصادية فيمكن القول أن المهاجرين هم الإسفنجة التي تمتص التنمية حسب بعض المحللين لأن زحف الفقراء نحو دول متقدمة بأعداد كبيرة يزيد من عبء البطالة ويزيد من مستوى المنافسة بين مواطني الدولة المستقبلة والمهاجرين خاصة في حالة ركود اقتصادي، وهو ما يُولد حالات اضطراب داخل الدولة.

من دون شك فإن البعد الجغرافي بين أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط يحول دون استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين مثل أوروبا والدول المجاورة ذاتها. ومع ذلك فقد رحبت بعض دول القارة باستقبال اللاجئين السوريين، مثل فنزويلا التي أعلن رئيسها نيكولاس مادورو عن استعداد بلاده لاستقبال 20 ألف لاجئ من سوريا[2].

1. Roger F. Noriega, Latin America: Impressions of a Troubled Region, (Washington, American Enterprise Institute, June 2015).

2- مسارات متباينة: كيف ستتأثر الاقتصاديات الإقليمية بالتحولات في أمريكا اللاتينية؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الأحد 02 أكتوبر 2016. https://futureuae.com

ومع ذلك، ظلت البرازيل بشكل عملي الوجهة الرئيسية للاجئين، والتي استقبلت حتى الآن أكثر من 2000 سوري. ومن المتوقع أن تستقبل المزيد بعد إعلان الحكومة البرازيلية، في مايو 2016، مد قرارات تسهيل دخول السوريين للبرازيل لمدة عامين إضافيين.

وفي الاتجاه نفسه، تبنت الأرجنتين وأوروجواي برامج خاصة لإعادة توطين اللاجئين السوريين، وأعدت الأولى "برنامج سوريا" لمنح تأشيرات إنسانية للسوريين الفارين من الصراع. كما أعلنت تشيلي عن استقبال 10 أسر سورية في عام 2015. ولتيسير مهمة دول القارة في هذا الصدد، سيتطلب الأمر تنسيق جهودها مع كلٍ من المنظمات الدولية والقوى الدولية لتعزيز الحصول على التمويل اللازم لإيواء اللاجئين[1].

4 - المخدرات

تتربع أمريكا اللاتينية على عرش إنتاج وتجارة الكوكايين لدرجة قيام إمبراطوريات ضخمة تحتكر تجارة الكوكايين عالميا (المكسيك- البيرو- كولومبيا- بوليفيا)، وتحتل كولومبيا لوحدها المرتبة الاولى على رأس الدول التي تنتشر فيها زراعة المخدرات حيث قدرت مساحة الأراضي المستغلة في زراعة الكوكايين بـ 150 ألف هكتار ويقدر المحصول من الكوكايين بـ 650 ألف طن[2] ، كما تعتبر المكسيك منطقة مثلى لتهريب المخدرات الى الولايات المتحدة الامريكية وبكميات هائلة تقدر بمئات الأطنان وتجلب ايرادات سنوية معتبرة يفوق الناتج الوطني الخام لدولة المكسيك[3].

ليس هناك دولة في أهمية المكسيك بالنسبة لأمن الولايات المتحدة، وبالرغم من استقرارها الاقتصادي مع انخفاض معدلات النمو إلا أنها تعاني من صراعها مع أزمة تجارة المخدرات الدولية. وقد استطاع الرئيس المكسيكي "إنريكي بينيا نييتو" المُضي قُدماً على الطريق الصحيح باتباع حزمة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن يتوقف نجاحها على مدى سماح "الحزب الثوري المؤسسي" الحاكم بذلك، والذي يمكث في السلطة منذ 12 عاماً. وفي المقابل أدى إهمال "نييتو" للمشاكل الأمنية إلى تهديد شرعيته والإصلاحات التي قام بها، فيبدو أنه ليس لديه استراتيجية واضحة للتعامل مع الفوضى في أرجاء مختلفة من الدولة[4].

---

1 - مسارات متباينة: كيف ستتأثر الاقتصاديات...المرجع السابق.

2 - حسب إحصائيات 2001.

3 - أنظر حول هذا الموضوع: ابراهيم درويش:الصحراء الافريقية اصبحت معبر كوكايين امريكا اللاتينية لاوروبا وتجارته تدر 900 مليون سنويا الجماعات الجهادية لها حصة كبيرة في 60 مليار سيجارة تهرب لافريقيا و ثلاثة ارباع سجائر ليبيا مهربة ، القدس العربي، 27 يناير 2013.

5- Roger F. Noriega: Op Cit.

5- سلبيات الأمن الاجتماعي

يجسد التاريخ الحديث للنمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية جانباً آخر مظلماً، وهو التهميش الذي يطال الملايين من أفراد المجتمع لصالح قلة تستأثر بمعظم ثروات البلاد. ولعل استثمارات البنية التحتية التي تمت مؤخراً في البرازيل مثال واضح على ذلك، فبدلاً من بناء المدارس والمستشفيات لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، استثمرت الحكومة البرازيلية في أدوات القمع الداخلي مثل تجهيز الشرطة وبناء المزيد من السجون، وهو ما ظهر من خلال تشكيل وزارة العدل في عام 2004 لقوات جديدة هي قوات الأمن العام الوطنية، كما أن أي حاكم ولاية يرى تهديداً للنظام العام بها، عليه أن يطلب الدعم الاتحادي لاحتواء وقمع مثل هذه الأحداث، كالتظاهرات التي تخل بالنظام العام وأعمال الشغب في السجون[1].

وعلاوة على ذلك، أنفقت الحكومة البرازيلية نحو 900 مليون دولار أمريكي للحفاظ على أمن كأس العالم، واستخدمت قوة الأمن العام الوطنية لضمان راحة السياح، وهو ما أدى لخروج الناس في تظاهرات للمطالبة بإدخال تحسينات على وسائل النقل العام والخدمات الصحية، ويوضح مثل هذا الإنفاق المُبالَغ فيه على الأمن العام في أمريكا اللاتينية إلى عدم التوافق بين واضعي السياسات والطوائف المحرومة من المجتمع.

من جانب آخر تعج القارة باضطرابات أمنية في أنحاء مختلفة، ففي البرازيل وبيرو، هناك نزاعات بين المواطنين الأصليين والمزارعين على حيازة الأراضي. وفي الطرف الشمالي من أمريكا اللاتينية، تسعى الحكومة المكسيكية للتفاوض مع تجار المخدرات لأن الحكومة السابقة بقيادة حزب العمل الوطني المكسيكي أعلنت حرباً لم تستطع حسمها ضد عصابات المخدرات. وفي كولومبيا، أجريت مفاوضات بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك)، والتي تسيطر على مساحة واسعة في جنوب البلاد، وأدت المفاوضات إلى نتائج أفضل من السياسة السابقة التي كانت تقوم على الإدانة والقمع، وأخيراً، فإن الضغوط الخارجية غالباً ما تشجع حكومات أمريكا اللاتينية على بذل قصارى جهدها لتصدير البضائع الرخيصة وعلى المزيد من الانفتاح التجاري، بالتوازي مع زيادة القمع[2].

1 - برونو بيرون: التحديات الثلاثة:النمو والأمن والتكامل في أمريكا اللاتينية، (اتجاهات الأحداث) الصادرة عن مركز المستقبل، العدد الأول، أغسطس 2014، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، https://futureuae.com

2 - برونو بيرون: التحديات الثلاثة.....المرجع السابق.

ثانيا: الدور الإيراني في دعم الارهاب بأمريكا اللاتينية

ليس سرا خفيا أن الدول التي يقوم بزيارتها وزير خارجية النظام الإيراني تعتبر متورطة بشكل أو آخر في دعم ما يسمى «حزب الله»، الذراع الإرهابي لإيران، بل وترويج الاتجار بالمخدرات، وهو التحالف الذي على أساسه يقوم الاستثمار الإيراني هناك. ساهمت التحالفات المريبة المرتبطة بهذه الأنشطة غير المشروعة في زعزعة السلم والمحيط الإقليمي لبعض هذه الدول، وحسب خبراء الإرهاب فإن دولا مثل فنزويلا وكوبا وبوليفيا وإكوادور ونيكاراغوا قد ساعدوا النظام الإيراني، ولو من تحت الطاولة عبر ذراعه «حزب الله» بالتوغل في الأوسط اللاتينية[1] .

توسعت ميليشيا حزب الله اللبنانية في أنشطتها ووصلت إلى أمريكا اللاتينية فأقامت شبكة إجرامية، بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الإدارات الأمريكية للحد من تلك الأنشطة؛ ما يعني أن الأمور ما زالت بحاجة للمتابعة.

الرئيس دونالد ترامب تعهد في خطاب تنصيبه بالقضاء على «الإرهاب» من على وجه الأرض. وأفضل مكان يبدأ منه هو أمريكا اللاتينية، فالحزب اللبناني على مدى الأربعة عقود الماضية، اعتمد على الجاليات المحلية في الدول اللاتينية لإنشاء شبكات واسعة في جميع أنحاء المنطقة، وقام مع مرور الوقت بشراء شبكات تعزز نفوذه السياسي بين النخب المحلية، وبنى تحالفات مع الجريمة المنظمة وصار يقدم لها خدمات مالية. لتصبح أمريكا اللاتينية اليوم مركزا رئيسيا لشبكة مالية عالمية متطورة تديرها الميليشيا.

ولهذا، أول ما يستوجب على إدارة ترامب عمله هو تجفيف مصادر الحزب هناك، عن طريق ملاحقة عناصره وأعماله وفرض عقوبات متواصلة، وتعزيز جهود مكافحة المخدرات، فبعض عناصر حزب الله متورطة في تهريب المخدرات، بجانب فرض عقوبات تجاه النخب المحلية التي تسهل نشاطاته في المنطقة[2].

ورغم أن أولوية النظام الإيراني العاجلة هي التأثير في التطورات في جواره، كالعراق، وقطاع غزة، وسوريا، ولبنان، وبعض دول الخليج ، فإنه يعكف على توسيع تحالفاته في أماكن أخرى لتطويق وتهديد من

1 - راكيلأهيرنفيلد: أوجه الإرهاب الإيراني في أمريكا الجنوبية متعددة، الشرق الأوسط، العدد [13784]، الأربعاء - 21 ذو القعدة 1437 هـ - 24 أغسطس 2016 م.

2 - ترامب يواجه جرائم ومخدرات حزب الله في أمريكا اللاتينية، موقع صحيفة اليوم نقلا عن ساينس مونيت، بتاريخ 15 فبراير 2017 . http://www.alyaum.com/article/4179499

يتصور أنهم أعداؤه، وفي الوقت نفسه، لتقليص التكاليف الفعلية أو المحتملة الناجمة عن سياساته، وواحدة من المناطق التي يعدها المسئولون الإيرانيون أرضًا خصبة، هي أمريكا اللاتينية.

وفي هذا الصدد، تأتي الدراسة الصادرة تحت عنوان: "عمليات إيران وحزب الله في أمريكا الجنوبية"، والتي أعدها "ماثيو ليفيت" Matthew Levitt – مدير برنامج ستاين للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، وتطرق خلالها إلى طبيعة الوجود الإيراني في أمريكا الجنوبية والأنشطة التي اضطلعت بها طهران و"حزب الله" في هذه القارة منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن، مع التحذير من تزايد تأثير إيران بمرور الوقت من دون وجود رادع لها[1].

في عام 2011 كشفت وزارة الخزانة الأمريكية عن اسم أيمن سعيد جمعة، وهو سني لبناني يحمل «جواز سفر كولومبيا» لدوره في قضية البنك اللبناني الكندي، متورطا في مخطط غسيل أموال يمارسه حزب الله لتغطية لتهريب كوكايين كولومبيا عبر «أمريكا اللاتينية»، وغرب أفريقيا؛ ويجني الحزب خلالها مئات الملايين من الدولارات.

وفي فبراير 2016 أمكن بالاشتراك مع السلطات الأوروبية ضبط شبكة لحزب الله تقوم بترويج وبيع الكوكايين في أوروبا، وتستخدم العائدات لتمويل عمليات التدخل العسكري المستمر للمجموعة في «دعم نظام الأسد»، وقد تبين وفقا للتقارير التي تم ضبطها، أن الشبكة الإرهابية تعمل مع عصابات في أمريكا اللاتينية.

حقيقة شراكة حزب الله مع عصابات الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية تؤكد وجود علاقة عميقة بين المجرمين والإرهابيين موظفة لخدمة منفعتهم المتبادلة. كما أنها تكشف نشاط حزب الله اللبناني ليس فقط كمنظمة إرهابية عالمية وإنما أيضا بصفتها عصابة إجرامية دولية يعمل فرعها الإجرامي من أجل توفير التمويل لذراعها الإرهابي.

ومن أبرز الحوادث في هذا الصدد استهداف "الجمعية التعاضدية اليهودية الأرجنتينية "آميا"، كمحاولة ابتزاز وإثبات وجود. وقد كشفت السلطات الأرجنتينية عن تورط عناصر من حزب الله والاستخبارات الإيرانية في الهجوم ذلك الوقت.

1 -Matthew Levitt, "Iranian and Hezbollah Operations in South America: Then and Now", PRISM, volume 5, no. 4 (Washington: The Center for Complex Operations, December 2015) pp 119 – 133.

وتفجير آميا استهدف مبنى الجمعية التعاضدية اليهودية الأرجنتينية في بوينس آيرس 18 يوليو/تموز 1994، موديا بحياة 85 شخصاً وأصاب المئات[1].

وفي 17 مارس 1992، قاد مفجر انتحاري شاحنة صغيرة مليئة بالمتفجرات، واقتحم بها السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس، وهو الهجوم الذي كان مقدمة لمزيد من الهجمات التي شُنت بعد ذلك بسنتين فحسب.

وقد أعلنت جماعة تعرف نفسها باسم تنظيم الجهاد الإسلامي مسئوليتها عن الهجوم، لكن خبراء كثيرين يعتقدون أن هذه الجماعة تحظى بدعم من إيران وحزب الله، وتجمعها بهما روابط.

لقد انتهت التحقيقات الدقيقة التي قام بها الادعاء العام في الأرجنتين على مدى سنوات كثيرة إلى أن الهجوم على جمعية الصداقة الأرجنتينية- الإسرائيلية "جاء بقرار وتنظيم من أعلى قيادات الحكومة الإيرانية الذين عهدوا بدورهم تنفيذ هذه العملية إلى جماعة حزب الله اللبنانية". وقد وافق على هذا الهجوم مسبقًا كل من المرشد الأعلى لإيران، آية الله على خامنئي، ووزير خارجية إيران آنذاك، على أكبر ولاياتي، ووزير الاستخبارات والأمن الوطني الإيراني آنذاك، على فلاحيان، وما يسمى بالرئيس الإيراني آنذاك، الذي تصفه وسائل الإعلام الدولية وبعض القادة الغربيين بأنه "معتدل"، على أكبر هاشمي رافسنجاني[2].

وفي 9 نونبر 2006، أصدر القاضي الأرجنتيني رودولفو كانيكوبا كورال، بناء على طلب من المدعي الخاص في قضية جمعية الصداقة الأرجنتينية- الإسرائيلية، أوامر اعتقال بحق رافسنجاني، وفلاحيان، وولاياتي، بالإضافة إلى غيرهم من المسئولين الإيرانيين. وسرعان ما أصدر الإنتربول بعد ذلك أوامر تسليم دولية بحق عميل "حزب الله" ،عماد مغنية، وبحق المسئولين الإيرانيين: فلاحيان، ورضائي، ووحيدي، ورباني، وأصغري، مما يسمح بتبادل أوامر اعتقال هؤلاء الأفراد عالميًا وتسليمهم. وحتى الآن، لم يتم إيقاف وإلقاء القبض على أي منهم.

واستنادًا إلى خبرته في التحقيق في الأنشطة الإيرانية التي سبقت تفجير جمعية الصداقة الأرجنتينية- الإسرائيلية، والتي أعقبته، شدد ألبرتو نِسمان على أن النظام الإيراني يستخدم "الإرهاب كآلية لسياسته الخارجية" دعمًا لـ"هدفه النهائي المتمثل في تصدير رؤيته ذات الصبغة الراديكالية للإسلام، والقضاء على أعداء النظام"[3].

1- نهال عبد المالك،إيران وحزب الله..إجرام عابر للقارات يضرب أمريكا اللاتينية، موقع العين الاخبارية بتاريخ الخميس 07 سبتمبر 2017 ، https://al-ain.com/article/iran-story-hezbollah-latin-america

2 - إيليمبوبليتيه: تصاعد النفوذ الإيراني في أمريكا اللاتينية. رؤية غربية، عرض، طارق راشد علبان، السياسة الدولية، بتاريخ 14 سبتمبر 2014، http://www.siyassa.org.eg/News/4910.aspx

3- إيليمبوبليتيه: تصاعد النفوذ الإيراني..المرجع السابق.

وقد أدت مثل هذه التصرفات الإيرانية إلى تدهور علاقاتها الدبلوماسية مع دولة الأرجنتين، إلا أن الدولتين اتفقتا في عام 2011 على تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في حادثة تفجير مركز الرابطة اليهودية. وجاء مقتل النائب العام الأرجنتيني "ألبرتو نيسمان" العام الماضي ليطرح الكثير من علامات الاستفهام، حيث كان "نيسمان" قد اتهم إيران بتدبير تفجيرات AMIA، لافتاً إلى أن الحكومة الأرجنتينية تسترت على دور إيران و"حزب الله" في هذه التفجيرات مقابل صفقة سياسية بين البلدين[1].

ومؤخرا نجح مسؤولو مكافحة الإرهاب في الأرجنتين في القبض على فادي حسن نابهة، العضو السابق في حزب الله، إضافة إلى 12 برازيليًا من مناصري داعش كانوا يخططون لتنفيذ عمليات إرهابية خلال الأولمبياد الصيفية الـ31 بمدينة ريو دي جانيرو.

وتعلقا على ذلك قال ماثيو ليفت، المسؤول السابق في وزارة الخزانة الأمريكية والخبير في شؤون حزب الله إن إيران وحزب الله ناشطين جداً في أمريكا اللاتينية[2].

ورصدت منظمة SAPRAC بعض عمليات إيران وحزب الله في أمريكا اللاتينية، وقلق المسؤولين في القارة منها. ومن ذلك أن المدعي العام الأرجنتيني ألبيرتو نيسمان، والذي قتل خلال تحقيقه في تفجير الجمعية التعاضدية اليهودية الأرجنتينية، حذر كلا من تشيلي والبرازيل والبارغواي وغيانا وترينيداد وتوباغو وسورينام وكولمبيا من التسلل الإيراني، ودعا إلى مواجهتها.

تورط حزب الله في غسيل الأموال بأمريكا اللاتينية

اتخذ حزب الله اللبناني بعض دول أمريكا اللاتينية قاعدة لممارسة عمليات غسيل الأموال وتهريب المخدرات، لا سيما فيما يُعرف بمنطقة الحدود الثلاثية بين الأرجنتين والبرازيل وباراجواي، كما تشير الترجيحات الغربية إلى تورط مجموعات منتمية لحزب الله بالاشتراك مع منظمة "فارك" الإرهابية في أنشطة تجارة المخدرات وتهريبها من كولومبيا إلى أوروبا. وعلى خلفية ذلك، شددت الأجهزة الأمنية الأمريكية بالتعاون مع السلطات المحلية من رصدها لعناصر الحزب داخل القارة لحصار الأنشطة الإجرامية المتزايدة للحزب بالقارة. وفي غضون يوليو 2016، احتجزت الشرطة البرازيلية فادي حسن نابهة العضو السابق في حزب الله بتهمة الاتجار في المخدرات[3].

1 - شبكات استخباراتية: كيف تصاعد النفوذ الإيراني في أمريكا الجنوبية؟ مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 30 يناير 2016، http://rawabetcenter.com/archives/19498

2 -Matthew Levitt, "Iranian and Hezbollah ….Op. Cit. pp 119 – 133.

3 - مسارات متباينة: كيف ستتأثر الاقتصاديات..المرجع السابق.

كما تمكنت وزارة المالية الأمريكية من معرفة عناصر تابعة لحزب الله في منطقة الحدود الثلاثية "البرازيل - الأروجواي -الأرجنتين" في عام 2006، وكان من أهمهم فاروق العميري، وهو منسق لعناصر حزب الله في المنطقة وعنصر رئيس في تأمين وثائق مزيفة تابعة للبرازيل والباراجواي، وتسهيل الحصول على الجنسية البرازيلية بصورة غير شرعية.

وفي العام 2015 سلطت وزارة الخارجية في تقرير لها عن الإرهاب الضوء على شبكات الدعم المالي التي يحتفظ بها حزب الله في أمريكا اللاتينية وخلصت إلى أن الحزب "قادر على العمل في جميع أنحاء العالم"، وأقر الكونغرس الأمريكي وبإجماع 422 عضواً قانوناً لفرض عقوبات على المصارف التي تتعامل مع حزب الله، بعد رصد الاستخبارات الأمريكية نشاطاً مكثفاً لعناصر من الحزب في تهريب المخدرات لدول أمريكا اللاتينية.

وفي فبراير من العام 2016 تمكنت الاستخبارات المكسيكية ونظيرتها الكندية من الكشف عن تحركات أفراد تابعين لحزب الله وإيران في أمريكا يخططون لعمليات تهريب وتفجيرات إرهابية، 3 منهم يحملون الجنسية الأمريكية.

كما كشفت تقارير الاستخبارات الأمريكية أن وزير الداخلية الفنزويلي آنذاك من أصول سورية طارق العيسمي يساهم بشكل كبير في خلق شبكات لغسل الأموال لجماعات تابعة لإيران وحزب الله العابرة للقارات والدول، لتصل إلى العراق وسورية ولبنان وفنزويلا وغيرها، الأمر الذي عزز من أواصر العلاقة التجارية وتبادل عمليات غسيل الأموال وتجارة المخدرات في تلك الدول[1].

وقد صف رئيس وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية السابق مايكل براون، الذي عمل قبل مشرفاً على العمليات الخارجية للوكالة نفسها، في شهادته أمام لجنة الشؤون المالية التابعة لمجلس النواب الأمريكي تحت عنوان: "العدو في حديقتنا الخلفية: ملاحقة تمويل الإرهاب في أمريكا الجنوبية" حزب الله اللبناني "بالسرطان الحقيقي الذي تحول إلى عنقاء تقوم على شبكة تطوق كامل القارة وخارجها، وتعتبر اليوم النموذج المثالي الذي تسعى إلى استنساخه حركات إرهابية مماثلة، وفي طليعتها القاعدة وداعش[2]".

---

1 - مافيا "إيران ـ حزب الله" تستنزف الدول اللاتينية، موقع عمون الإخباري بتاريخ 07 سبتمبر 2017 www.ammonnews.net.

2 - سليم ضيف الله: تقرير: حزب الله والحرس الثوري يسيطران على تجارة المخدرات في أمريكا الجنوبية، صحيفة الخبر 24 الإماراتية بتاريخ السبت 11 يونيو 2016, http://24.ae/article.aspx?ArticleId=254174

ونشرت مجلة فيجا البرازيلية في أبريل 2011 وثائق لمكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تحذر من عميل للمخابرات الإيرانية يدعى محسن رباني عمل مع عناصر لحزب الله لتنفيذ تفجيرات 1992 و1994 في بوينس آيرس.

وكشفت المجلة أيضًا عن توسع حزب الله في ممارسة أنشطته الإجرامية في البرازيل مؤخرًا لتشمل: احتيالات في عمليات الشحن تتمثل في حاويات تدخل البرازيل من مرفأ ساو باولو، وتختفي في النهر في طريقها إلى منطقة الحدود الثلاثية[1].

وتمكن ماريو سامورا، مدير الهجرة في كوستاريكا، من اكتشاف تنقل أعداد كبيرة لأشخاص من أصل عربي يحملون جوزات سفر فنزويلية عام 2008، يتنقلون من بلاده إلى دول أخرى على رأسها أمريكا، وهو ما دعاه وقتها لإبلاغ واشنطن التي عززت من إجراءات المراقبة.

ثالثا: التمدد الجغرافي لداعش في أمريكا اللاتينية

لا شك أن تنظيم داعش فَقَد السيطرة على أجزاء شاسعة من المناطق التي كان يسيطر عليها خلال السنوات الماضية، والتي كان يبسط عليها خلافته المزعومة، وفي أثناء تلك الفترة، نجح التنظيمُ في استغلال شبكات التواصل الاجتماعي وجميع الإمكانيات المتاحة على الشبكة العنكبوتية؛ من أجل تجنيد عناصر جديدة، ولتوجيه الذئاب المنفردة كي تقوم بتنفيذ هجماته الإرهابية في عواصم العالم المختلفة. وبعد فُقدان التنظيم لمساحاتٍ جغرافيةٍ شاسعةٍ على أرض الواقع، أوْحت القدرة الفائقة في استخدام الشبكة العنكبوتية والاستفادة منها - إلى ظهور ما يسمى بـ "الخلافة الافتراضية"، والتي بدأت في الانتشار بشكل سريع، خاصة بعد الهزائم المتكررة التي يتكبدها التنظيم في مناطق النزاع بسوريا والعراق[2].

الجالية المسلمة في دول أمريكا اللاتينية بشكلٍ عام، تشكل عددًا لا بأس به، يصل في بعض الأحيان إلى أكثر من مليونً نسمة، كما هو الحال في البرازيل على سبيل المثال، آخذًا في الاعتبار أن تلك الأعداد في تزايد مستمر.

---

1 - نهال عبد المالك: إيران وحزب الله..إجرام عابر..المرجع السابق.

2 -"مانويل تورّيس: "الخلافة الافتراضية".. البديل الداعشي لخلافته المفقودة جغرافيًّا، مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، بتاريخ 27 يوليو 2017. http://www.azhar.eg

ومع تزايد الأعمال الإرهابية التي تُقترف باسم الإسلام من جانب جماعات تنتسب زورًا إلى هذا الدين الحنيف وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي، ويكثر الحديث عن الإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة والتي تتناولها في أغلب الأحيان بصورة سلبية تعمل على ترسيخ فكرة أن الإسلام والإرهاب وجهان لعملة واحدة، وأن المسلمين هم مجموعة من الإرهابين يسعَوْن في الأرض فسادًا، وهو ما يتنافى مع حقيقة الأمر.

ومن هنا، ترسّخت في أذهان الكثير في معظم دول العالم هذه الصورة المشوهة التي كانت نِتاجًا لتلك الاعتداءات الإرهابية، فضلًا عمّا تبثّه الآلة الإعلامية، ويمكن القول إنه في أمريكا اللاتينية ربما ترسخت هذه الفكرة لدى شعوب تلك القارة مما كان له الأثر السلبي على كثير من المسلمين هناك.

ولكن رغم أن انتشار تلك الجماعات في دول أمريكا اللاتينية لم يكن على القدر الموجود في الدول الأوروبية، إلا أننا نلاحظ انتشارًا كبيرًا للفكر المتطرف من خلال الجماعات الإرهابية في أمريكا اللاتينية، وهي غالبًا جماعات أهلية مسلحة مثل جماعة القوات الثورية المسلحة في كولومبيا والطريق المستنير في دولة البيرو[1] .

تهديدات داعش الأخيرة لمجموعة من دول أمريكا اللاتينية قد يجعل منها هدفًا لتنفيذ عمليات إرهابية وملاذًا جديدًا لتجنيد الشباب من هذه الدول عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتأهيلهم للانضمام إلى صفوف تنظيم داعش على وجه الخصوص.

وحول التواجد الإرهابي في أمريكا اللاتينية، اعتبر مرصد الأزهر[2] أن هناك تقارير أمنية أكدت وجود بعض الجماعات التي تقوم ببعض الأنشطة الإرهابية في البرازيل والمثلث الحدودي في الأرجنتين والباراجواي والبرازيل منها جماعة الجهاد الإسلامية والجماعة الإسلامية المقاتلة المغربية، فضلًا عن القاعدة والكتيبة الإعلامية للجهاد، وأوضح مرصد الأزهر، أنه في الأرجنتين، رصدت عملية اختراق للموقعَ الرسمي الإلكتروني للجيش الأرجنتيني مجموعة قالت إنها تابعة لتنظيم داعش الإرهابي وقامت بوضع صورة تضم مجموعة من مقاتلي التنظيم بعنوان "نحن الدولة الإسلامية، الله أكبر" هذا تهديد داعش في الأرجنتين وسريعًا سيعرفوننا" وقد أوضح مخترقو الصفحة أنهم ينتمون لتنظيم داعش.

1 - "داعش" وأخواتها في أمريكا اللاتينية.. "الجهاد بالمال"، موقع دوت مصر، بتاريخ 18 يوليو 2017، www.dotmsr.com

2 - داعش وأخواتها في أمريكا اللاتينية، تقرير مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، الأزهر الشريف، القاهرة، مصر، يوليو 2017. ص: 37. http://www.azhar.eg

وأوضحت مصادر من الجيش الأرجنتيني أن الاختراق قد وقع بالفعل وأن الموقع الرسمي للجيش بات خارج النظام لفترة من الوقت. وأضافت المصادر أن رسالة التهديد ظلت موجودة على الصفحة لمدة 20 دقيقة وعندما تنبهت السلطات إلى عملية الاختراق وضعت رسالة تقول "نعتذر عن أي إزعاج الصفحة في حالة صيانة مؤقتا"، وعن منفذي الاختراق أوضحت المصادر أنه من الصعب تحديد مصدر الاختراق. وجدير بالذكر أن هذه الصفحة الرسمية كان قد تم تحديثها من قبل. ويحمل ذلك دلالة واضحة على أن تنظيم داعش يعتمد اعتمادا قويا على كفاءات في المجال الإلكتروني استطاع أن يقوم بتجنيدهم وأن التفوق الإلكتروني لهذا التنظيم قد أصبح خطرا يهدد العالم.

وفي البرازيل، أُدين ثمانية أشخاص قضائيًّا كان قد تم القبض عليهم في عام 2016 بتهمة الترويج لاعتداءات إرهابية، كما كانوا على وشك القيام بعمليات محتملة تحت مظلة تنظيم داعش الإرهابي أثناء الألعاب الأولمبية في "ريو دي جانيرو".

ومن المكسيك أصدر معهد المخابرات تقريره السنوي والذي أشار فيه إلى أن هناك 150 مكسيكيًّا انضموا إلى صفوف داعش وهي رسالة واضحة بل وخطيرة مفادها أن أمريكا اللاتينية أصبحت منطقة لاستقطاب وتدريب الشباب لصالح تنظيم داعش.

ورغم البُعد الجغرافي الذي يفصل بين دول أمريكا اللاتينية ومناطق النزاع في سوريا والعراق، إلا إن تنظيم داعش ألقى بظلاله على دول أمريكا اللاتينية في الآونة الأخيرة؛ حيث تشير بعض التقارير إلى وجود ما يقرب من مائة مقاتل داخل صفوف هذا التنظيم قدموا من دول أمريكا اللاتينية، وأنه في حال عودتهم إلى بلادهم من مناطق النزاع في سوريا والعراق فمن الممكن أن تتعرض بعض دول أمريكا اللاتينية لاعتداءات إرهابية.

هذا وتُعدّ دولة ترينيداد وتوباجو والتي يُمثّل الإسلام بها نسبة 8% من إجمالي السكان من أكثر دول القارة التي لديها مقاتلون ضمن صفوف التنظيم في سوريا والعراق، وفي هذا السياق تؤكد التقارير أن هناك من بين المنضمين إلى داعش حوالي 125 ممَن قد وُلدوا في هذه الدولة الواقعة في بحر الكاريبي ومنهم من سافر ومنهم من لم يتمكن حتى الآنَ من السفر[1] .

1 - EDWIN MORA : Trinidad & Tobago 'Largest Per-Capita' Islamic State Hotbed in Western Hemisphere, breitbart, 17 Feb 2017,in:
http://www.breitbart.com/national-security/2017/02/17/ap-trinidad-tobago-largest-per-capita-source-islamic-state-recruits-western-hemisphere/

وبالفعل تدفق العديد من شباب ترينيداد وتوباجو إلى سوريا للانضمام لصفوف داعش، الأمر الذي أثار قلق المسئولين في هذا البلد حيال هذه المشكلة التي تهدد الأمن الوطني[1]. والملاحظ أن معظم من يريدون الانضمام إلى تنظيم داعش يلجأون إلى السفر إلى فنزويلا حتى يتمكنوا من الهرب والسفر إلى مناطق النزاع الأمر الذي جعل السلطات الفنزويلية تتنبه جيدًا لهذا الخطر، وقد قامت السلطات الفنزويلية بالقبض على 14 شخصًا بتهمة الإرهاب، الأمر الذي أثار حفيظة ذويهم في ترينيداد وتوباجو وقاموا بالتظاهر في العاصمة ومطالبة الحكومة بضرورة التدخل للإفراج عنهم[2].

من هنا نجد أن تنظيم داعش الإرهابي استطاع أن يستقطب بعض شباب هذه القارة، فضلًا عن نشر أفكاره ومعتقداته عبر وسائل التواصل الاجتماعي في دول القارة اللاتينية[3]. ولم يَكتفِ التنظيم بذلك فحسب، بل إنه يلجأ الآن إلى حثّ مناصريه في دول أمريكا اللاتينية على الجهاد بالمال لصالح التنظيم من خلال إرسال حوالات مالية إليه في سوريا والعراق، والتأكيد لهم أن مثل هذه الأعمال لا تَقِلّ إطلاقًا عن جهاد السلاح.

إن على دول أمريكا اللاتينية التنبه جيدًا لهذا الخطر؛ لأنه في حال حدوث توغل من عناصر التنظيم في أراضيها سيكون خطرها أشد وطأة، مع العلم بأن العديد من المتطرفين يسعون لاستخدام دول أمريكا اللاتينية المختلفة كممرات للعبور إلى دول أخرى كالعبور إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فإن اعتماد التنظيم على الدعاية ووسائل التواصل الاجتماعي عن بعد يعد أكبر دليل على عدم انتشار عناصر للتنظيم على أرض الواقع بشكل كبير في هذه المنطقة، الأمر الذي يقلل من احتمالية وقوع هجمات إرهابية بها[4].

رابعا: جهود دول أمريكا اللاتينية في مكافحة الإرهاب

في الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب في نيويورك، في 6 مارس 2003، تعهّدت المنظّمات الإقليمية في جميع المناطق، وخصوصًا منظّمة الدول الأميركية، تقاسم خبراتها في إطار التعاون الإقليمي لمكافحة الأنشطة الإرهابية. كما سلمت بأنها تضطلع

1- RICARDO NUNES : Trinidad & Tobago tries to halt fighters to Islamic State, apnews,Feb. 16, 2017, in: https://apnews.com/63ce52925e6f44989b0231758597e2c8/trinidad-tobago-tries-halt-fighters-islamic-state

2 - داعش وأخواتها في أمريكا اللاتينية، مرجع سابق ، ص39.

3 - EDWIN MORA : SOUTHCOM: Islamic State Seeking to 'Radicalize' Latin American Gangs, breitbart, 6 April 2017, in:
http://www.breitbart.com/national-security/2017/04/06/southcom-isis-seeking-to-recruit-in-latin-american-regions-awash-with-street-gangs/

4 - داعش وأخواتها في أمريكا اللاتينية ، مرجع سابق، ص40.

بدور فريد لمساعدة أعضائها على تنفيذ القرار 1373، وبالتالي إذكاء الوعي في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والقطري، وذلك بالتعاون مع منظّمة الطيران المدني الدولي، والمنظّمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمنظّمة البحرية الدولية، ومفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظّمة الجمارك العالمية. وفي أثناء الاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب ومنظّمة الدول الأميركية/ لجنة البلدان الأميركية لمناهضة الإرهاب الذي عقد في واشنطن، في 7 أكتوبر 2003، التزمت الدول الأعضاء التعاون الإقليمي، سواء بمعناه السياسي والتضامني أم على المستوى التنفيذي.

وفي سياق مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية داخل أمريكا وخارجها، تعهّدت الولايات المتحدة تقديم الدعم الفني لدول المنظّمة الأميركية، ومراقبة أنشطة المنظّمات الإرهابية المالية داخل أمريكا وخارجها، وتجميد أرصدتها وأصولها الثابتة. كما قرّرت المنظّمة التعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، وتمت صياغة تسع توصيات خاصة بتمويل الإرهاب، أُضيفت إلى التوصيات الـ40 الموجودة حاليًا لمكافحة غسل الأموال، وذلك في إطار مجموعة العمل المالي الدولية (GAFI) وفريق العمل للشؤون المالية (FATF). وقد شهد نموذج التعاون الذي تمثّله مجموعة العمل GAFI توسعًا متناميًا في السنوات الأخيرة، ليشمل منظمات إقليمية شبيهة، وذلك أيضًا بهدف ضمان التطبيق العالمي للمعايير التي صاغتها، ولإحداث تناغم بين التشريعات الوطنية المختلفة في هذا الاتجاه. وقد أنشئ أخيرًا العديد من المراكز الإقليمية في أمريكا للتدريب والتكوين وتبادل الخبرات، بهدف تعزيز أواصر التضامن في مكافحة الإرهاب[1].

خامسا: التعاون بين العالم العربي وأمريكا اللاتينية لمواجهة خطر الإرهاب

تعد قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية خطوة في الانفتاح اللاتيني تجاه الشرق الاوسط وتجسيد لرغبة الدول اللاتينية بإيجاد قوة دبلوماسية في المنطقتين اللتين تتبنيان سياسات مناهضة للعولمة بمفهومها الغربي ولسياسة القطب الواحد التي تتحكم بالقضايا

1- Voir le rapport de la Réunion, à Washington (États-Unis d'Amérique), par l'Organisation des États américains (OEA) et son Comité Interaméricain contre le Terrorisme (CICTE); 7 octobre 2003, sur le site Comité contre leterrorisme du Conseil de sécurité de l'ONU

الدولية اضافة الى الرغبة في الحد من الاعتماد على دول الشمال الغنية وتعزيز التحالفات بين الدول النامية في المنتديات الدولية كالامم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وغيرها.

ويسمح هذا الفضاء للدول النامية بالعمل على قدم المساواة مع الدول المتقدمة ويسهم في زيادة حجم التعاون السياسي والاقتصادي بين دول الجنوب وصولا الى الاستقلال الاقتصادي بدل انتظار المساعدات من الدول المتقدمة الى ما لا نهاية فشكلت اجتماعات القمة العربية اللاتينية حجر أساس لتعاون عربي لاتيني واسع وشامل يضع اطارا للحوار بين المنطقتين ويسهم في زيادة ورفع التعاون الزراعي والتجاري والصناعي والعلمي بين المنطقتين.

تكتسب القمة العربية اللاتينية أهميتها من حالة التوأمة التاريخية التي تجمع بين بلدان التكتلين العربي واللاتيني من حيث التاريخ المتقارب ، وطبيعة المساعي المتشابهة في كثير من تفاصيلها لبناء أمتين ناهضتين وربما هو الأمر الذي يؤهل الـ 34 دولة إجمالي التجمعين إلى تعميق مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي[2].

ويأتي هذا التكتل العربي اللاتيني نتيجة لرغبة الرئيس البرازيلي السابق، لولا داسيلفا، والذي دفع باتجاه توسيع التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية،إثر جولته العربية عام 2003. وأسفرت جهوده لاحقاً عن تأسيس ما يشبه التكتل العربي الأميركي اللاتيني عام 2004،لتنعقد أولى قمم هذه المجموعة عام 2005 في البرازيل و قمة الدوحة بقطر عام 2009،و قمة ليما بالبيرو عام 2012، وأخيرا قمة الرياض سنة 2015 بالسعودية.

وخلال القمة الرابعة الأخيرة بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية تم الاتفاق فيما يخص مكافحة الإرهاب، على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ورفض أي ربط الإرهاب وأية أديان أو أعراق أو ثقافات بعينها وإعادة تأكيد الالتزام بجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتجنب أي إمدادات بالأسلحة بشكل مباشر أو غير مباشر أو تقديم المشورة أو المساعدات الفنية إلى أفراد أو كيانات متورطة في أعمال إرهابية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وإعادة التأكيد على الحاجة إلى مكافحة الإرهاب من خلال التعاون الدولي الفعال والكفء بما في ذلك مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية وفقا لميثاق الأمم

1 - العلاقات المصرية اللاتينية، موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، على الرابط:
http://www.sis.gov.eg/section/125/228?lang=ar

المتحدة والقانون الدولي وما يتضمنه من قوانين حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي القابلة للتطبيق .

كما تم الاتفاق على الالتزام بقرار مجلس الأمن 2170" 2014" بجميع أحكامه بما في ذلك الالتزام بمنع القيام على نحو مباشر أو غير مباشر بتوريد الأسلحة أو بيعها أو نقلها وكافة أنواع المواد ذات الصلة وتقديم المشورة الفنية أو المساعدة أو التدريب المتعلق بالأعمال العسكرية لتنظيم داعش الإرهابي وجبهة النصرة وغيرهما من الأفراد والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة ومنع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مدفوعات الفدية ومن التنازلات السياسية مقابل إطلاق سراح الرهائن .

كما تم الإعراب عن الاستعداد التام للتعاون وتعزيز قنوات التواصل والتنسيق مع مختلف المبادرات والجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه ، خاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز وبناء القدرات وذلك اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تجنيد عناصر خاصة الأطفال والشباب والتغرير بهم للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية ودعوة الأجهزة الأمنية والقضائية المختصة إلى تكثيف جهودها وتنسيق آليات عملها في مجال مكافحة الإرهاب في إطار الشرعية الدولية .

كما رحب مختلف المشاركون بنتائج المؤتمرات الدولية التي نظمت في كلا الإقليمين حول مكافحة التطرف كمؤتمر الجزائر يومي 22 ـ 23 يوليو 2015، ومؤتمر البحرين في نونبر 2014[1].

والملاحظ أنّ مقررات هذه القمة سياسياً، لم تخرج عن بروتوكولاتها المعتادة منذ عام 2005. فمن قراءة "إعلان الرياض" المنشورة، لم يتم تبني مبادرة سياسية عمليّة باسم الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية ومحاولة فرضها في أي قضية من هذه القضايا العالقة. فالموقف السياسي لهذا التكتل سيبقى في الإطار الشكلي ومن دون فاعلية بسبب رغبة الدول المشاركة في بناء تعاون اقتصادي أعمق، ما يعني أهمية الاحتفاظ بحد أدنى من السياسة.

وصفوة القول أن دول أمريكا اللاتينية مازالت فضاء خصبا للعمليات الارهابية سواء من الداخل بسبب فساد الأنظمة السياسية وتراجع

1 - إعلان الرياض يرحب بالحوار والتعاون بين المنطقتين العربية والأمريكية الجنوبية، صحيفة اليوم السعودية، بتاريخ 11 نونبر 2015.

التنمية الاقتصادية وأفول النموذج التنموي منذ تراجع المد اليساري وصعود اليمين، أو من الخارج بفعل الدور الامريكي في زعزعة الاستقرار السياسي في هذه الدولة باعتبار المنطقة حديقة خلفية للولايات المتحدة الامريكية، إضافة إلى الدور المتنامي لإيران وحزب الله في دعم الانشطة الارهابية والجريمة المنظمة في دول امريكا اللاتينية.

ويبقى التعاون بين الوطن العربي وأمريكا اللاتينية ضعيفا جدا نظر لغياب آليات ومؤسسات للتعاون بين الجانبين وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود من الطرفين لمكافحة الارهاب بكل أشكاله.

الفساد في دول أمريكا اللاتينية: لمحة عن الوضع الحالي وآليات مكافحته

د. محمد شكراد*

يعد الفساد من المواضع المهمة التي تستأثر باهتمام الباحثين والإعلام والرأي العام في جل دول العالم[1]، خصوصا في الدول الديمقراطية والمتقدمة، حيث تتمتع السلطة القضائية بهامش كبير من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية، وحيث تشكل الصحافة سلطة رابعة قادرة على فضح قضايا الفساد والتأثير في الرأي العام والدفع بمحاسبة السياسيين، إلا أنه في الدول التي هي في طور النمو، لا زال الفساد يمثل هاجسا حقيقيا وأحد العراقيل والعوامل الأساسية التي تعيق مسيرتها نحو الرقي و التقدم والازدهار، ومن بين تلك البلدان، ثمة دول أمريكا اللاتينية، التي أضحت في السنوات الأخيرة أكثر دينامكية ونضالا في مواجهة الفساد والفاسدين المتورطين، حيث تضاعفت قضايا إحالة المفسدين على القضاء، وتحولت إلى قضايا شبه يومية في العديد من تلك البلدان، ولعل ابرز تجليات ذلك هي الاعتقالات والمحاكمات والدعاوي المرفوعة ضد مسئولين وشخصيات سامية في اعلي هرم السلطة، كانت من الزعامات اليمينية أو اليسارية، وهو معطى يستدعي الدراسة والتحليل، لمعرفة طبيعة المرحلة التي تمر منها القارة، وكذلك طبيعة الرهانات والتداعيات المحتملة لسياسات محاربة الفساد على بلدانها وشعوبها. لذلك، نطرح الإشكالية التالية، هل فعلا بدأت دول أمريكا اللاتينية حربا بلا هوادة ضد قضايا الفساد؟ ومعها نطرح التساؤلات التالية: ألا يعدو الأمر مجرد ردة فعل أو موجة عابرة؟ ألا يمكن أن يكون شعار مواجهة الفساد مطية لتصفية حسابات سياسية بين خصوم السياسة خصوصا بين اليمين واليسار؟ ما هي الضمانات والآليات المعتمدة في مواجهة الفساد والتي تؤشر على إرادة حقيقية في تخليق الحياة السياسية وربط المسؤولية بالمحاسبة؟

---

* باحث في الشؤون الإيبيرو-أمريكية.

1 - أكبر مثال على ذلك، ما يعرف بفضيحة "وثائق بنما" حيث تم في أبريل من سنة 2016 تسريب أكثر من 11مليون وثيقة سرية لشركة "موساك فونسيكا" للخدمات القانونية في بنما التي تملك منظومة مصرفية تجعلها ملاذا ضريبيا مغريا، حيث كشف هذا التسريب أن الشركة تقدم خدمات تتعلق بالحسابات الخارجية لرؤساء الدول، وشخصيات عامة وسياسية أخرى، بالإضافة إلى أشخاص بارزين في الأعمال والشؤون المالية والرياضية. الدار البيضاء - المغرب.

أولا: مفهوم وقضايا الفساد السياسي في أمريكا اللاتينية

قبل الخوض في أشكال وقضايا الفساد التي تعاني منها جل دول أمريكا اللاتينية، يتعين تحديد مفهوم وتعريف الفساد، وكذلك الإشارة إلى ترتيب وموقع دول أمريكا اللاتينية في مؤشر الفساد العالمي.

أ) تعريف الفساد

الفساد وفقا لتعريف الأمم المتحدة هو سوء استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص، ويعرفه البنك الدولي بأنه استغلال المنصب العام[2] لغرض تحقيق مكاسب شخصية.

وتتضمن قائمة الفساد على سبيل المثال[3] لا الحصر: الرشوة، اختلاس الممتلكات أو تبديدها بأي شكل من الأشكال من قبل موظف عمومي، غسل عائدات الجريمة، إعاقة سير العدالة، المتاجرة بالنفوذ ، إساءة استغلال الوظائف، الإثراء غير المشروع.

وتتعدد أنماط الفساد بين ما هو سياسي وآخر اقتصادي أو اجتماعي، إلا أن الفساد السياسي يتموقع في قمة الهرم ما بين أنماط الفساد الأخرى وهو يمثل النمط الأخطر في منظومة الفساد، لأن تداعياته تأثر سلبا في باقي مناحي الحياة اقتصادية كانت أو اجتماعية.

ويعرف الفساد أيضا بأنه السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء أكان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أم بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة سواء أكانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أم طائفية أم قبلية وسواء أكانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أم غير مادية وذلك من خلال استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية.

وتركز تعاريف أخرى للفساد على الجانب الأخلاقي، إذ تقول بان الفساد هو انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين وهذا التعريف يركز على بعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقي إلا أن هذا البعد وإن كان مهما وأساسيا إلا انه يتعلق بجانب واحد وهو نسبي ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر.

---

2 تعرف "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" «الموظف العمومي» بأنه:
1 - أي شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا لدى دولة طرف سواء أكان معيناً أم منتخباً، دائماً أم مؤقتاً، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن أقدمية ذلك الشخص.
2 - أي شخص آخر يؤدي وظيفة عمومية، بما في ذلك لصالح جهاز عمومي أو منشأة عمومية، أو يقدم خدمة عمومية، حسب التعريف الوارد في القانون الداخلي للدولة الطرف.
3 - أي شخص معرَّف بأنه «موظف عمومي» في القانون الداخلي للدولة الطرف
نماذج الفساد التي جاءت في "اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد".

ب، ترتيب دول أمريكا اللاتينية من حيث الفساد

وهنا نسوق الترتيب السنوي لمنظمة الشفافية الدولية[1]، حيث احتلت جل دول أمريكا اللاتينية سنة 2016 مراتب متوسطة ومتأخرة في الترتيب العالمي، حيث لا توجد أي دولة لاتينية من بين العشرين دولة الأقل فسادا في العالم، وحيث جاءت3 دول فقط هي الأوروغواي والشيلي و كوستاريكا تحت الخمسين.

البلد	الرتبة	النقطة/100
الاوروغواي	21	71
الشيلي	24	66
كوستا ريكا	41	58
كوبا	60	47
برازيل	79	40
بنما	87	38
كولومبيا	90	37
الأرجنتين	95	36
السلفادور	95	36
البيرو	101	35
بوليفيا	113	33
الدومينيك	120	31
الإكوادور	120	31
باراغواي- المكسيك- هندوراس	123	30
فنزويلا	166	17

المصدر: انجاز خاص بناء على مؤشر الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية
www.transparency.org

1 - هي منظمة دولية غير حكومية ، يقع مقرها في برلين في ألمانيا، تشتهر بتقريرها السنوي حول مؤشر الفساد وترتيب الدول من حيث معدل الفساد.

ج. قضايا الفساد السياسي في أمريكا اللاتينية

تتعدد مظاهر وصور الفساد بحيث يصعب حصر مظاهره وتجلياته بشكل كامل، وعلى أية حال يمكن تحديد أشكال الفساد السياسي في بعض دول أمريكا اللاتينية من خلال قضايا الفساد المطروحة أمام القضاء والتي تخص شخصيات سياسية في أعلى هرم السلطة، حيث طالت فضيحة "أوديبريشت" الهائلة للفساد العديد من زعامات دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والبيرو والإكوادور والمكسيك وبنما وفنزويلا.

فقد وافق برلمان البيرو على إجراء تصويت على إقالة الرئيس اليميني "بيدرو بابلو كوزينسكي" بتهمة «عدم الأهلية المعنوية» حيث طالبت المعارضة بإقالته غداة كشف معلومات لمجموعة «أوديبريشت» البرازيلية حول دفعها خمسة ملايين دولار لشركات استشارية مرتبطة بالرئيس "كوزينسكي" بشكل مباشر بين 2004 و2013. وفي الإكوادور تم الحكم على نائب الرئيس "خورخي غلاس" بالسجن ست سنوات لتلقيه رشاوى بملايين الدولارات من المجموعة البرازيلية. كما وضع الرئيس البيروفي السابق "أولانتا أومالا" (2011-2016) رهن التوقيف الاحترازي بتهمة الحصول على ثلاثة ملايين دولار خلال حملته الانتخابية.

لكن في المقابل تبقى البرازيل أكثر دول أمريكا اللاتينية حربا على الفساد حيث عرفت البلاد مظاهرات واحتجاجات صاخبة[1]، طالبت بمحاسبة السياسيين المتورطين في قضايا الفساد، مما أدى إلى الإطاحة بحكومة الرئيسة "ديلما سيلفا" في أبريل 2016، بعد تصويت أغلبية البرلمان على إقالة الرئيسة "ديلما" على خلفية اتهامات لها بالتلاعب في حسابات الحكومة، كما أصدر القضاء البرازيلي أحكاما بالسجن على زعامات سياسية مهمة من بينها رمز اليسار اللاتيني الرئيس الأسبق "لولا دا سيلفا" الذي حكم البلاد ما بين العامين 2003 و2010 حيث تم الحكم عليه بالسجن مدة تسع سنوات وستة أشهر بتهم الفساد وغسل الأموال، وهو الحكم الذي تم استئنافه من قبل دفاع الرئيس السابق. وفي سياق الحرب ذاتها على الفساد تم الحكم على "ادواردو كونها" رئيس مجلس النواب البرازيلي السابق بالسجن لمدة 15 عاما.

1 - شهدت البرازيل سنة 2016 خروج ملايين المتظاهرين احتجاجا على الفساد ومطالبة بمحاسبة المتورطين.

ولا تعتبر هذه القضايا الوحيدة المعروضة أمام قضاء بعض دول أمريكا اللاتينية، فالقضاء يلاحق أو سيلاحق العديد من رؤساء وقيادات أمريكا اللاتينية[1] ، والسبب ليس فقط كرة الثلج التي تتدحرج بفعل فضيحة شركة البناء البرازيلية العملاقة "أودبريشت" ولكن بفعل قضايا فساد أخرى، فرئيسة الأرجنتين السابقة "كريستينا كيشنر" أصبحت موضوع تحقيق بسبب التلاعب بصرف العملات لصالح رجال أعمال مقربين منها ويلاحق قضاء دول السلفادور وغواتيمالا والهندوراس العديد من الزعامات السياسية بتهمة الاغتناء والفساد، ناهيك عن شبهات حول رؤساء حاليين في البرازيل والأرجنتين والشيلي.

ثانيا: الآثار السلبية للفساد السياسي

مما لا شك فيه أن للفساد تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوى المادية والعينية من أجل تسهيل مشاريعه، فطبيعة الفساد تتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

فبالنسبة لتقرير صندوق النقد الدولي[2] حول "الفساد في أمريكا اللاتينية والكرايبي" ، فقد حذر أن المستويات العالية للفساد يرافقها نمو ضعيف وانعدام في المساواة. وأن "الحوكمة الضعيفة والفساد المستشري يؤثران سلبا على جودة الخدمات العمومية وتكلفتها خصوصا بالنسبة لطبقات المعوزة، كذلك فان الفساد يؤثر على النمو الشامل والمستديم في أمريكا الجنوبية والكاريبي".

كذلك فقد أكدت تقارير الصندوق، أن المستويات العالية للفساد تحدث فارقا كبيرا على ما يبدو بين الاقتصاديات الناشئة في المنطقة بالمقارنة مع الاقتصاديات المتقدمة، التي تستفيد من حكم أفضل، وهذا الوضع ملاحظ بشكل خاص في البرازيل، حيث أطاحت فضائح الفساد بسياسيين كبار، وزادت من وقع الانكماش الاقتصادي، كما ساهمت الفضيحة المعروفة بـ" أودبريشت " في تباطؤ النمو في البيرو العام الماضي، ونتيجة لذلك أشار الصندوق على أن "الاستثمار سيكون أضعف مما كان متوقعا نظرا لاستمرار الغموض المتعلق بالتحقيق حول هذه الفضيحة".

1 - ففي شتنبر 2017 تم اعتقال "فرانسيسكو ريكورت" الرئيس السابق لمحكمة العدل العليا الكولومبية بتهمة تلقي رشاوى من سياسيين، وفي نونبر من نفس السنة، اعتقلت السلطات الفنزويلية وزير البترول السابق "أولوخيو ديل بينو" بتهمة الفساد والتسبب بخسائر بحوالي 500 مليون دولار أمريكي.

2-Corrupcion en america latina : un balance", Por david lipton, alejandro werner y carlos Goncalves www.imf.org

لكن تبقى إحدى اخطر تداعيات الفساد هي فقدان الثقة في المؤسسات وشعور المواطنين بكون العديد من مؤسسات الدولة لا تقوم بدورها وبكون أغلب عناصرها هم مرتشون، ولعل هذا الشعور يظهر جليا في استطلاع الرأي الذي شمل نظرة اللاتينيين إلى مؤسساتهم من حيث مستوى تورطها في الفساد من عدمه، حيث يبدو أن نظرتهم إلى أغلب مؤسساتهم الحيوية تحمل صورة سلبية بسبب ضلوعها بحسبهم في الفساد، فعلى سبيل المثال يعتبر 47 في المائة من اللاتينيين أن الشرطة والمنتخبين هم فاسدين، كذلك بنسب متقاربة هي نضرتهم إلى الحكومة المركزية والحكومات المحلية وحتى القضاء، وهي مؤشرات دالة عن مستوى الفساد السياسي الذي تشعر به نسبة كبيرة من المواطنين اللاتينيين، وبالتالي يضعف من قوة القانون وقوة الدولة والمؤسسات.

في اعتقادك ما هي نسبة الأشخاص في هذه المؤسسة التي تعتقد أنها متورطة في الفساد؟

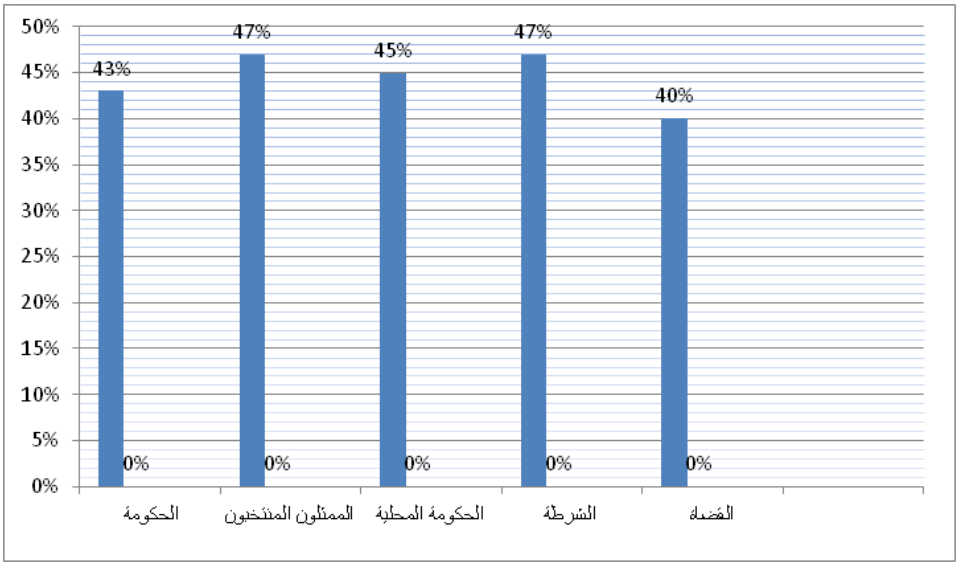

المصدر: انجاز خاص بناء على منظمة الشفافية الدولية:
"Las personas y la corrupcion: America Latina y el Caribe"

ثالثا: آليات مكافحة الفساد في دول أمريكا اللاتينية

تتعدد آليات مكافحة الفساد في أمريكا اللاتينية، إلا أن أهمها يبقى الإطار المؤسساتي والتشريعي ويقظة وحركية المجتمع المدني.

ا) الإطار المؤسساتي و التشريعي

إن إشكالية مكافحة الفساد هي إشكالية صعبة ومعقدة، بسبب طبيعة الفساد الذي يتعدى حدود وكيانات الدول متقدمة كانت أو متخلفة، وبالتالي فان آليات مكافحة الإرهاب تنقسم مابين ما هو دولي وإقليمي، وما هو وطني ومحلي، ونذكر من بينها:

- "اتفاقية الدول اللاتينية لمكافحة الفساد[1]" والتي تم توقيعها سنة 1996، حيث أقرت في ديباجة الاتفاقية بمخاطر الفساد على شرعية مؤسسات الدولة و أضراره على المجتمع والأخلاق العامة والعدالة وعلى تطور الشعوب، وبينت على أن مكافحة الفساد هي مسؤولية دولية[2]وأن التعاون فيما بين دول العالم هو ضرورة من أجل إعطاء فاعلية ونجاعة لسياسة محاربة الفساد، وجاءت هذه الاتفاقية بهدفان أساسيان، الأول هو التزام الدول المصادقة على الاتفاقية بالنهوض بآليات الوقاية ومعاقبة أفعال الفساد والهدف الثاني تسهيل التعاون بين الدول الموقعة.

وقد شجعت الاتفاقية الدول الموقعة على سن قوانين مراقبة المال العام والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وسن أنظمة رقابية متعلقة بموظفي الدولة من أجل التصريح بممتلكاتهم ومداخيلهم واستثماراتهم، كذلك العمل على سن إجراءات خاصة لمنع الموظفين من طلب أو تلقي رشاوى. كذلك فعل الموظفين العموميين بالتبليغ عن قضايا الرشوة مع سن إجراءات حمائية لهم في هذا الشأن.

الاتفاقية تتضمن مقتضيات عديدة مرتبطة بعمل المؤسسات العمومية فيما يتعلق بعقود العمل والصفقات العمومية، وفي هذا الباب تشجع الاتفاقية الدول على تبني إجراءات تضمن الفعالية والنجاعة والشفافية، وتعدد آليات المراقبة في جميع المراحل.
وقد شملت الاتفاقية، إجراءات متعلقة بالقطاع الخاص تعاقب

1-Convención interamericana contra la corrupción .

2 - هنا لابد من الإشارة إلى "اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد" التي تنص بموجب الفصل الرابع على انه يجب على الدول الأطراف أن تساعد بعضها بعضا في مكافحة الفساد بما في ذلك الوقاية والتحقيق وملاحقة الجناة. والتعاون يأخذ شكل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ونقل أحكام الأشخاص والإجراءات الجنائية والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتعاون في المسائل المدنية والإدارية.

وتحرم بموجبها الشركات التي تخرق قوانين محاربة الفساد، من الفوز بعقود وصفقات في بلدان المجموعة، إضافة إلى تفعيل رقابة مالية ومحاسباتية كافية على شركات القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالمواطنين تركت المجال للدول لسن إجراءات تحفيزية وتشجيعية من أجل إشراك المواطنين في المجهود المتعلق بمكافحة الفساد، وفي هذا الباب دعت الاتفاقية إلى حماية المواطنين الذين يقومون بفضح حالات الفساد.

- سن تشريعات وطنية وخلق مؤسسات لمحاربة الفساد:

قامت العديد من دول أمريكا اللاتينية بسن تشريعات جديدة أو تعديل وتحيين تشريعاتها لمحاربة الفساد نذكر من بينها، في البرازيل مثلا إضافة إلى تعديلات في القانون الجنائي، فقد تم سن قانون جديد[1] سنة 2013 لمحاربة الفساد يستهدف أساسا القطاع الخاص والموظفين، وفي المكسيك تم تعديل الدستور سنة 2015 من أجل التنصيص صراحة على آليات لمحاربة الفساد وخصوصا خلق منظومة وطنية لمحاربة الفساد، من أجل التنسيق بين مختلف السلطات ومواجهة الفساد، كذلك في الأرجنتين تم تقديم قانون "للمسؤولية الجنائية للشركات"، والعديد من دول المنطقة نهجت نفس الإجراءات التشريعية والمؤسساتية من أجل مكافحة أكبر للفساد، ويبقى القاسم المشترك فيما بينها هو الضغط الشعبي المتزايد وكذلك إدراج المسؤولية الجنائية للشركات في باب الفساد، على اعتبار أن الشخصيات السامية والموظفون المرتشون، ليسوا وحدهم المسؤولون، بل كذلك شركاؤهم من دافعي الرشاوى.

ب، المجتمع المدني كفاعل رئيسي

أظهر المجتمع المدني في جل الدول اللاتينية حركية ونضال[2] في مواجهة الفساد والمفسدين، بحيث تعددت أوجه نشاطه وحركيته وفرض نفسه على الساحة كفاعل رئيسي في مكافحة الفساد، فشعوب أمريكا اللاتينية أصبحت أكثر نضجا وأقل تسامحا وتعايشا مع الفساد من السابق، ولعل هذا المعطى المهم يعود بالأساس إلى مجموعة من العوامل نذكر من بينها:

-التطور الهائل لوسائل الاتصال والتواصل، وخصوصا الأنترنت وما

1-Ley 12.846 publicada el 1 de Agosto en http://www.planalto.gov.br/ccivil_03/_Ato2011-2014/2013/Lei/L12846.htm

2 - يمكن الإشارة في هذا الباب إلى حركة "ثلاثة من ثلاثة" في المكسيك و غيرها من منظمات المجتمع المدني.

وفره من سهولة في التواصل، وفضح وتوثيق الفساد، إضافة إلى سهولة تعبئة المواطنين والتنسيق فيما بينهم في مواجهة الفساد.

-ارتفاع منسوب الوعي بفعل تحسن مؤشرات التنمية البشرية في أغلب الدول اللاتينية بفعل ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض مستوى الأمية وتوسع شريحة الطبقة الوسطى، كذلك فان شعوب المنطقة راكمت من التجارب والتضحيات في سبيل إقرار الديمقراطية والإطاحة بالأنظمة الديكتاتورية والعسكرية ما يؤهلها لمواجهة الفساد والمفسدين بضمانات وثقة أكبر.

ويظهر هذا المعطى جليا في استطلاع الرأي الذي أنجزته "منظمة الشفافية الدولية"، حيث أظهر أن أغلبية اللاتينيين هي متفقة على قدرة الأشخاص العاديين في التأثير في مكافحة الفساد في مقابل أقلية لا تتفق مع هذا الطرح، فعلى سبيل المثال فان 83% من البرازيليين و74% من الكولومبيين والفنزويليين يعتقدون بقدرة المواطنين العاديين في التأثير في مكافحة الفساد، وهو مؤشر جد ايجابي على مدى إدراك المواطنين لقدرتهم على التأثير في السياسات، ولعل هذا ما ظهر جليا في المظاهرات الاحتجاجية التي نزلت بثقلها في البرازيل على سبيل المثال حيث كان لها تأثير كبير في الدفع باستقالة حكومة الرئيسة السابقة "ديلما سيلفا".

هل تعتقد أن المواطنين العاديون بإمكانهم التأثير في مكافحة الفساد؟

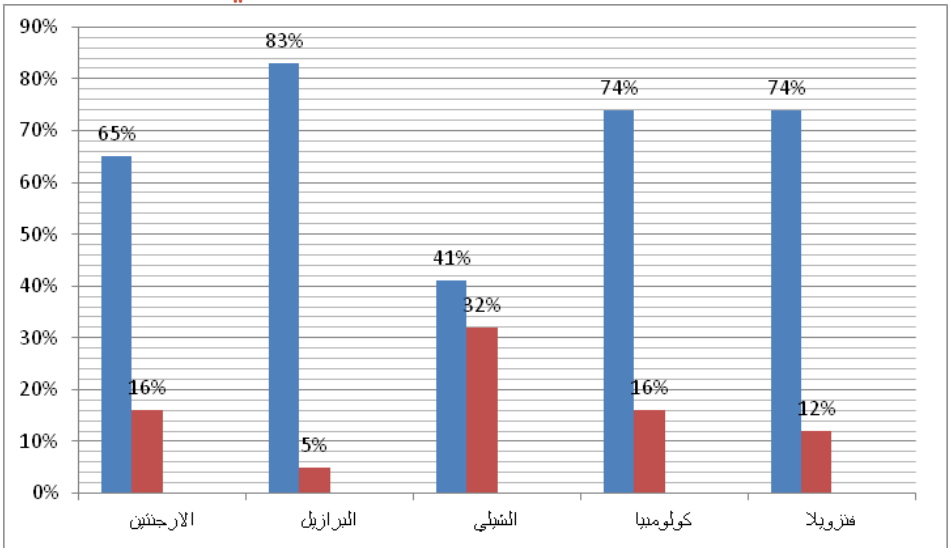

المصدر: انجاز خاص بناء على منظمة الشفافية الدولية:
"Las personas y la corrupcion: America Latina y el Caribe"

والخلاصة أن دول أمريكا اللاتينية اليوم هي في مواجهة حقيقية ضد الفساد، وليس الأمر مجرد سحابة عابرة، أو تصفية حسابات سياسية فقط، لأن شعوب أمريكا اللاتينية أصبحت اليوم بفعل عوامل عديدة أقل تسامحا وتعايشا مع الفساد وأكثر حركية و نضالا في مواجهته.

صحيح أن مؤشرات أمريكا اللاتينية في الفساد لا زالت بعيدة كل البعد عن الدول المتقدمة الأقل فسادا في العالم، إلا أنها إن واصلت على النهج الحالي وبنفس المجهود والحزم في فضح الفساد والدفع باستقالات الحكومات المتورطة وفي محاكمة الفاسدين والمفسدين، فإنها حتما ستصل إلى مبتغاها وهدفها آجلا أو لاحقا، مثلما فعلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حين أطاحت بأنظمة عسكرية وديكتاتورية، في البرازيل والأرجنتين وغيرها.

ويبدو حاليا نموذج البرازيل في مكافحة الفساد نموذجا قويا، حيث لم يشفع لرئيسه السابق "لولا دا سيلفا" انجازاته الاقتصادية غير المسبوقة، بل تصدى له القضاء وموجات المحتجين ودفعوا بتقديمه إلى العدالة، وهو مؤشر على أن أمريكا اللاتينية تعيش مرحلة جديدة، وأن محاربة الفساد ليست شعارا لتحقيق النصر السياسي لبعض الأحزاب، إنما أضحى مطلبا شعبيا وفرصة لجيل جديد من السياسيين، ليفهموا أن المصلحة والصالح العام هو الهم الأكبر وليس المصالح الشخصية الضيقة.

دعم المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لقضايا السلام في العالم: القضية الفلسطينية نموذجا

أحمد بنصالح الصالحي*

تقديم

ارتبطت السيرورة التاريخية لأمريكا اللاتينية بالعديد من الأزمات والنزاعات الناتجة سواء عن الخلافات الترابية أو الحروب الأهلية أو الصراعات العرقية أو الانتفاضات الاجتماعية وغيرها من التعبيرات المجتمعية، إلا أن مختلف هذه الاشكاليات عرفت طريقها إلى التسوية، سواء باللجوء إلى الوساطة أو التحكيم أو المصالحة أو الحوار، ومن بين هذه الأزمات تجدر الإشارة إلى المصالحة الأخيرة بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، بوساطة كوبية.

وترتبط أمريكا اللاتينية فقط بالأزمات والنزاعات الإقليمية الدائرة في حدودها الجغرافية، وإنما كذلك بالعديد من القضايا الدولية، بالنظر إلى ارتباطها بقضايا الشعوب المستعمرة وحركات التحرر الوطنية وقضايا العالم الثالث وخاصة القضية الفلسطينية، وذلك بالعديد من المنتديات الدولية، ومنها أساسا هيئة الأمم المتحدة وحركة دول عدم الانحياز، حيث قامت أمريكا اللاتينية، منذ اندلاع القضية أواسط القرن المنصرم، باتخاذ مواقف اختلفت باختلاف مراحل هذه القضية، حيث بدأت بالحياد، مرورا بالتحفظ وانتهاء بدعم القضية.

وللإشارة فإن المنظمات المدنية الأمريكية اللاتينية كانت لها بهذا الصدد إسهامات في تغيير العديد من مواقف حكومات المنطقة، باعتبارها فاعلا مهما في معادلة تسوية النزاعات وعملية صناعة القرار بأمريكا اللاتينية، حيث أن هذه المنظمات المدنية ملئت فراغ الحكومات في العديد من المجالات وأخذت تلعب أدوار المعارضة في العديد من التجارب بأمريكا اللاتينية، وقامت بضغوطات عديدة، ومن خلال مسيرات احتجاجية ومظاهرات شعبية، أثرت على مواقف العديد من الحكومات اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية.

وقد لعبت دول أمريكا اللاتينية دورا حاسما وغير مباشر منذ نشوب القضية الفلسطينية عندما صادقت الأمم المتحدة سنة 1947 على القرار رقم 181 المؤيد لتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، حيث

* باحث في العلاقات العربية الأمريكية اللاتينية بجمهورية الدومينيكان

كانت تمثيلية أمريكا اللاتينية آنذاك تقارب ثلث أعضاء الأمم المتحدة، وكان تصويتهم أساسيا لقبول القرار أو رفضه، إلا أن انحياز وضغط الولايات المتحدة، لصالح خلق إسرائيل يعد عاملا رئيسا أثر على 13 دولة بأمريكا اللاتينية (بوليفيا والبرازيل وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور وباراغواي والأوروغواي وهايتي والبيرو وغواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا وأخيرا نيكاراغوا) لصالح قرار التقسيم [1].

1 - لمحة تاريخية عن علاقات دول أمريكا اللاتينية بالقضية الفلسطينية

لقد شهد العالم الثالث إبان الحرب الباردة العديد من الثورات وحركات التحرر الوطنية ضد الاستعمار، ووسط هذه الظرفية الدولية، قامت فلسطين انطلاقا من مشروعية الدفاع عن أراضيها في مواجهة الموجة التوسعية الإسرائيلية بتحريك مختلف الأطراف السياسية الفاعلة بالعالم، حيث أعربت العديد من هذه الأطراف عن التزامها وتضامنها مع القضية الفلسطينية بطرق متعددة، وساهمت أمريكا اللاتينية بزعامة التيارات اليسارية الثورية آنذاك في التأثير على هذا الصراع[2].

التاريخ المشترك بين القضية الفلسطينية وأمريكا اللاتينية من حيث الكفاح ضد المستعمر يعتبر بدوره عاملا أساسيا في انخراط أمريكا اللاتينية في هذا النزاع، حيث أن أمريكا اللاتينية شهدت بدورها الاستعمار والعديد من الصراعات والنزاعات، خاصة في القرن التاسع عشر أو في القرن العشرين، فقد عرفت تدخلات عسكرية في كوبا وأمريكا الوسطى ومذابح عرقية في غواتيمالا وغيرها من الأزمات السياسية الداخلية التي أدت إلى نزاعات مسلحة وحروب أهلية كما هو الشأن بالنسبة لكولومبيا وهايتي[3].

وعمليا، فإن تزايد اهتمام أمريكا اللاتينية بالقضية الفلسطينية، لم يظهر على الصعيد الدولي إلا في الآونة الأخيرة، خاصة مع موجة اعترافات دول المنطقة بالدولة الفلسطينية المستقلة بين دجنبر 2010 ومارس 2011 [4].

وقد شهدت السياسة الخارجية والمواقف اللاتينية من القضية الفلسطينية تطورا ملحوظا حيث قام مؤرخون بتحديد مواقف هذه

1- Glick, Edward B.: Latin America and the Palestine Partition Resolution, in Journal of Inter-American Studies Miami, Vol. 1, Nº 2, April 1959.

2 -López de la Torre, Carlos Fernando: La Revolución Cubana y el Frente Sandinista de Liberación Nacional ante la causa palestina, Crítica y Emancipación, Revista Latinoamericana de Ciencias Sociales, N°14, 2015, Buenos Aires, Argentina.

3- Paz, conflicto y sociedad civil en América latina y el Caribe, Centro Internacional de Investigaciones para el Desarrollo, Icaria Editorial, 2007, Barcelona-España.

4 - Rodríguez Baeza, Cecilia: América latina y la cuestión palestina (1947-2012), Araucaria, Revista.

الجمهوريات عبر أربعة مراحل، وأشارت بعض الكتابات التاريخية إلى المرحلة الممتدة بين 1949 و1974 بأنها مرحلة بحث أمريكا اللاتينية عن الموازنة بين القضايا العربية واليهودية، بينما المرحلة الممتدة بين 1974و1990 قاموا بتسميتها بمرحلة تقاطب أمريكا اللاتينية بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمرحلة الممتدة بين 1990 و2003 قاموا بتسميتها بمرحلة تطبيع العلاقات مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بينما وصفوا مرحلة 2003-2012 بمرحلة الالتزام الجديد مع القضية الفلسطينية [1] .

2 - خلفيات تعاطف وتضامن أمريكا اللاتينية مع القضية الفلسطينية

يرجع تعاطف وتضامن جمهوريات أمريكا اللاتينية مع القضية الفلسطينية إلى عدة اعتبارات ذاتية وموضوعية، ومنها أساسا تواجد جاليات عربية ذات تأثير ونفوذ بأمريكا اللاتينية، خصوصا من الجاليات اللبنانية والسورية والفلسطينية التي قدمت إلى أمريكا اللاتينية أواخر القرن التاسع عشر، بعيد انهيار الإمبراطورية العثمانية[2] ، فضلا عن ترسبات دعم إسرائيل للأنظمة العسكرية الدكتاتورية ضد شعوب أمريكا اللاتينية سنوات السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم ومناهضة شعوب أمريكا اللاتينية تاريخيا للإمبريالية.

فالتواجد العربي بأمريكا اللاتينية أسهم في التعريف بالقضية الفلسطينية وحشد التأييد لمصلحتها، في حين ترتب عن دعم إسرائيل للأنظمة الدكتاتورية اللاتينية ترتب عنه شعور بالحقد تجاه إسرائيل من طرف العديد من شعوب المنطقة، حيث خلقت هذه الكيمياء تفهما لدى الرأي العالم بأمريكا اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية وأحدثت تعاطفا وتضامنا بإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات سيادة، بحيث كلما صعدَت إسرائيل مع الفلسطينيين كلما خرجت للشارع تظاهرات شعبية تندد بالغطرسة الإسرائيلية وتُقام نشاطات تضامنية لنصرة القضية الفلسطينية.

أما دعم إسرائيل للأنظمة العسكرية الدكتاتورية ضد شعوب أمريكا اللاتينية فقد أسهم في حقد هذه الشعوب على إسرائيل، ففي نيكاراغوا مثلا زودت إسرائيل نظام سوموزا ديكتاتوري العسكري بحسب وثيقة لوزارة الدفاع الأمريكية بنحو 98% من الأسلحة، استعملت

1-Revista Iberoamericana de Filosofía, Política y Humanidades. Nº 28. Año 2012, Año 2012, Brasilia, Brasil.
2- El mundo Árabe y América Latina. Ediciones UNESCO, 1997, Madrid, España.

لقتل 50 ألف فرد، أما بالنسبة لكولومبيا، فقد وفرت إسرائيل طائرات وصواريخ وتدريبات عسكرية لكولومبيا سنوات الثمانينات[1].

وفي السلفادور، أسهمت إسرائيل منذ سنة 1972 في تدريب الجيش والشرطة وفرق الموت التابعة للنظام الديكتاتوري وصممت له آنذاك برنامجا عسكريا لمكافحة التمرد للشرطة السرية، لخدمة أجندة قائد الجيش سيغفريدو أوتشوا، المسؤول عن المذابح التي ارتكبت ضد المدنيين سنة 9812[1]. كما باعت إسرائيل لجمهورية الدومينيكان خلال عقد الخمسينات العديد من الأسلحة للدكتاتور رافائيل تروخيو مكنته من إخضاع شعبه بالقوة طيلة ثلاثين سنة[3].

وقد نتج عن تورط إسرائيل في قمع شعوب أمريكا اللاتينية تزايد الحقد عليها مما أدى تصريفه عبر تنظيم مظاهرات مناهضة لإسرائيل وإصدار بيانات شديدة اللهجة تجاهها وتنظيم حملات مقاطعة لمنتوجاتها وإدانة احتلالها للأراضي العربية والدعوة إلى الانسحاب منها، وذلك تضامنا مع فلسطين وبهدف التأثير على مواقف الحكومات الأمريكية اللاتينية، حيث أن أنظمة يسارية كفنزويلا وبوليفيا والإكوادور ونيكاراغوا، وصفت إسرائيل إبان العدوان على غزة سنة 2009 بأنها دولة إرهابية وكيان عنصري واستعماري يقوم بإبادة وتصفية الفلسطينيين.

3 - إسهامات المجتمع المدني في الوقوف بجانب القضية الفلسطينية

وقد أسهم المجتمع المدني باعتباره أحد تجليات الدولة المعاصرة في التأثير على مواقف العديد من الحكومات أمريكي اللاتينية في الوقوف بجانب القضية الفلسطينية بتحركاته وأنشطته، ومن بين مظاهر تعاطف وتضامن شعوب أمريكا اللاتينية مع القضية الفلسطينية يمكن الإشارة إلى العديد من المسيرات الاستنكارية للغطرسة الإسرائيلية، وتنظيم العديد من حملات المقاطعة الإسرائيلية، فضلا عن التعبير عن مواقفها من الحصار وبناء المستوطنات الإسرائيلية وتنديدها بسياسات تهويد القدس الشريف.

وعمليا، أسهمت تحركات هذه المنظمات المدنية في قلب معادلة هذه القضية بأمريكا اللاتينية، بحيث أن العديد من الحكومات الأمريكية اللاتينية قامت، بسبب الضغوطات الشعبية، بسحب سفرائها من إسرائيل وبعضها قام بطرد دبلوماسييها، ومنها من قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، خاصة الحكومات اليسارية الاشتراكية، وذلك ردا على

1- "Memorandum for the Secretary of the Navy" Crypotome, Dept. of Defense, Mar. 30, 1983, United States of America.

2- Bahbah, Bishara with Linda Butler: Israel and Latin America: The Military Connection, New York, 1986.

3- Debusmann, Bernard: Spotlight on Israeli role in Latin America, 1984, United States of America.

مبالغة القوات الإسرائيلية في استخدام القوة ضد الشعب الفلسطيني واستمرارها في اضطهاده، كما قامت حكومات باستدعاء سفرائها للتشاور واكتفت حكومات أخرى بمجرد إدانة الغطرسة الإسرائيلية.

وللإشارة، فأمريكا اللاتينية تتفوق على ما عداها من المناطق النامية من حيث عدد تنظيمات المجتمع المدني وقد تطور مفهوم المجتمع المدني[1] في العديد من الدول الأمريكية اللاتينية في الفترة الممتدة بين السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، لمواجهة استبداد الأنظمة السياسية الشمولية ، وقد كان دورها تعبيرا عن اعتراضها على الأوضاع الجديدة الناجمة عن دمج القارة في صيرورة الاقتصاد العالمي والنمط الجديد للعلاقة مع السلطة، وقد نجم عن ذلك، استلهام العديد من القطاعات الشعبية لصيغ جديدة للتعبير عن حقوقها وتطلعاتها بعدما تخلت الدولة عن أدوارها ووظائفها[2].

وفيما يلي نموذج لبيان تضامني من إحدى المنظمات المدنية مع القضية الفلسطينية:

"إننا كنشطاء من أمريكا اللاتينية لجد قلقون إزاء مصير الشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاستيلاء على أراضيه ومن التهجير القسري لسكانه من طرف الصهيونية، ويرزح تحت الاستعمار منذ إعلان بلفور لسنة 1917، بينما يتخذ اليوم هذا الاستعمار أشكالا جديدة من التطهير العرقي وجرائم ضد الإنسانية واغتيالات وتصفيات انتقائية واختطافات قسرية واحتجازات إكراهية ومصادرة للأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات. ولمواجهة الإبادة الإسرائيلية وتواطؤ المنظمات الدولية، قررنا كنشطاء من أمريكا اللاتينية عدم السكوت عن هذه الجرائم ونعلن انخراطنا في الكفاح من أجل تحرير الشعب الفلسطيني وندعو، بالمناسبة، جميع الأطراف بأمريكا اللاتينية الراغبة في الاضطلاع بدور في هذا الكفاح للانخراط فيه[3].

1 - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم: المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، مجلة دراسات، العدد 24، الجزائر.
2 - البكاي ولد عبد المالك: المجتمع المدني الدولة والسوق، مجلة دراسات، العدد 24، الجزائر.
3 - البيان الصارد عن اللجنة الشيلية التضامن مع فلسطين بتاريخ 06-06-2013

الحركة المدنية لمقاطعة إسرائيل بأمريكا اللاتينية

أما أكبر حركة مناهضة للمنتجات الإسرائيلية بأمريكا اللاتينية فتسمى حركة "المقاطعة الإسرائيلية"، المعروفة اختصارا بأحرفها اللاتينية "BDS". الحركة تطالب الحكومات اللاتينية بالمقاطعة الاقتصادية[1] للسلطات الإسرائيلية التي تنتهك القوانين الدولية كوسيلة سلمية للاحتجاج والضغط لتحقيق مطالب معينة، وقد قامت الحركة، بالتعاون مع اتحاد طلبة الجامعات الشيلية، بتنظيم استفتاء سنة 2016، انتهى بتصويت نحو 60% من الطلبة لصالح قطع جميع العلاقات مع مختلف الجامعات الإسرائيلية، وعدم إشراك الهيئات البحثية والمختبرات العلمية الإسرائيلية بمختلف أنشطة الجامعة[2].

وقد تمكنت كذلك من إقناع الحكومة البرازيلية بإنهاء عقدها مع شركة المياه الإسرائيلية "Mekorot" سنة 2016، بقيمة 170 مليون دولار، كما استطاعت إقناع كولومبيا بفسخ عقودها مع الشركات الأمنية الإسرائيلية، بالنظر إلى حجم تورطها في اضطهاد وتعذيب العديد من المدنيين الفلسطينيين بالسجون الإسرائيلية وعلى الحواجز العسكرية، مثلما قامت كذلك بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لحكم محكمة العدل الدولية بعدم شرعية جدار الضمّ بتجنيد نحو أكثر من 200 منظمة مدنية بأمريكا اللاتينية لمطالبة شركة الإنشاءات المكسيكية "Cemex" بوضع حد لعقودها مع الشركات الإسرائيلية، نظرا لتورطها في بناء المستوطنات[3].

ومازالت جهود الحركة في التصعيد مع المصالح الإسرائيلية بأمريكا اللاتينية الاقتصادية منها والثقافية، حيث بدأت تنخرط في مناداة الفنانين اللاتينيين بمقاطعة المهرجانات الإسرائيلية، وقد نتج عن نهجها الجديد هذا مقاطعة أربعة مهرجانات كولومبية للأفلام الإسرائيلية، بينما تعكف حاليا على تركيز جهودها على استهداف العلاقات الإسرائيلية بالتكتلات الاقتصادية الأمريكية اللاتينية، فهي تطالب تجمع السوق المشتركة الجنوبية "المركوسور" بإنهاء اتفاقية التجارة الحرة الموقع مع السلطات الإسرائيلية سنة 2010[4].

وقد خسرت الشركة الإسرائيلية "Elbit Systems" للأنظمة العسكرية عقداً كبيراً مع الحكومة البرازيلية وخسرت شركة "Isds" الأمنية الإسرائيلية عقداً آخر معها بقيمة 2.2 مليار دولار. وجراء حملات المقاطعة هذه تراجعت الاستثمارات الإسرائيلية المباشرة سنة 2014 بنسبة 46% مقارنة مع العام

1 - البند رقم 41 من ميثاق الأمم المتحدة
2 - بيان حركة المقاطعة (فرع الشيلي) بتاريخ 25 أبريل 2016
3 - بيان اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة الإسرائيلية
4 - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2014

2013 [1] وبهذا الصدد توقعت مؤسسة "Rand" الأمريكية للدراسات والأبحاث أن تتسبب حركة المقاطعة خسارة بالناتج القومي الإسرائيلي بنسبة ما بين 1% و2% (28 و56 مليار دولار) خلال السنوات العشر القادمة، إذا استمرت المقاطعة في تصاعدها مستقبلا[2].

وبشأن الحملات التضامنية الأمريكية اللاتينية مع القضية الفلسطينية، انخرطت الحركة في تنظيم مسيرات شعبية ومظاهرات احتجاجية ووقفات استنكاريةجراء الهجوم على غزة، ترتب عنها التأثير على مواقف العديد من حكومات أمريكا اللاتينية، حيث ردت أمريكا اللاتينية بقوة على الغارة الإسرائيلية على غزة في الثامن من يوليو سنة 2014 وانتقدت غالبية حكومات المنطقة "الاستخدام المفرط للقوة" وطالبت بحماية المدنيين. ومن جهة ثانية، نظمت مختلف أطياف المجتمع المدني أياما تضامنية مع الشعب الفلسطيني في عموم عواصم المنطقة[3] .

وقد كشفت هذه الأزمة عن تدهور العلاقات الإسرائيلية مع أمريكا اللاتينية ودعت بلدان مثل شيلي والبيرو والإكوادور والبرازيل والأرجنتين سفرائها في إسرائيل للتشاور لرفضها سلوك إسرائيل تجاه غزة. أما بقية الحكومات ومنها الأوروغواي فقد اتهمت إسرائيل بوصف "الإبادة الجماعية" وغيرها من النعوت، بينما وصفت بوليفيا اسرائيل بتعبير "الدولة الإرهابية"[4].

ومن جانب آخر، وصف رئيس الاكوادور السابق رافاييل كوريا تصرفات القوات الاسرائيلية بالمذبحة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وقام بإلغاء جولة له كانت مقررة إلى المنطقة، بينما وصف رئيس الأوروغواي السابق خوسي موخيكا الغارة الإسرائيلية على قطاع غزة بتعبير "الإبادة الجماعية" وطالب التحالف البوليفارى لشعوب أمريكا مجلس الامن الدولي بالقيام بواجبه في الحفاظ على السلم والأمن في مواجهة الهجمات الإسرائيلية على فلسطين.

وبشعارات "الحرية لفلسطين" و"إسرائيل المجرمة" استقبل مجموعة من المتظاهرين في سان خوسيه بكوستاريكا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، عند زيارته محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وطالبو رئيس البلاد لويس غيليرمو سوليس بقطع

1 - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2014
2 - مؤسسة "Rand" الأمريكية للدراسات والأبحاث
3- Centro de Estudios de Medio Oriente y África del Norte CEMOAN: Revista Al Kubri, N° 13, Año 4, Julio-Septiembre 2014, p2, CostaRica.
4- Ibíd.

العلاقات مع إسرائيل وسحب السفير منها. أما بالمكسيك فقد أدانت أكثر من 80 منظمة مدنية "الهجمة العسكرية الإسرائيلية الدموية على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة بالرغم من النداءات العالمية لوقف إطلاق النار" ودعا المتظاهرون الشارع إلى "تضامن أكبر مع نضال الشعب الفلسطيني من اجل تقرير مصيره بحرية" و"المطالبة بوقف فوري لتقويض غزة والضفة الغربية".

أهم الجمعيات المدنية التي تدعم القضية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية	
الدول	الجمعيات المدنية
الشيلي	تجمع الجالية الفلسطينية – اللجنة الديموقراطية الفلسطينية
	تجمع فلسطين الحرة – الاتحاد الفلسطيني في الشيلي
	مؤسسة بيت لحم – النادي الفلسطيني
	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية– النادي الرياضي الفلسطيني
	المؤسسة الخيرية النسائية الفلسطينية –شباب النادي الفلسطيني
	الاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين – مؤسسة شباب فلسطين
	منظمة التضامن مع فلسطين – الاتحاد العربي للمؤسسات الخيرية
	المركز العربي (سان فيليب (–الشباب الشيلي العربي لفلسطين (فالديفيا)
البرازيل	الاتحاد الديمقراطي للتجمعات الفلسطينية – الجمعية الخيرية الفلسطينية
	الجمعية العربية الفلسطينية (سانتا ماريا (–لجنة فلسطين الديمقراطية
	الجمعية الفلسطينية (برازيليا (–الجمعية البرازيلية العربية (بورتو أليغري)
	لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني– المركز الثقافي العربي الفلسطيني
	الجمعية العربية الفلسطينية (كورومبا) – الاتحاد الديمقراطي للجمعيات الفلسطينية
	الاتحاد العربي الفلسطيني للبرازيل
الأرجنتين	اتحاد الجمعيات الأرجنتينية الفلسطينية – البيت الفلسطيني

أهم الجمعيات المدنية التي تدعم القضية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية	
الدول	الجمعيات المدنية
السلفادور	النادي السلفادوري العربي - الجمعية الفلسطينية السلفادورية جمعية الجالية الفلسطينية
فنزويلا	جمعية كنعان - جمعية النكبة حركة التضامن الفنزويلي مع فلسطين
غواتيمالا	جمعية الجالية الفلسطينية - الجمعية الفلسطينية الغواتيمالية الجمعية العربية الغواتيمالية
بوليفيا	شباب بوليفيا العرب - جمعية بوليفيا الفلسطينية
بنما	جمعية الجالية الفلسطينية - نادي الاتحاد العربي
كولومبيا	المؤسسة الثقافية الفلسطينية (كولومبو) - جمعية النساء الفلسطينيات (كولومبو) رابطة الثقافة العربية (كولومبو)
المكسيك	تجمع الجالية الفلسطينية
البيرو	المعهد الثقافي البيروفي الفلسطيني - اتحاد فلسطين
كوبا	نادي الاتحاد العربي الكوبي
الإكوادور	النادي الإكوادوري العربي
نيكاراغوا	رابطة الفلسطينيين في نيكاراغوا

وبالمكسيك فقد أعربت حكومتها عن قلقها إزاء تصاعد العنف في قطاع غزة وأصدرت وزارة خارجيتها بيانا دعت فيه جميع الأطراف إلى العمل بأقصى قدر ممكن من ضبط النفس بهدف تجنب مزيد من التصعيد وتفاقم الأزمة واجتناب تغذية الصراع القائم. وفي الأرجنتين أدانت حكومتها بشدة تحد إسرائيل لنداءات الأمم المتحدة واستنكرت تصعيدها ضد الفلسطينيين حيث صرح وزير خارجيتها هيكتور تيمرمان أن "الغارة الإسرائيلية على غزة لن تؤدي إلا إلى المزيد من عدم الاستقرار بالمنطقة والمزيد من الضحايا والمعاناة".

أما البرازيل فقد وصفت رئيستها آنذاك ديلما روسيف "الهجوم" الاسرائيلي على غزة بأنه "مبالغ فيه" ونعتته بتعبير "المجزرة" وأدانت الحكومة البرازيلية بشدة "الاستخدام المفرط" للقوة من طرف

السلطات الإسرائيلية في قطاع غزة وقامت باستدعاء سفيرها في تل أبيب للتشاور. وفي كولومبيا، أصدرت حكومة خوان مانويل سانتوس بيانا رسميا عبر وزارة الخارجية استنكرت فيه عنف القوات الاسرائيلية في قطاع غزة" وأعربت عن أسفها لفقدان أكثر من 600 فلسطيني بينهم أطفال ونساء وعجزة وأعربت عن تضامنها مع أسر الضحايا.

أما بوليفيا فقد انتقدت صمت الأمم المتحدة وأورد ممثلها بالأمم المتحدة ساشا لورنتي "أن مجلس الأمن لم يتخذ أية إجراءات حاسمة ومقنعة بهدف احتواء المذبحة والإبادة الجماعية بينما تتضاعف أعداد القتلى في هذا الجزء من العالم" وأعلن رئيسها إيفو مورالیس أن حكومته ستحرم الإسرائيليين من تأشيرة الدخول إلى بوليفيا باعتبارها تنظيما "إرهابيا". أما الباراغواي فقد عبرت فى بيان صادر عن حكومتها عن قلقها من تصاعد حدة التوتر والعنف في المنطقة، وأعربت عن اسفها لخسارة المدنيين ودعت إلى "وقف أعمال التحريض على الكراهية التي أسفرت عن مصرع أبرياء" وحثت السلطات الاسرائيلية والفلسطينية والمجتمع الدولي على "استئناف الحوار الفوري والتفاوض كسبيل وحيد لتحقيق سلام نهائي بالمنطقة".

و في موقف آخر، انتقدت الشيلي بشدة الغارة الاسرائيلية على غزة وأعربت عن "قلقها العميق ازاء تصاعد العنف في الشرق الاوسط" وأفادت وزارة خارجيتها وفقا لبيان صادر عنها "ان الشيلى تتابع ببالغ القلق هذه العمليات العسكرية الغير المُحترمة للقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي كما يتضح من خلال الضحايا المدنيين الذين يفوق عددهم ألف ضحية بمن فيهم النساء والأطفال والهجوم على المدارس والمستشفيات" وقامت الرئيسة ميشيل باشيليت باستدعاء سفيرها في تل أبيب للتشاور احتجاجا على الإستخدام الإسرائيلي المفرط للقوة.

وبالنسبة لبنما فقد عبرت عن أسفها لتصاعد العنف وقلقها إزاء الحالة الخطيرة للوضع بالمنطقة، بسبب خطر الوضع على المدنيين وأكدت على أهمية احترام حقوق الإنسان والسلم والأمن الدولي وشددت على أهمية استئناف الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. بينما اعربت البيرو عن "إدانتها الشديدة" للتوغل في قطاع غزة واستخدام الصواريخ ضد المدنيين واكدت ان "الهجمات العشوائية والإستخدام المفرط للقوة العسكرية عرضت حياة المدنيين وسلامتهم وأمنهم للخطر" وقررت على إثر ذلك استدعاء سفيرها لدى إسرائيل للتشاور.

من جهتها رفضت السلفادور بشدة الهجمات المسلحة على غزة وقامت باستدعاء سفيرتها بإسرائيل للتشاور على إثر "القصف العشوائي" للمدنيين ووفقا لما ذكرته وزارة خارجيتها، فإن قرارها تم اتخاده بناء على طلب من رئيس الجمهورية سانشيز سيرين. أما نيكاراغوا فقد دعا رئيسها دانيال إورتيغا إلى فرض عقوبات على إسرائيل لقيامها بعملية عسكرية بغزة.

من انحياز الحكومات اليسارية لفلسطين إلى محاباة الحكومات اليمينية لإسرائيل

إن أمريكا اللاتينية اليسارية بحملها لواء القضية الفلسطينية وتكسير عزلتها الدولية وقلبها لمعادلة القضية بهذه المنطقة، قد تشهد على الأرجح صفحة جديدة في العلاقات الإسرائيلية اللاتينية، بسبب بداية صعود الحكومات اليمينية لسدة الحكم بأمريكا اللاتينية على حساب الحكومات اليسارية، حيث يُرتقب أن تطرأ تحولات مقلقة على مواقف الحكومات اليمينية من القضية الفلسطينية، مثلما يرجح أن تهدم هذه الحكومات اليمينية ما حققته الحكومات اليسارية لصالح القضية الفلسطينية بأمريكا اللاتينية ولا يصب هذا الأمر في صالح القضية الفلسطينية كون اليمين تقليديا يدعم الطموحات القومية ويؤيد علانية المصالح الإسرائيلية.

وفي هذا الصدد تعد الزيارة الأخيرة لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، للأرجنتين وكولومبيا والمكسيك، سابقة من نوعها في تاريخ العلاقات الإسرائيلية اللاتينية، حيث لم يسبق أن قام رئيس للحكومة الإسرائيلية بزيارة المنطقة، وذلك بحثا عن إحداث اختراق معين بأمريكا اللاتينية وكسب تأييد لصالح طروحاته قد تكون الزيارة قد أسفرت عن تحقيق قفزة نوعية في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية اللاتينية، فبعد تقديمها للمساعدات العسكرية إبان السبعينات للأنظمة الديكتاتوريات اللاتينية لقمع شعوبها، وتحقيقها لتوازن معين سنوات التسعينات، فإنها تتجه اليوم إلى تقوية وجودها اقتصاديا بالمنطقة خاصة بعدما عقدت اتفاقا للتجارة الحرة مع المركوسور سنة 2010 الذي يعتبر أكبر التكتلات الاقتصادية بالمنطقة.

وعمليا فإن لزيارة نتانياهو للأرجنتين وكولومبيا والمكسيك العديد من الدلالات السياسية والأهداف الاستراتيجية، منها أساسا "أن رئيس الوزراء نتنياهو الساعي إلى استعادة دور إسرائيل في أفريقيا، أراد

تعويض الحرج الذي تعرض له بعد طلب الطوغو إلغاء القمة الأفريقية-الإسرائيلية التي كان مقررًا لها أكتوبر 2017. كما سعى نتانياهو عبر هذه الجولة إلى أمريكا اللاتينية إحداث توازن مع القوى الفاعلة في المنطقة من خارج القارة خاصة إيران وتركيا، ومحاولة إقناع المجتمعات اللاتينية بأن إسرائيل ليست كيانًا إمبرياليًا استيطانيًا[1].

اعتبارات ختامية

تجمع أمريكا اللاتينية بالقضية الفلسطينية عدة روابط وجدانية وإنسانية، حيث تضامنت وتعاطفت هذه المنطقة من العالم مع فلسطين وأيدتها على مستوى الشعوب والحكومات، وبالنظر إلى التقاء العديد من النقاط المشتركة في بوتقة واحدة نتجت عنها كيمياء تفاعلية وتطابقت في العديد من الأمور والقضايا، منها أساسا الكفاح المشترك ضد المستعمر، كونه عاملا أساسيا في انخراط أمريكا اللاتينية في تفاعلات هذه القضية، منذ نشوبها وطيلة تفاعلاتها الدولية، بحيث كلما صعدت إسرائيل مع الفلسطينيين كلما خرجت للشارع تظاهرات شعبية استهجانا بالغطرسة الإسرائيلية ونصرة للقضية الفلسطينية.

باعتبارها رقما مهما في معادلة تسوية النزاعات وأمرا واقعا في صناعة القرار بأمريكا اللاتينية، يسهم دعم المنظمات المدنية للقضية الفلسطينية في التأثير على مواقف حكوماتها ومسار تداول هذه القضية دوليا، وذلك من خلال ممارسة ضغوطات وتحركات نضالية إلى جانب تنظيم مظاهراتها احتجاجية ومسيرات شعبية وحملات المقاطعة الإسرائيلية، مثلما كانت للمنظمات المدنية أدوار بارزة في توجيه العديد من السياسات الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، انعكست إيجابا على مواقف العديد من الحكومات وأحدثت تعاطفا وتضامنا وتفهما لدى الرأي العام بأمريكا اللاتينية وتأييدا للحقوق الفلسطينية في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة في حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الدبلوماسية الشعبية بقيادة المجتمع المدني في سبيل نصرة القضية الفلسطينية ومناهضة الغطرسة الإسرائيلية، ترتبت عنها مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وتكبيدها أضرارا بمصالحها في أمريكا اللاتينية، حيث نتج عن التحركات المدنية قطع العديد من الأنظمة الأمريكية اللاتينية لعلاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الإسرائيلية

1 -سعيد كرم: نتانياهو يزور أمريكا اللاتينية... لماذا؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 17-09-2017.

وقامت العديد من الجمهوريات اللاتينية بسحب سفرائها من السلطات الإسرائيلية للتشاور بعد الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة ونادت بعضها بمحاكمة السلطات الإسرائيلية بمحكمة الجنائية الدولية ووصفتها حكومات بالدولة الإرهابية ونادت حكومات بفرض عقوبات عليها احتجاجا على غطرستها وإبادتها.

إن انعطاف الحكومة الإسرائيلية من جديد نحو منطقة أمريكيا اللاتينية مع تراجع الحكومات اليسارية قد تترتب عنه على الأرجح انعكاسات محتملة في غير صالح القضية الفلسطينية، حيث يُرتقب أن تصبح أمريكا اللاتينية ساحة حرب جديدة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، وذلك على خلفية تأييد العديد من شعوب وحكومات المنطقة للقضية واعتراف العديد من أنظمتها بالدولة الفلسطينية كدولة حرة ومستقلة.

العلاقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل: الوضع الراهن واستراتجيات تعميق الشراكة الاقتصادية – دراسة لنموذج السعودية والإمارات–

د. محسن منجيد*

تـقـديـم

تعرف العلاقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل نموا مستمرا منذ بداية الألفية الثالثة، حيث انتقلت المبادلات من 4.3 مليار دولار سنة 2006 إلى 16.7 مليار سنة 2016، مرورا بسنة 2012 التي تميزت بتسجيل أعلى مستوى من المبادلات بلغ حوالي 26 مليار دولار.

وتعتبر السعودية أهم شريك عربي للبرازيل سواء كوجهة للصادرات البرازيلية أو كمورد عربي للسوق البرازيلية، وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية كأهم سوق عربية للمنتجات البرازيلية وتحتل الجزائر الرتبة الثانية كأهم بلد عربي مصدر للبرازيل.

والملاحظ أن العلاقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل مازالت غير مستقرة ولم ترقى إلى مستوي تطلعات وإمكانات الطرفين.

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض الوضع الراهن للعلاقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل وإبراز أهم مميزات الشراكة التجارية بينهما، ومن خلال التركيز على حالة العلاقات التجارية بين السعودية والبرازيل من جهة والإمارات والبرازيل من جهة أخرى تروم هذه المساهمة تسليط الضوء على نماذج للفرص الممكنة لرفع مستوى المبادلات التجارية وخاصة بالنسبة للمنتجات غير الأساسية في التجارة الثنائية.

كما تقدم هذه الورقة البحثية خارطة طريق لتحسين وتعميق العلاقات التجارية من خلال إبرام اتفاقية للتبادل الحر تجمع بين السعودية والإمارات من جهة في إطار مجلس التعاون الخليجي بالبرازيل من جهة أخرى في إطار السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية المعروفة بالميركوسور، وتعرض هذه الورقة كذلك مجموعة من الإجراءات الموازية التي يمكن إطلاقها لدعم المفاوضات الجارية حول تحرير المبادلات التجارية.

وتستند هذه المساهمة العلمية على معطيات إحصائية محينة، كما تقدم مجموعة من الرسوم البيانية والجداول التقنية من أجل تتبع

* دكتور في العلاقات الدولية، عضو مجلس العلاقات العربية مع أمريكا اللاتينية والكاريبي

مسار العلاقات التجارية الثنائية وكذا توضيح الأفكار الواردة في الدراسة.

أولا : العلاقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل

عرفت التجارة بين الدول العربية والبرازيل خلال الفترة ما بين 2000 و 2016 نموا ملحوظا، فقد بلغت في المتوسط 4% بالنسبة للصادرات العربية نحو البرازيل و14% بالنسبة للصادرات البرازيلية. غير أن المبادلات بين الطرفين لم تكن مستقرة خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة.

1.1 تطور مستوى العلاقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل

مرت العلاقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل بمرحلتين مختلفتين:

- امتدت المرحلة الأولى من سنة 2000 إلى سنة 2011 وتميزت بارتفاع مستمر في حجم المبادلات التجارية، فما بين 2000 و2008 عرفت صادرات الجانبين ارتفاعا بمعدل سنوي بلغ 18% بالنسبة للدول العربية و26% بالنسبة للبرازيل. وشكلت سنة 2008 خلال هذه الفترة أعلى نسبة من نمو الصادرات العربية حيث بلغت 62% مقارنة بسنة 2007، فيما سجلت البرازيل أهم ارتفاع في الصادرات سنة 2001 حيث بلغت نسبة نمو 50% مقارنة بسنة 2000. ورغم التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية الدولية لسنة 2008 على التجارة الثنائية، لكن المبدلات استأنفت منحاها التصاعدي ابتداء من سنة 2010[1].

- ابتداء من سنة 2012 وإلى غاية 2016 شهدت الصادرات من كلا الجانبين تراجعا مستمرا بلغ في المعدل السنوي 17 - % بالنسبة للصادرات العربية و 6 -% بالنسبة للبرازيل، ومن المرجح أن يستمر تراجع المبادلات التجارية الثنائية بسبب عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البرازيل.

1 - تراجعت الصادرات العربية خلال هذه الفترة بشكل كبير حيث بلغت 50-% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، بخلاف البرازيل التي حافظت على مستوى نمو صادراتها مع تراجع محدود سنة 2009 بلغ 4-%.

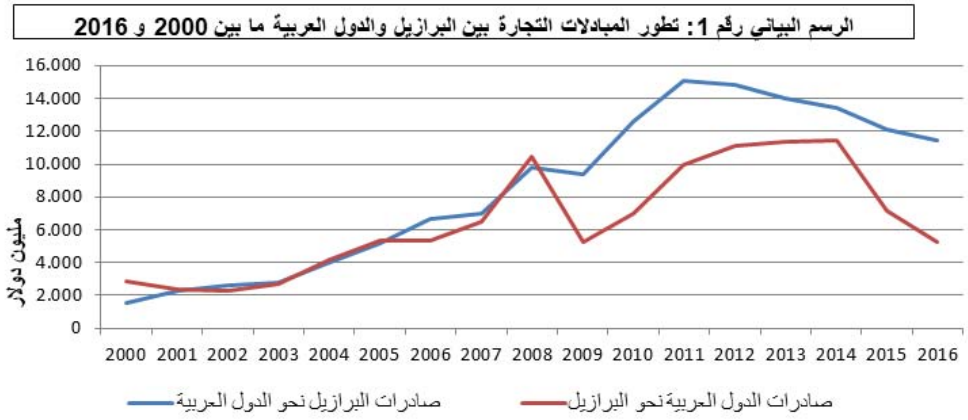

ويعكس تطور التجارة بين الطرفين وخاصة من جانب البرازيل ارتفاع حصة السوق العربية من الصادرات البرازيلية نحو العالم حيث بلغ معدل نسبة النمو السنوي بالنسبة للبرازيل ***5%*** خلال ***17*** سنة أي ما بين ***2000*** و***2016***.

في حين لم تستطع الصادرات العربية الحفاظ على نموها الإيجابي والاستقرار داخل السوق البرازيلية، فهي خلال نفس الفترة سجلت نسبة نمو سلبية في المعدل السنوي بلغت ***2-%***، حيث حققت الصادرات العربية بحلول سنة ***2016*** نسبة أقل مما كانت عليه سنة ***2002*** كما يبين ذلك الرسم البياني أسفله رقم ***2***.

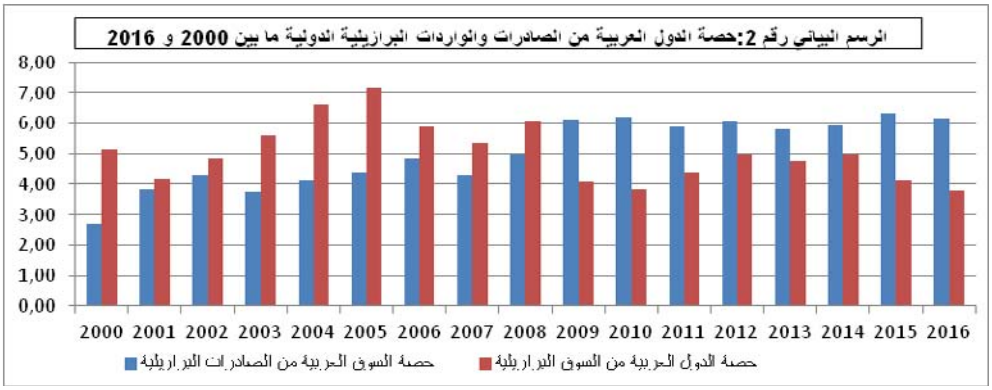

1.2 أهم الدول العربية المصدرة للسوق البرازيلية

تعتبر السعودية والجزائر أهم الدول العربية المصدرة نحو البرازيل، بحيث يبلغ مجموع صادراتهما معا حوالي 3.7 مليار دولار وهو ما يمثل نصف الصادرات العربية الموجهة للبرازيل والمقدرة بـ 7.1 مليار دولار خلال سنة 2015.

ويلاحظ كذلك أن الصادرات العربية نحو السوق البرازيلية تتركز بشكل كبير بين 7 دول حيث تبلغ نسبة صادراتها مجتمعة 95% من مجموع الصادرات العربية وهو ما يقدر بحوالي 6.8 مليار دولار كما يبين ذلك الرسم البياني التالي:

الرسم المبياني رقم 3 : توزيع الدول العربية المصدرة نحو البرازيل خلال سنة 2015

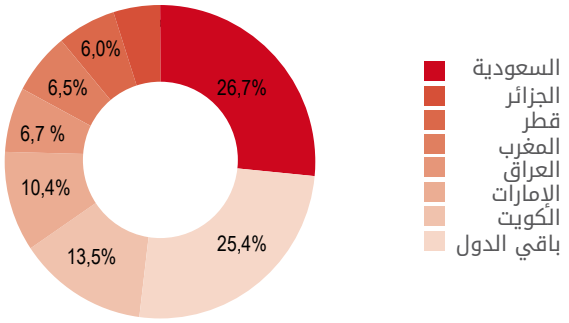

1.3 أهم أسواق الدول العربية المستوردة من البرازيل

تجاوزت الصادرات البرازيلية نحو الدول العربية قيمة 12 مليار دولار خلال سنة 2015، وتعتبر السعودية والإمارات العربية ومصر أهم الدول المستوردة من البرازيل، فقد بلغت واردات هذه الدول الثلاث نسبة 60% من مجموع الواردات العربية من البرازيل خلال نفس السنة. حيث تسجل السعودية 22.7% من الواردات العربية متبوعة بالإمارات العربية بنسبة 20.7% ثم مصر بنسبة 17%.

الرسم المبياني رقم 4 : توزيع الصادرات البرازيلية نحو الدول العربية خلال سنة 2015

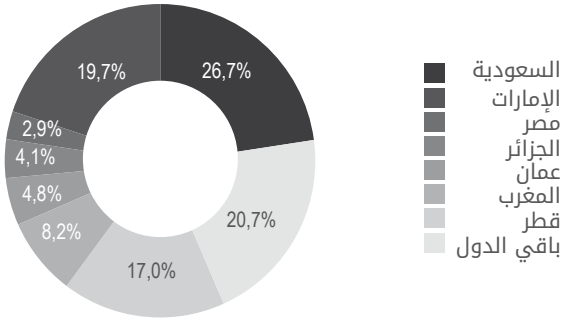

1.4 مميزات الشراكة التجارية مع البرازيل

تعتبر البرازيل شريكا مهما بالنسبة للدول العربية سواء على مستوى الصادرات أو الواردات.

على مستوى الصادرات البرازيلية: تتوفر البرازيل على قدرة تصديرية عالمية كبيرة من اللحوم والحبوب والسكر كما يبين ذلك الجدول أسفله، مما يؤهلها لتحتل المراتب الأولى كأهم مزود لحاجيات السوق العربية من المنتجات الغذائية.

الجدول رقم 1: القدرات التصديرية العالمية للبرازيل خلال سنة 2016 القيمة بالألف دولار

الرمز الجمركي	المنتوج	صادرات البرازيل نحو العالم
02	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	12 655 793
10	حـــــبوب	4 109 624
17	سكر ومصنوعات سكرية	10 585 665

المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN COMTRAD

على مستوى الصادرات العربية: تتموقع البرازيل في المراكز المتقدمة كأهم مستورد للمنتجات النفطية في العالم، فهي تحتل المركز العشرين كأكبر مستورد للوقود المعدني والمركز الرابع عشر كأهم مستورد للمنتجات الكيماوية العضوية حسب إحصائيات سنة 2016. وبالنظر إلى القدرات التصديرية الهائلة للدول العربية من المنتجات النفطية، فإن الدول العربية تعتبر شريكا أساسيا بالنسبة للبرازيل من أجل تلبية حاجيات سوقها الداخلية من هذه المنتجات.

الجدول رقم 2 : الواردات البرازيلية الإجمالية من المنتجات النفطية والأسمدة خلال سنة - 2016 القيمة بالألف دولار		
الرمز الجمركي	المنتوج	صادرات البرازيل نحو العالم
27	وقود معدني	15 142 176
29	منتجات كيماوية عضوية	8 327 954
39	لدائن ومصنوعاتها	5 916 007
المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN COMTRAD		

ثانيا : فرص تطوير التجارة الثنائية بين السعودية والبرازيل

تعد السعودية الشريك التجاري الأول للبرازيل في المنطقة العربية سواء على مستوى الواردات أو الصادرات، فقد بلغ حجم المبادلات التجارية الثنائية 3.78 مليار دولار خلال سنة 2016.

ويلاحظ أن الميزان التجاري ظل خلال الفترة المدروسة ما بين 2000 و2016 يسجل فائضا لصالح السعودية لعدة سنوات متتالية. وتعتبر سنة 2014 هي السنة التي حققت فيها السعودية أعلى قيمة من الصادرات بلغت 3.3 مليار دولار. وكانت سنة 2011 الأعلى بالنسبة للبرازيل من حيث الصادرات فقد وصلت إلى ما يقارب 3.5 مليار دولار.

الرسم البياني رقم 5 : تطور المبادلات التجارية بين السعودية والبرازيل ما بين 2000 و2016

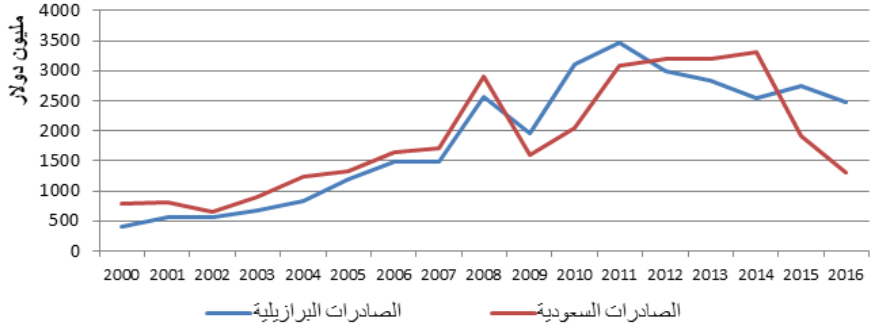

إنجاز خاص بناء على معطيات وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والخدمات البرازيلية

ويمكن تقسيم الفرص المرتبطة بتطوير العلاقات التجارية الثنائية إلى قسمين، قسم مرتبط بالصادرات البرازيلية وقسم مرتبط بالصادرات السعودية.

2.1 الفرص التجارية لتطوير الصادرات السعودية نحو البرازيل

بلغت قيمة الصادرات السعودية إلى السوق البرازيلية 1.906 مليار دولار خلال سنة 2015، وتتركز هذه الصادرات بنسبة كبيرة حول المنتجات الخمس الواردة في الجدول أسفله وهي الوقود واللدائن والمنتجات الكيماوية العضوية والأسمدة والألومنيوم. فقد وصلت قيمة هذه المنتجات 99% من مجموع الصادرات السعودية نحو البرازيل.

يشكل الوقود المعدني والزيوت المعدنية نسبة 84.6% من الصادرات السعودية نحو البرازيل بقيمة 1.6 مليار دولار، لتحتل بذلك السعودية المرتبة الخامسة عالميا كأهم مزود للبرازيل بحصة 6.5% من السوق البرازيلية، فيما تحتل نيجيريا المركز الأول بقيمة 4.6 مليار دولار.

وتصدر السعودية نحو البرازيل 110 مليون دولار من اللدائن ومصنوعاتها والمطاط، لتحتل بذلك المرتبة 17 داخل السوق البرازيلية بنسبة 1.6% أما المزود الأول للبرازيل من اللدائن فهي الولايات المتحدة بقيمة 1.7 مليار دولار.

وتمثل المنتجات الكيماوية العضوية 5% من الصادرات السعودية بقيمة97 مليون دولار، بعيدة عن الصين الذي يزود السوق البرازيلية بحوالي 2 مليار دولار من هذه المنتجات. وتحتل السعودية المرتبة 16 ضمن مزودي البرازيل بالأسمدة والمرتبة 29 بالنسبة للألومنيوم ومصنوعاته.

يلاحظ أن الصادرات السعودية تتميز بتركيز كبير حول منتجات الوقود والزيوت المعدنية، مما يجعل السعودية مطالبة بالتفكير في تنويع صادراتها الخارجية سواء نحو البرازيل أو العالم.

وتوجد منتجات غير أساسية في التجارة الثنائية مع البرازيل يمكن للسعودية أن تعمل على تطوير تصديرها نحو البرازيل ويعرض الجدول أسفله خمس نماذج من تلك المنتجات.

فالكبريت بجميع أنواعه مادة معفاة من رسوم الجمارك في البرازيل، وتستورد منه هذه الأخيرة حوالي 308 مليون دولار. وتستطيع

السعودية التي تصدر 35 مليون دولار من هذه المادة إلى العالم أن ترفع من صادراتها نحو البرازيل فهي لا تتجاوز حاليا 11 ألف دولار.

نفس الشيء بالنسبة للرصاص غير المشغول، حيث تستورد البرازيل ما قيمته 126 مليون دولار من عدة دول من العالم، غير أن وارداتها من السعودية لا تتجاوز 1مليون دولار، في حين تصدر السعودية للعالم 25.4 مليون دولار، أما التعريفة المطبقة على هذه المادة في البرازيل فهي ما بين 6% و 8%.

وتقدم الأجهزة الكهربائية للهاتف نموذجا آخرا، ذلك أن القدرات التصديرية للسعودية تصل إلى 108 مليون دولار، في حين لا تستورد البرازيل من هذه المنتجات سوى 11 ألف دولار من السعودية، علما أن مجموع الواردات البرازيلية من العالم من الأجهزة المذكورة تقدر بـ 4.2 مليار دولار حسب إحصائيات سنة 2015، إلا أن التعريفة الجمركية البرازيلية المطبقة على الأجهزة الكهربائية للهاتف تصل إلى 20%.

كما يمكن للسعودية دراسة فرص تصدير المنتجات الزجاجية من الأنواع المستعملة للمائدة أو للمطبخ حيث التعريفة المطبقة تصل إلى 18%. وتبقى التعريفة المطبقة على الأقمشة المنسوجة من خيوط ذات شعيرات تركيبية هي الأعلى ضمن المنتجات المشار إليها في الجدول حيث تصل إلى 26%.

والخلاصة الأساسية من كل هذه المعطيات هي أن فرص زيادة الصادرات السعودية نحو البرازيل تواجه منافسة من طرف أكبر مزودي السوق البرازيلية وهي الصين، حيث تتواجد السعودية حاليا في وضعية غير متكافئة مع باقي المنافسين العالميين على السوق البرازيلية، مما يستدعي تعميق البحث حول خارطة طريق لتطوير العلاقات التجارية السعودية البرازيلية كما سيأتي في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

الجدول رقم 3 : فرص زيادة الصادرات السعودية نحو البرازيل القيمة بالألف دولار					
الرمز الجمركي	المواد	الصادرات السعودية نحو العالم	الواردات البرازيلية من السعودية	الواردات البرازيلية من العالم	المزود المنافس للسعودية (غير عربي)
المنتجات الأساسية في التجارة الثنائية					
27	وقود معدني وزيوت معدنية	152 926 067	1 614 616	24 919 941	نيجيريا
39	لدائن ومصنوعاتها ومطاط	15 185 846	110 761	7 121 047	الولايات المتحدة الأمريكية
29	منتجات كيماوية عضوية	10 229 201	97 461	9 292 519	الصين
31	أسمدة	1 070 583	67 590	6 602 755	روسيا
76	ألومنيوم ومصنوعاته	2 024 681	8 144	1 735 645	روسيا
نماذج لمنتجات غير أساسية في التجارة الثنائية وذات فرص ممكنة للنمو					
8517	أجهزة كهربائية للهاتف	108 074	11	4 282 786	الصين
2503	كبريت من جميع الأنواع	35 650	5 490	307 969	فرنسا
5407	أقمشه منسوجة من خيوط ذات شعيرات تركيبية	28 400	24	468 032	الصين
المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN COMTRAD					

2.2 الفرص التجارية لتطوير الصادرات البرازيلية نحو السعودية

يعرض الجدول أسفله أهم المنتجات البرازيلية التي تصدر للسوق السعودية وهي أساسا اللحوم وفول الصويا والسكر والذرة والحديد.

وتعتبر البرازيل أول مصدر للحوم بالنسبة للسوق السعودية حسب إحصائيات سنة 2015 بحيث تصل الوردات السعودية من البرازيل 82.3% من مجموع وارداتها من اللحوم من العالم، متبوعة بفرنسا بنسبة 14.6%.

وتحتل البرازيل المرتبة الأولى كأول مزود غير عربي للسعودية من السكر بنسبة 17.5% بعد الإمارات العربية ومتبوعة بالهند بنسبة 10.5%.

وبالنسبة للحبوب، فإن البرازيل تغطي حوالي 69.5% من حاجيات السوق السعودية من فول الصويا متبوعة بالولايات المتحدة بنسبة 30%.

كما تعتبر البرازيل المزود الثالث للسعودي بالذرة بنسبة 20% بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين.

كما أن السعودية تستورد 28.4% من حاجياتها من خامات الحديد من البرازيل التي تنافسها في ذلك السويد بنسبة 29.6%.

وباستثناء اللحوم التي يظهر أن الصادرات البرازيلية بلغت أعلى مستوياتها، فإن فرص زيادة الواردات السعودية من المواد الأخرى ممكنة وخاصة بالنسبة للسكر والذرة المعفاة من الرسوم الجمركية طبقا لنظام التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وعلى مستوى المنتجات غير الأساسية في التجارة الثنائية وذات الفرص الحقيقية للنمو فهي كثيرة ومتعددة، يمكن التعرض هنا لخمس نماذج منها:

فمثلا تستورد السعودية ما يقارب 1 مليار دولار من الجرافات والمجارف الآلية ولا تتجاوز التعريفة الجمركية المطبقة عليها نسبة 5%. وفي المقابل لا تحتل البرازيل سوى المركز الخامس من بين مزدوي السوق السعودية من هذه الآلات، حيث تغطي فقط نسبة 7.1% من السوق بقيمة 66 مليون دولار بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبريطانيا واليابان. ويمكن للبرازيل أن تزيد بشكل كبير من حصتها من السوق السعودية لأن صادراتها من الجرافات والمجارف الآلية نحو العالم تقدر بـ 1.3 مليار دولار.

كذلك بالنسبة للجرارات حيث تعد البرازيل ثالث مزود للسعودية بنسبة 12.6% وتنافسها في ذلك ألمانيا التي تغطي لوحدها أكثر من نصف حاجيات السوق السعودية بنسبة 54.4%.

وكما يبين الجدول أسفله الفرص الممكنة لرفع الصادرات البرازيلية من الأدوية (مهيأة في مقادير معايرة) فهي تحتل مراكز متدنية في السوق السعودية علما أن الأدوية معفاة من الرسوم الجمركية بين دول الخليج. ولا تتجاوز نسبة تغطية البرازيل للحاجيات السعودية نسبة 0.1% رغم قدرات البرازيل التصديرية نحو العالم والتي تصل إلى 1 مليار دولار، ويبقى المزود الأول للسعودية بالأدوية من هذا الصنف هي ألمانيا بحصة 20% من السوق الداخلية.

كما أن فرص زيادة الصادرات البرازيلية من المنتجات نصف الجاهزة من الحديد والصلب أو الإطارات الهوائية المطاطية ممكنة بالنظر إلى حاجيات السوق السعودية وقدرات البرازيل التصديرية.

الجدول رقم 4 : فرص زيادة الصادرات البرازيلية نحو السعودية القيمة بالألف دولار					
المنتجات الأساسية في التجارة الثنائية					
الرمز الجمركي	المواد	الصادرات البرازيلية نحو العالم	الواردات السعودية من البرازيل	الواردات السعودية من العالم	المزود المنافس للبرازيل (غير عربي)
المنتجات الأساسية في التجارة الثنائية					
2070	لحوم	6 378 888	1 580 293	1 920 866	فرنسا
1201	فول الصويا	20 983 575	216 570	311 575	الولايات المتحدة الأمريكية
1701	سكر	7 641 481	57 284	326 701	الهند
1005	ذرة	5 008 963	106 733	532 804	الولايات المتحدة الأمريكية
2601	خامات حديد ومركزاتها	14 076 104	200 535	705 908	السويد
نماذج لمنتجات غير أساسية في التجارة الثنائية وذات فرص حقيقية للنمو					
8429	جرافات ومجارف آلية	1 302 716	66 622	934 901	الولايات المتحدة الأمريكية
8701	جرارات	961 323	11 768	93 748	ألمانيا
3004	أدوية مهيأة في مقادير معايرة	976 951	2 017	3 868 199	ألمانيا
7207	منتجات نصف جاهزة من حديد أو من صلب	2 342 347	19 149	574 464	أوكرانيا
المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN COMTRAD					

ثالثا: فرص تطوير التجارة الثنائية بين الإمارات والبرازيل

تعد الإمارات العربية المتحدة السوق الثانية للصادرات البرازيلية في المنطقة العربية بحجم معاملات بلغ 2.2 مليار دولار سنة 2016، مقابل 366 مليون دولار كصادرات إماراتية نحو البرازيل، وهو ما يرفع حجم المبادلات التجارية الثنائية إلى 2.6 مليار دولار خلال نفس السنة. ويلاحظ أن الميزان التجاري ظل خلال الفترة المدروسة ما بين 2000 و2016 يسجل فائضا مستقرا لصالح البرازيل.

وتعتبر سنة 2014 هي السنة التي حققت فيها البرازيل أعلى قيمة من الصادرات بلغت 2.8 مليار دولار، فيما لم تتجاوز صادرات الإمارات في أعلى مستواها 0.6 مليار دولار خلال سنة 2013.

الرسم البياني رقم 6 : تطور المبادلات التجارية بين الإمارات العربية والبرازيل ما بين 2000 و2016

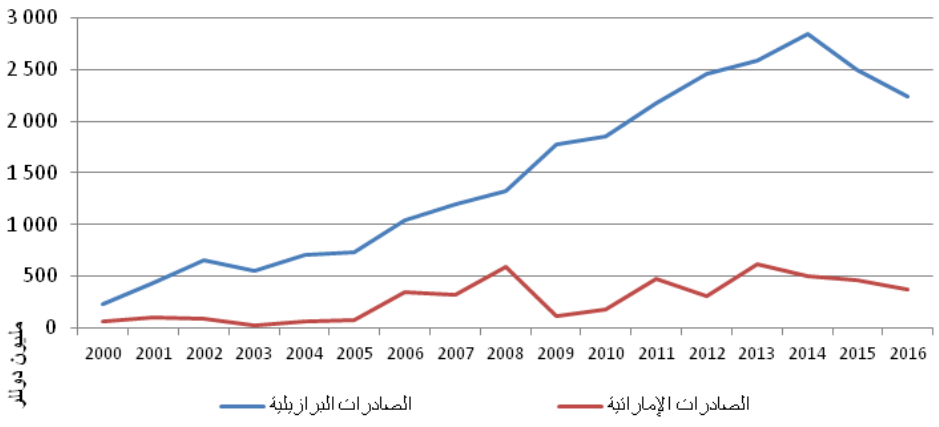

إنجاز خاص بناء على معطيات وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والخدمات البرازيلية

3.1 الفرص التجارية لتطوير الصادرات الإماراتية نحو البرازيل

تمثل الزيوت المعدنية نسبة 65.4% من مجموع الصادرات الإماراتية نحو البرازيل بما قيمته 328 مليون دولار حسب إحصائيات سنة 2015. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا أهم مزودي السوق البرازيلية من هذه المنتجات. وتغطى الإمارات 3.3% من حاجيات السوق البرازيلية من زيوت النفط والزيوت من المواد المعدنية القارية، وتحتل بذلك المرتبة السابعة ضمن مزودي البرازيل بما قيمته 286 مليون دولار. وتغطي الإمارات كذلك حاجيات السوق البرازيلية من الأسمدة

النيتروجينية بنسبة 3%، ومن الألومنيوم غير المشغول بنسبة 3.9%. كما تحتل الإمارات المركز الرابع ضمن مزودي السوق البرازيلية بالكبريت بنسبة تغطية تقارب 8% من السوق البرازيلية. ورغم أن السوق البرازيلية من هذه المنتجات تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بالإضافة إلى الدول العربية النفطية لكن فرص تطوير الصادرات الإماراتية تبقى ممكنة.

وبالنسبة للمنتجات غير الأساسية في التجارة الثنائية فتقدم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها أهم فرص أمام الصادرات الإماراتية، وخاصة بالنسبة للأسلاك المعزولة والمحولات الكهربائية والدوائر المتكاملة والمجمعات الإلكترونية كما يبين ذلك الجدول أسفله.

كما أن الأدوات الآلية كالأجزاء المخصصة للاستعمال مع الآلات وأجهزة المختبرات تقدم كذلك فرصا أخرى لتنمية حصة الإمارات من السوق البرازيلية. وبخصوص التعريفة الجمركية المطبقة عليها فهي تتراوح ما بين 14% و20% على المواد المذكور.

رغم كل الفرص المشار إليها لتطوير الصادرات الإماراتية نحو البرازيل، توجد معيقات ذات أهمية قصوى في الوقت الراهن، وتتمثل هذه المعيقات في حجم المنافسين الدوليين داخل السوق البرازيلية. يساهم الجدول أسفله في إعطاء صورة مهمة حول المنافسين الأساسيين للإمارات في السوق البرازيلية وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما يعني أن الإمارات توجد في وضع غير متكافئ مع باقي المصدرين الدوليين للسوق البرازيلية.

الجدول رقم 5 : فرص زيادة الصادرات الإماراتية نحو البرازيل القيمة بالألف دولار					
المنتجات الأساسية في التجارة الثنائية					
الرمز الجمركي	المواد	الصادرات الإماراتية نحو العالم	الصادرات الإماراتية نحو البرازيل	واردات البرازيل من العالم	المزود المنافس للإمارات (غير عربي)
المنتجات الأساسية في التجارة الثنائية					
2710	زيوت نفط وزيوت من مواد معدنية قارية	20 447 824	286 581	8 628 594	الولايات المتحدة الأمريكية
3102	أسمدة نيتروجينية	631 513	47 250	1583 633	روسيا
7601	ألومنيوم غير مشغول	4 659 980	27 985	723 792	روسيا
2709	زيوت نفط وزيوت خام	52 341 816	24 695	7 380 844	نيجيريا
2503	كبريت من جميع الأنواع	581 950	24 266	307 969	الولايات المتحدة الأمريكية
نماذج لمنتجات غير أساسية في التجارة الثنائية وذات فرص ممكنة للنمو					
8544	أسلاك معزولة وكبلات معزولة	636 605	282	822 473	الصين
8504	محولات كهربائية	175 024	173	818 030	الصين
8542	دوائر متكاملة ومجمعات الكترونية	113 688	359	2 961 978	كوريا
8431	أجزاء للاستعمال مع الآلات	463 415	389	699 387	الولايات المتحدة الأمريكية
8419	أجهزة للمختبرات	305 658	1 305	516 829	الصين
المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN COMTRAD					

3.2 الفرص التجارية لتطوير الصادرات البرازيلية نحو الإمارات

تحتل البرازيل مراكز متقدمة كأهم مزود للسوق الإماراتية من حاجياتها من
اللحوم والكوراندوم الاصطناعي[1] والسكر وخامات الحديد ومركزاتها حسب إحصائيات
سنة 2015.

وتشكل اللحوم حوالي 20% من الصادرات البرازيلية نحو الإمارات، حيث تغطي البرازيل نسبة كبيرة من حاجيات السوق الإماراتية تصل إلى 68.7% بعيدا عن منافسها الثاني وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تغطي نسبة 6.9% من السوق الإماراتية.

كما تتصدر البرازيل حصة السوق الإماراتية من الكوراندوم الاصطناعي، حيث تستورد الإمارات ما قيمته 442 مليون دولار من هذه المادة وهو ما يمثل 68.2% من حاجيات السوق الإماراتية.

وبالنسبة للسكر فإن البرازيل تهيمن على السوق الإماراتية من هذه المادة، إذ تؤمن 80% من حاجيات السوق الداخلية بما قيمته 420 مليون دولار مستفيدة في ذلك من الإعفاء الجمركي على هذه المادة.
كما أن الصادرات البرازيلية من خامات الحديد ومركزاتها تغطي حوالي نصف حاجيات السوق الإماراتية بنسبة 46.1%. وتعتبر البرازيل المزود الثامن للإمارات من الذهب وهي تغطي 1.7% من حصة السوق الإماراتية بما قيمته 207 مليون دولار.

وباستثناء السكر الذي يظهر أن فرص تطوير الصادرات البرازيلية قد بلغت أعلى مستوياتها، فإن فرص زيادة الواردات الإماراتية من المواد الأخرى واردة وخاصة بالنسبة للذهب المعفى من رسوم الجمارك، ذلك أن حاجيات السوق الإماراتية تقدر بـ 12.7 مليار دولار فيما تصل القدرة التصديرية للبرازيل من هذه المادة إلى 2.3 مليار دولار.

وعلى مستوى المنتجات غير الأساسية في التجارة الثنائية وذات الفرص الحقيقية للنمو فهي متعددة، ويمكن التعرض هنا لخمس نماذج منها:

1-Corundum a common mineral, aluminum oxide, Al 2 O 3, notable for its hardness: transparent varieties, as sapphire and ruby, are used as gems, other varieties as abrasives: often made synthetically. (http://www.dictionary.com)

يقدر مجموع واردات الإمارات من المركبات الجوية أكثر من 9 ملايير دولار، ورغم ذلك فإن البرازيل تحتل المرتبة 12 داخل السوق الإماراتية وتغطي حصة تقل عن 0% من حاجيات السوق الإماراتية، وبالنظر إلى القدرات التصديرية البرازيلية نحو العالم من هذه المنتجات التي تقدر بـ 4 ملايير دولار فإن فرصة البرازيل لتطوير صادراتها نحو الإمارات من المركبات الجوية واردة علما أن المنتجات من هذا الصنف معفاة من الرسوم الجمركية.

وتمثل المنتجات البرازيلية من الإطارات الهوائية المطاطية فرصة أخرى لتطوير الصادرات البرازيلية نحو الإمارات، ذلك أن السوق الإماراتية تستورد 1.2 مليار دولار من هذه المنتجات من العالم ولا تغطي منها البرازيل حاليا سوى 5 ملايين دولار من أصل 1 مليار دولار التي تصدرها البرازيل للعالم، ويقدر الرسم الجمركي المطبق على هذا النوع من الإطارات الهوائية بنسبة 5%.

كما تقدم باقي المنتجات المذكورة في الجدول أسفله فرصا لتطوير الصادرات البرازيلية، إذ لا تغطي منها البرازيل حاليا سوى أقل من 1% من حاجيات السوق الإماراتية، وتبقى الرسوم الجمركية المطبقة في حدود 5% بالنسبة لمنتجات التبليط من ترابيع وخزف التغطية وسيارات نقل البضائع، أما الأدوية فهي معفاة من الرسوم الجمركية في وجه المصدرين البرازيليين.

الجدول رقم 6 : فرص زيادة الصادرات البرازيلية نحو الإمارات القيمة بالألف دولار					
المنتجات الأساسية في التجارة الثنائية					
الرمز الجمركي	المواد	الصادرات البرازيلية نحو العالم	الصادرات البرازيلية نحو الإمارات	واردات الإمارات من العالم	المزود المنافس للبرازيل (غير عربي)
المنتجات الأساسية في التجارة الثنائية					
2070	لحوم	6 378 888	511 447	743 945	الولايات المتحدة الأمريكية
2818	كوراندوم اصطناعي	2 678 155	442 090	647 805	الهند
1701	سكر	7 641 481	420 193	520 108	الهند
2601	خامات حديد ومركزاتها	14 076 104	225 409	488 911	السويد
7108	ذهب	2 324 352	207 652	12 793 081	الهند
نماذج لمنتجات غير أساسية في التجارة الثنائية وذات فرص ممكنة للنمو					
8802	مركبات جوية إعفاء	4 088 192	4 250	9 212 470	ألمانيا
4011	إطارات هوائية من مطاط 5	1 027 598	5 359	1 262 345	الصين
3004	أدوية مهيأة في مقادير معايرة إعفاء	976 951	460	1 699 627	ألمانيا
6908	بلاط وترابيع من خزف للتبليط أو التغطية	286 368	1 367	362 110	الصين
8704	سيارات لنقل البضائع	1 624 861	7 361	1 583 765	اليابان
المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN COMTRAD					

رابعا : خارطة طريق لتقوية العلاقات التجارية الثنائية

تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة أهم الطرق لتقوية العلاقات التجارية الثنائية، فهي ترفع الحواجز الجمركية وتنشأ إطارا مؤسساتيا لفض النزاعات التجارية. ويشكل هذا النوع من الاتفاقيات أهم خطوة أمام الصادرات السعودية والإماراتية لضمان فرص أكبر لولوج للسوق البرازيلية ومنافسة المزودين الرئيسيين للبرازيل حول المواد التي تتوفر فيها السعودية والإمارات على قدرات تصديرية مهمة.

وينبغي في هذا السياق الإشارة إلى أن عضوية السعودية والإمارات في مجلس التعاون لدول الخليج يفرض عليهما التفاوض بشكل جماعي مع بقية شركائهما الجهويين وهم قطر والكويت والبحرين وسلطنة عمان حول أي اتفاق للتبادل الحر مع طرف آخر.

كما أن عضوية البرازيل من جهتها في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، وهو الاندماج الاقتصادي المعروف بالميركوسور، يقتضي ضرورة تفاوض البرازيل بشكل جماعي ككتلة موحدة إلى جانب بقية الدول الأعضاء وهم الأرجنتين والباراغواي والأوروغواي.

ومما لا شك فيه أن المفاوضات بهذا الشكل لن تكون سهلة لأن الأمر يتعلق بتفاوض بين اندماجين اقتصاديين يضم مجموعة من الدول ولكل واحدة مواقف مختلفة ومصالح تجارية مغايرة.

4.1 مشروع التجارة الحرة مع الميركوسور

بلغت صادرات الميركوسور نحو دول الخليج 7.1 مليار دولار سنة 2016، وتستحوذ البرازيل على 85% من هذه الصادرات، بينما سجلت واردات الميركوسور من دول الخليج خلال نفس السنة 3.4 مليار دولار، 77% منها واردات موجهة للسوق البرازيلية، وهو ما يجعل البرازيل أهم شريك تجاري للسعودية والإمارات وباقي دول الخليج في تجمع الميركوسور.

وبغية إزالة العراقيل التي تعترض التجارة البينية ورفع مستوى المبادلات بين مجلس التعاون الخليجي والميركوسور تم التوقيع على اتفاق إطار للتعاون الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي والميركوسور، وكان ذلك في ماي 2005 على هامش أول قمة بين دول العالم العربي وأمريكا الجنوبية ببرازيليا (قمة الأسبا).

وينص هذا الاتفاق على تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين المجلس والميركوسور، وكذا دعم العلاقات التجارية من خلال إبرام اتفاق للتجارة الحرة بينهما، كما نصت الاتفاق كذلك على ضرورة تشجيع تدفقات رؤوس الأموال وتشجيع تبادل زيارات الممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية.

وقد أطلق الطرفان خلال أول اجتماع مشترك عقد بينها بالرياض نهاية سنة 2005 مسلسل التفاوض حول التوقيع على اتفاقية للتبادل الحر، ورغم تأكيد الطرفان على رغبتهما في تعميق وتسريع وثيرة المفاوضات قصد التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة في أقرب وقت ممكن، إلا أن جولات المفاوضات تجاوزت الفترة المأمولة بسبب صعوبة الاتفاق حول مجموعة من القضايا[1].

وخلال اجتماع وزراء خارجية الميركوسور الذي انعقد في ريو دي جنييرو سنة 2007 بحضور ممثل مجلس التعاون الخليجي تم الإعلان عن تحقيق تقدم في المفاوضات بين الطرفين كما تم الاتفاق على إضافة ملاحق لنص الاتفاقية تتعلق بفض النزاعات والبرنامج الزمني لتخفيض التعريفة الجمركية.

التعريفة الجمركية ولائحة الاستثناءات

بهدف بلوغ اتفاق طموح وشامل تم الاتفاق على أن يشمل اتفاق التجارة الحرة بين التكتلين 90% من المبادلات وفق تحرير جمركي تدريجي يمتد على 8 سنوات، وبخصوص المواد الأكثر حساسية في التجارة الثنائية تم الاتفاق على أن تسجل ضمن لائحة الاستثناءات أو تترك للمرحلة الأخيرة من التحرير، ذلك أن التحرير التدريجي للتجارة سيتم على 3 مراحل خصصت المرحلة الأخيرة منها للائحة المواد الأكثر حساسية.

وقد شكلت لائحة الاستثناءات أحد القضايا الصعبة خلال المفاوضات بين الطرفين، حيث استثنى الميركوسور المنتجات الكيماوية من التجارة البينية، فيما وضعت دول الخليج استثناءات على بعض المواد كالدجاج والسكر وصناعة الفخار ومنتجات الصلب التي تعتبرها البرازيل أساسية بالنسبة لصادراتها، لكن الطرفان في الأخير اتفاقا على تقليص لائحة الاستثناءات مع مراعاة بعض المواد في القطاعات المهمة بالنسبة لكل طرف[2].

---

1 - محسن منجيد: الأهمية الاستراتيجية للتعاون مع تكتلات أمريكا اللاتينية: وجهة نظر خليجية، مجلة آراء حول الخليج العدد 110، غشت 2016 ص64-59.

2- Banco Interamericano de Desarrollo: Informe Mercosur N°13, febrero 2009, p153.
متوفر باللغة الإسبانية على الرابط التالي
http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=33028976

قواعد المنشأ

تعتبر قواعد المنشأ من بين القضايا التي تم الاتفاق على أن يتم معالجتها ضمن الملحق المرتبط باتفاقية التجارة الحرة، وحسب تقرير بنك الدول الأمريكية للتنمية لسنة 2009 الخاص بالميركوسور فإن تطبيق آلية الحماية التفضيلية وقواعد المنشأ يظلان من أبرز القضايا العالقة، حيث تعتبر دول الخليج أن السلع المستوفية لشروط قاعدة المنشأ هي تلك التي لا تقل نسبة قيمتها المضافة عن 35% بينما يطالب الميركوسور بأن تسجل 50% من القيمة المضافة كحد أدنى على السلع التي تعتبر إقليمية[1].

تتبع مسطرة المصادقة على الاتفاقية

من أجل دخول اتفاقية التجارة الحرة حيز النفاذ فهي تحتاج إلى مسطرة خاصة بالنسبة لكل طرف، ذلك أن المصادقة تتم على مستوى المؤسسات التشريعية للدول الأعضاء، غير أن التجربة أظهرت أن هذه المسطرة بطيئة وتستغرق عدة سنوات.

فبالنسبة لاتفاقية التجارة الحرة بين مصر والميركوسور التي تمثل نموذجا لبطء مسطرة المصادقة، فقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في غشت 2010، لكنها لم تستوف شروط الدخول حيز التنفيذ سوى بحلول سنة 2017 وذلك بسبب بطئ مسطرة المصادقة على الاتفاقية داخل البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في الميركوسور.

ومن أجل تجاوز هذا البطء في مسطرة المصادقة على الاتفاقية المرتقبة بين مجلس التعاون الخليجي والميركوسور، فإن كلا الطرفان مطالبان بوضع آلية لتتبع وتقليص المدة الزمنية الفاصلة بين التوقيع والدخول حيز التنفيذ.

4.2 إجراءات موازية لتقوية العلاقات التجارية

ورغم طول سنوات التفاوض بخلاف ما كان متوقعا منذ البداية إلا أن مجلس التعاون الخليجي والميركوسور يؤكدان بشكل مستمر على الالتزام باستكمال العمل على تحرير التجارة وإيجاد حلول للمواضيع العالقة في رزنامة المفاوضات، وعلى هذا الأساس يمكن اقتراح مجوعة من الإجراءات لمواكبة الجهود المبذولة لتطوير العلاقات التجارية الثنائية.

1-Banco Interamericano de Desarrollo: Informe Mercosur N°14, diciembre 2009, p105
متوفر باللغة الإسبانية على الرابط التالي
http://idbdocs.iadb.org/wsdocs/getdocument.aspx?docnum=33034762

دعم العلاقات الدبلوماسية وآليات التشاور

من المفيد حاليا أن تواكب العلاقات الدبلوماسية هذه الحركية التجارية المتميزة بين الجانبين، من خلال تبادل الزيارات الدبلوماسية وخلق آليات حكومية للتشاور المنتظم.

فإلى جانب اللجنة الثنائية المختلطة التي تقيمها السعودية والإمارات مع البرازيل يمكن التفكير في خلق آليات أخرى للمشاورات السياسية على أعلى مستوى.

تسهيل حرية تنقل الأشخاص

تعتبر حركة الأشخاص الطبيعيين أساسية في تعزيز العلاقات التجارية الثنائية. وقد وقعت مؤخرا الإمارات والبرازيل في مارس 2017 على اتفاقية للإعفاء المتبادل من تأشيرة الدخول لفائدة حاملي جوازات السفر العادية. ويمكن للسعودية كذلك التفكير في التوقيع على اتفاقية مماثلة لتسهيل حركية رجال الأعمال والطلبة والسياح.

دعم الترسانة القانونية لتطوير العلاقات الاقتصادية

بالإضافة إلى تحرير التجارة، ينص مشروع اتفاقية التبادل الحر على تحرير سوق الخدمات وتحرير الوصول إلى الأسواق من خلال استثمارات كلا الطرفين، وهي فرص أخرى يمكن للسعودية والإمارات استغلالها لتسخير مدخرات الصناديق السيادية لاختراق أكبر أسواق أمريكا اللاتينية وهي البرازيل. وفي هذا الإطار يمكن التفاوض حول اتفاق بشأن التعاون وتيسير الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي.

تنشيط غرف التجارة ومجالس الأعمال الثنائية

تلعب غرف التجارة ومجالس الأعمال دورا مهما في طرح الأفكار وتبادل وجهات النظر حول آفاق التعاون المشترك في المجالات التجارية والاقتصادية، وعلى مستوى العلاقات العربية البرازيلية يلاحظ نشاط مهم لدولة الإمارات في هذا المجال.

وتتخذ الغرف التجارية الإماراتية من البرازيل وجهة محورية لأنشطتها في أمريكا اللاتينية وعلى رأسها غرفة تجارة وصناعة دبي، حيث تقوم هذه الأخيرة باستضافة رجال الأعمال البرازيليين وتنظيم المنتدى العالمي للأعمال لدول أمريكا اللاتينية، كما تتخذ من البرازيل وجهة لافتتاح مكاتب تجارية تمثيلية لها. وبالإضافة إلى غرفة دبي تقوم مؤسسة دبي لتنمية الصادرات بعمل مماثل لتسهيل الأعمال مع البرازيل.

ويمكن تفسير هذا التوجه برغبة الإمارات في تحقيق نوع من التوازن في الميزان التجاري الذي يسجل فائضا مهما ومستقرا لصالح البرازيل. وهنا ربما نقطة الاختلاف مع السعودية التي تظهر حركية أقل على مستوى نشاط غرف التجارة ومجال الأعمال مع البرازيل بفضل تسجيل فائض في المبادلات التجارية لصالح الرياض. والملاحظ أن الميزان التجاري في العلاقات بين السعودية والبرازيل بدأ يعرف نوعا من عدم الاستقرار، حيث تميل الكفة التجارية تدريجيا لصالح البرازيل، وهو ما يعتبر مؤشرا مهما على ضرورة مبادرة السعودية إلى البحث عن سبل استقرار الميزان التجاري بما يخدم مصالحها.

إنشاء منتدى برلماني ثنائي

انطلاقا من قدرتهم على ممارسة دبلوماسية برلمانية نشيطة، يمكن التفكير في إنشاء المنتدى البرلماني السعودي البرازيلي والمنتدى البرلماني الإماراتي البرازيلي كآلية تضم مجموعة من البرلمانيين من الجانبين تعمل على تتبع تطور العلاقات الثنائية وحث السلطة التنفيذية على تقوية هذه العلاقات وتوجيه اهتمامها نحو القطاعات التي تحتاج لدعم أكبر.

دعم التموقع داخل قمة العالم العربي وأمريكا الجنوبية

منذ إنشائها سنة 2005 تعتبر قمة العالم العربي وأمريكا الجنوبية (الأسبا) أهم فضاء متعدد الأطراف يجمع بين الجانبين، وقد عقد لحد الساعة أربع قمم، احتضن كل جانب اثنين منها، كانت الأولى في البرازيل سنة 2005 والثانية في قطر سنة 2008 والثالثة في البيرو سنة 2012 والرابعة في السعودية سنة 2015، ومن المرتقب أن تعقد القمة الخامسة في فنزويلا سنة 2018 [1].

وبعد نجاح قمة الرياض في ترك بصمتها الخاصة في صرح التقارب بين الجانبين، يمكن للإمارات العربية أن تقترح استضافة القمة السادسة للعالم العربي وأمريكا الجنوبية كمبادرة دبلوماسية لتأكيد نشاطها داخل هذا الفضاء المؤسساتي والتعريف بقدراتها الاقتصادية والتجارية لمختلف الفاعلين في أمريكا الجنوبية وعلى رأسهم شركائها في البرازيل.

---

1 راجع ملف تقرير أمريكا اللاتينية للعام 2015 حول التعاون بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية، متوفر على الرابط التالي
http://www.marsadamericalatina.com/images/PDF/Rapport-2015.pdf

ملاحظات ختامية

يشكل التكامل التجاري بين السعودية والإمارات العربية من جهة والبرازيل من جهة أخرى - الطاقة مقابل المنتجات الزراعية- عاملا محفزا على دعم العلاقات التجارية الثنائية وتجاوز بعض الصعوبات التي تعرقل تطوير هذه العلاقات.

فمن جهة، يمكن القول أن تركز الصادرات السعودية والإماراتية بشكل أساسي على المنتجات النفطية بالإضافة إلى تواجد منافسين تجاريين كبار من حجم الصين والولايات المتحدة الأمريكية داخل السوق البرازيلية يشكل صعوبات حقيقية أمام السعودية والإمارات.

وإن كانت البرازيل تعرف تنوعا مهما في صادراتها نحو السعودية والإمارات رغم حضور نسبة كبيرة من المنتجات الزراعية في صادراتها، إلا أنها تواجه بدورها منافسة من طرف القوى التجارية الكبرى داخل السوق السعودية والإماراتية.

ولتجاوز هذه الصعوبات، فإن التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة لتحرير السلع والخدمات أمام المصدرين السعوديين والإماراتيين يمثل أبرز الحلول لرفع نسبة المبادلات التجارية مع البرازيل. وقد تطرق الجزء الأخير من هذه الدراسة إلى بعض الاقتراحات التي يمكن أن تعزز هذا التوجه بناء على خارطة طريق لتطوير التجارة والعلاقات الاقتصادية الثنائية.

وبالإضافة إلى إبرام اتفاقية للتجارة الحرة يمكن التفكير كذلك في تطوير الاستثمارات السعودية والإماراتية في البرازيل من خلال اتفاقيات ثنائية تيسر وتحمي الاستثمارات وتخفض تكاليفها.

فيديل كاسترو: الوجه الثوري لأمريكا اللاتينية

حمدي أعمر حداد*

من الصعوبة بمكان الكتابة عن شخصية عالمية قوية وهامة عملاقة مثل "الكوماندان" القائد والزعيم، رفيق درب الثوري الملهم "تشي غيفارا"، فيديل اليخاندرو كاسترو روز، ذلك الخطيب المفوه والرجل الصلب الذي ظل صامدا وقويا حتى في آخر لحظاته، لا زالت كلماته الرنانة تستهوي الجميع في كل أنحاء العالم وليس فقط في أمريكا اللاتينية:

- "من لا يستطيع الكفاح في سبيل الآخرين لن يتمكن أبدًا من النضال في سبيل نفسه"؛

- "الثورة ليست فراشا من الورود. الثورة - صراع بين المستقبل والماضي"؛

- "أصدروا حكمكم ضدي، لا قيمة لذلك، التاريخ سيبرئني حتما".

هافانا: مركز الإشعاع الثوري في أمريكا اللاتينية والعالم

ظل فيدل كاسترو منذ نجاح الثورة الكوبية مثار قلق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقررت أن تمارس إزاء فيدل وإزاء دولته الجديدة سياسة حازمة من خلال التدخل، عبر عملية خليج الخنازير الفاشلة، والتآمر والحصار من أجل خنق هذه "البؤرة الثورية" التي كانت تهدد بجاذبيتها الثورية مصالح واشنطن في القارة الأميركية، بينما قرر الإتحاد السوفياتي آنذاك أن يقدم الدعم للثورة، واعتبر أن الجزيرة الكوبية تمثل محطة لإطلاق الصواريخ على الأراضي الأمريكية بحكم القرب الجغرافي، فقام الاتحاد السوفياتي بإرسال سفن تحمل صواريخ لنصبها على الأراضي الكوبية في عام 1962، وهو ما خلف أزمة خطيرة بين موسكو وواشنطن كادت تشعل حرباً كونية مدمرة، وانتهت الأزمة بإعادة الصواريخ السوفياتية إلى نقطة انطلاقها مقابل تعهد الإدارة الأمريكية بعدم تكرار محاولة غزو كوبا.

بعد هذه الأزمة تحول فيديل كاسترو إلى رمز ثوري كبير بالنسبة إلى الكوبيين وإلى شعوب أميركا اللاتينية وبقية الثوريين في العالم، لكونه شكل تحدياً للإمبراطورية الأمريكية على مرمى حجر من عقر دارها، وكرمز للمانعة ضد تحويل بلدان أميركا اللاتينية إلى جمهوريات موز

* دكتور في العلاقات الدولية من جامعة محمد الخامس بالرباط-المغرب

خاضعة لإرادة ومصالح الشركات الأمريكية المدعومة من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

كما كان كاسترو يتعامل مع قضايا بلدان العالم الثالث، المتمثل بالقارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بما يشبه الأب الروحي لشعوبها، وكانت تلك القضايا، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، مصدر اهتمامه الدائم ومصدر همومه المتصلة بهموم دولته الكوبية وهموم شعبه.

وقام فيديل كاسترو بإعطاء أفكاره الماركسية سمة خاصة بقيت لصيقة ببلده كوبا وبأمريكا اللاتينية، فحين تطورت المواجهة مع الولايات المتحدة دفع كاسترو بالوطنيين والديمقراطيين والتقدميين الكوبين إلى التجذر فكرا وممارسة وصولا إلى تبني الماركسية عبر الحزب الشيوعي الموحد الذي تم تأسيسه عام 1965.

وأعطى كاسترو من خلال النموذج الكوبي وجها جديدا للماركسية، وساهم في إطلاق يسار عالمي جديد عبر العالم، فبالاشتراكية الكوبية عمل نظام فيديل كاسترو على تحرير السود من التمييز العنصري، ومنح النساء حقوقا واسعة ودورا محوريا في الحياة العامة، والقضاء التام على الأمّية، وبناء أنجح وأهم أنظمة الرعاية الصحية في أمريكا اللاتينية، لدرجة أن كاسترو تفاخر غير ما مرة بأن كوبا بلد يموت فيه الناس بسبب تقادم العمر لا بسبب المرض، على المستوى الاقتصادي بلغت كوبا درجة الصفر في نسب البطالة، وتمت إعادة توزيع الأرض والثروة، فيما سجلت هافانا أدنى معدلات التفاوت الطبقي في العالم في إحصائيات للأمم المتحدة.

كما اهتم بشكل كبير بالتضامن بين الشعوب، وهو ما وصفه بأنه تضامن الفقراء مع الفقراء، والمناضلين من أجل الخبز والحرية مع أقرانهم، فأرسل الوحدات العسكرية الكوبية إلى العديد من مناطق القتال في العالم فيما أسماه "ساحات الحرية" في الكونغو وغانا ونيكاراغوا وأنغولا وأثيوبيا واليمن، كما ساهم بشكل كبير في إسقاط نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

وقد لعب فيديل كاسترو أدوارا مهمة في السلم العالمي، حيث تضامنت الثورة الكوبية مع بلدان كثيرة من القارة الإفريقية من خلال الأطقم الطبية والتعليمية العاملة على مكافحة الأوبئة والأمراض والأمية، إلى جانب دورها في مساندة كفاح الشعب الفلسطيني من

أجل نيل حريته، كما قدمت العديد من أشكال الدعم والتأييد لفصائل المقاومة الفلسطينية ومن أبرزها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وبناء على قناعاته الماركسية وأفكاره الاشتراكية وتجربتها في كوبا، رفض فيدل كاسترو انتهاج البرسترويكا، فقد خاف من أن تقود تلك الإصلاحات إلى خسارة التجربة الاشتراكية في بلاده، إذ كان يرى أن هذا النوع من الإصلاحات، سواء في كوبا أو في سواها من البلدان المشابهة لها في المناطق الأخرى من العالم، يثير مسألة شديدة التعقيد تتعلق بجوهر تلك الإصلاحات وفي أهدافها وفي طرائق تحقيقها وفي الإجراءات المتصلة بها.

تأثير كاسترو على دول أمريكا اللاتينية

لقد كان من أهم أهداف الثورة الكوبيَّة التي قادها فيديل في العام 1959 رفقة صديقه الثوري العالمي "تشي غيفارا" هو الحد من الهيمنة الأمريكيَّة في أمريكا اللاتينيَّة؛ التي توسعت كثيرا منذ القرن التاسع عشر والتي كان هدفها جعل هذا الفضاء الأمريكو لاتيني حديقة خلفية للولايات المتحدة؛ ولتشكّل أيضا نقطة تحول في العلاقات بين واشنطن ودول أمريكا اللاتينيَّة.

فقد أثبت نجاح كاسترو في الوصول إلى قيادة كوبا بعد الإطاحة بنظام باتيستا، متحديا الفكر الرأسمالي ومحاولات هيمنته على كافة دول أمريكا اللاتينية، أن انتصار الفكرة الشيوعية وما سينجم عنه من سياسات وقرارات تنبع من الفكر الاشتراكي سيحد بشكل كبير من تدخلاتها في هذه المنطقة، وسيشكل تهديدا جديا لمصالحها الاقتصادية والسياسية والحيوية في هذه المنطقة الإستراتيجية، وأن هذه العدوى التي تجسدها الثورة الكوبية ستنتقل في إرجاء المنطقة تماما كنظرية الدومينو، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي الراحل جون ف. كيندي بقوله: "كاسترو هو بداية صعوباتنا في أمريكا اللاتينية، والتّحدي الأكبر لنا هو منع تأثير كاسترو من الانتشار إلى بلدان أخرى"، وكان هذا النجاح الكوبي سببا في إعلان الرئيس كينيدي عن إطلاق برنامج التحالف من أجل التقدم، الذي يتضمن دعما بقيمة مليار دولار سنوياً لمساعدة ما أسمته إدارته بالأنظمة الإصلاحيَّة في أمريكا اللاتينية، وذلك بعد أن اقتنعت الولايات المتحدة بأن عوامل الفقر والهشاشة تولد الثورة وترمي بالشعوب إلى أحضان الشيوعية، وقد تنتج عنها كوبا ثانية في

النصف الجنوبي من القارة الذي لطالما اعتبرته واشنطن حديقتها الخلفية، وهو ما لم تكن الولايات المتحدة لتسمح بحدوثه إذا قامت بالمساهمة في تنمية أمريكا اللاتينية ومحاربة الفقر فيها.

وفي الشق العسكري الأمني والسياسي، وعلى إثر هذا الصعود اليساري الكبير أصبحت الثورة الكوبية تمثل مصدر إلهام للشعوب الأمريكية اللاتينية في كل من الشيلي وبوليفيا وغواتيمالا وكولومبيا وفنزويلا المناهضة للإمبريالية، ولذلك تم تعيين العديد من المستشارين العسكريين الأمريكيين داخل القوات العسكرية في دول أمريكا اللاتينية بهدف قمع الحركات الثورية، فما بين عام 1950 و1970 دربت واشنطن وأجهزتها الإستخباراتية ما يفوق 54270 من مواطني أمريكا اللاتينية ضمن برامج عسكرية كلفت مبالغ طائلة.

وقد ظهر هذا التوجه الأمريكي المتوجس من تأثير ثورة كاسترو على دول القارة الأمريكية في حالة الشيلي، حيث حاولت الولايات المتحدة بشتى الوسائل منع سالفادور أليندي من الوصول إلى السلطة، ولكن بعد نجاحه بدأ المسئولون الأمريكيون يعملون على زعزعة نظامه والإطاحة به وبحكومته، فقد تبنت الإدارة الأمريكية وقتها خطتين لمنع أليندى وإعاقة تنصيبه رئيسا للشيلي من خلال خطة سرية تم تسميتها Track I والخطة Track II أي المسار واحد والمسار اثنين، حيث سعت خطة المسار واحد إلى منع أليندى من الوصول للسلطة من خلال ما يسمى بالاحتيال البرلماني بينما سعت من خلال خطة المسار اثنين إلى إقناع بعض القيادات العسكرية في الجيش الشيلي بالقيام بانقلاب عسكري، والسبب في ذلك أن سالفادور أليندي قد تبنى مجموعة إصلاحات هددت المصلحة الأمريكية في المنطقة، متأثرا بأفكار الثائرين الكبيرين تشي وكاسترو.

ومع التغيرات الكبيرة التي شهدها الوضع في مجمل بلدان أمريكا اللاتينية وعلى نفس أثر كاسترو شكل كل من تشافيز في فنزويلا وموراليس في بوليفيا جيلا جديدا من الاشتراكيين الثوريين الذين وصلوا إلى سدة الحكم في أمريكا الجنوبية عن طريق الانتخاب.

فرغم القرب الجغرافي والنفوذ التاريخي للولايات المتحدة، فإن الواقع السياسي أثبت أن أحزاب اليسار الديمقراطي الجديد حكمت ومازالت تحكم دولا مهمة في أمريكا اللاتينية، وهو ما مثل تحديا للولايات المتحدة التي كانت تصور كوبا الشيوعية على مدى عقود

على أنها واحدة من الدول الشاردة عن القطيع و أن مصير نظامها إلى زوال.

إن وجود دول يسودها التيار الاشتراكي بقيادة رؤساء ينتمون إلى الطبقات الشعبية ويمارسون الاشتراكية المدعومة من الشعب، يبعث على القلق خاصة في قارة تخضع للنفوذ الأمريكي طبقا لمبدأ مونرو الذي يقوم على أساس "أمريكا للأمريكيين" ويمنع الأغيار من التدخل في شؤون هذه القارة التي بدأت تنمو بشكل مضطرد على مختلف الصعد سياسيا واقتصاديا.

ويجد رؤساء الدول الاشتراكية في أمريكا الجنوبية زخما شعبيا لمعارضتهم للولايات المتحدة، فمواطني تلك الدول يعيشون في حالة من البؤس والفقر لا تختلف عن الحالة التي يعيشها مواطني دول العالم الثالث، حين يجدون أن الولايات المتحدة تريد فرض اتفاقيات وأوضاع غير عادلة عليهم مثل احتكار الشركات الأمريكية للثروات الطبيعية في تلك الدول فان هذا يؤجج المشاعر ضدها، وهو ما ناضل من أجله الكوماندان حتى آخر يوم في حياته الحافلة بمحاولات الانقلاب والاغتيال والحصار.

هذا فضلا عن أن الولايات المتحدة ظلت تتبع في أمريكا الجنوبية لسنوات إستراتيجية مليئة بالمتاعب من دعم لانقلابات و قوى معارضة للأنظمة الحاكمة و دعمت "عبر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية" العديد من المحاولات الانقلابية ضد رؤساء خالفوا السياسة الأمريكية على رأسهم كاسترو وهوغو تشافيز، وكان آخرها محاولة انقلابية على الرئيس الفنزويلي الأسبق تشافيز في 2002، وكانت الولايات المتحدة تعتقد أن أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ طبيعية لا ينبغي القلق بشأنها مع عزل كوبا عن باقي الدول إلا أن الوضع اختلف منذ صعود دول قوية اقتصاديا وفوز زعماء اشتراكيين يقتفون آثار فيديل كاسترو.

رحل كاسترو في 25 نونبر 2016 في هافانا وبرحيله خسر اليسار في أمريكا اللاتينية والعالم مناضلا كبيرا و رمزا بقيمة تشي غيفارا، لكن المجتمع الكوبي القديم والسياسة الداخلية والخارجية لن يمسها تغيرات كبيرة بسبب تسليمه السلطة لشقيقه راوول كاسترو، وقد توقع مجموعة من المحللين بأن يؤدي نقل السلطة من فيديل إلى راوول كاسترو إلى زعزعة استقرار كوبا ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، لان أفكار فيديل مازالت حية لم تمت.

المراجع:

- الإشتراكية تغزو أمريكا اللاتينية، معتز محمد، الحوار المتمدن-العدد: 1441 - 2006 / 1 / 25 - 09:56 ، المحور: اليسار , التحرر , والقوى الانسانية في العالم ؛

- صورة جيفارا.. تميمة أمريكا اللاتينية؛ الوجه الآخر، 43210 السنة 129-العدد 2005 الأحد مارس1727 من صفر 1426 ه ؛
- من هو فيدل كاسترو؟ 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016: http:// www.bbc.com/arabic/world-38114876 ؛
- وفاة فيدل كاسترو: قائد الثورة الكوبيّة وأشرس عمالقة الشيوعيّة في القرن العشرين، عبد الرحمن عرفة،2016/11/26 ؛
- المخابرات الأمريكية حاولت اغتياله 638 مرة: "...ورحل "الرفيق" فيديل كاسترو"، صحيفة الرأي، العدد رقم 13663 بتاريخ الأحد 27 نونبر 2016 ؛
- الكومندان كاسترو ..عربياً أكثر من العرب، تم النشر بواسطة صحيفة لا / طلال سفيان: http://laamedia.net/news. aspx?newsnum=1513# ؛
- أربعون سنة بعد موت تشي غيفارا، آلان وودز، الثلاثاء: 09 أكتوبر 2007: https://www.marxy.com/latinamerica/cuba/forty-years-death-che-guevara230408.htm
- عن كوبا، وقائد ثورتها الرفيق الراحل فيدل كاسترو، الصوراني غازي، الحوار المتمدن، - 2016 / 12 / 5 ؛
- جون مولينو - لكن .. من هو فيدل كاسترو - الحوار المتمدن - 27/11/2016 ؛
- قادة تاريخيون كبار في ثورات القرن العشرين - الجزء الثاني - كريم مروة - الدار العربية للعلوم ناشرون - ط2012-1م ؛
- فواز طرابلسي - فيدل كاسترو في التاريخ - موقع: الحزب الشيوعي اللبناني - 29 نوفمبر 2016 ؛
- كوبا الحلم الغامض - تأليف: عبد الحسين شعبان - دار الفارابي - بيروت - الطبعة الأولى 2011 ؛
- فيدل كاسترو - رسالة إلى مادورو - الحوار المتمدن - 27/11/2016 ؛
- المحاربون القدامى لا يموتون إضاءات عابرة حول العلاقة بين فيديل كاسترو والحركة الشعبية، بقلم ياسر عر، سودانيز اون لاين، 07:54 PM December, 05 2016 ؛
- مفهوم الكرامة الانسانية وعلاقته بالمقاومة، سراب خالد القاسم، كلية الدراسات العليا برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، 2012 ؛

- المرأة، كاسترو، تشي، وكوكاكولا كوبا وأمريكا اللاتينية عبر عدسة السويسري لوك شيسي:
- https://www.swissinfo.ch/ara ؛
- فيدل كاسترو: https://ar.wikipedia.org/wiki ؛
- سلفادور أليندي: https://ar.wikipedia.org/wiki ؛
- لحادي عشر من أيلول في تشيلي: http://www.itijah.ps/article ؛
- عمرو موسي ينعي كاسترو: وفاتة تسدل الستار على آخر القادة التاريخيين: http://www.masrawy.com/News/News_Egypt/details/2016/11/27
- شيلي 1973: كيف سقط سلفادور الليندي؟ بقلم: حسين عمران Posted on August 13, 2014 by 5amaseen
- التاريخ أنصف فيديل كاسترو قبل أن يرحل، مجلة النداء اللبنانية، 9 دجنبر http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=13c3d97y20725143Y13c3d97:2015
- http://www.cuba.cu/gobierno/reflexiones/2014/ara/f141013b.html

قراءة في تقرير
الديمقراطية في بلدان أمريكا اللاتينية خلال سنة 2017 [1]

INFORME LATINOBARÓMETRO DE 2017 [2]

عبد الناعيم سعيد *

لقد رسم تقرير 2017 الذي نشرته مؤسسة لاتينوباروميترو صورة قاتمة حول واقع الديمقراطية في بلدان أمريكا اللاتينية بين سنتي 2016 و2017، مشيرا إلى العديد من الأحداث السياسية التي تقع في البلدان المتقدمة والتي سرعان ما تدفع إلى تدني وتراجع الديمقراطية في بلدان الجوار كأمريكا اللاتينية. ذلك أن الانتخابات الأخيرة في الولايات المتحدية الأمريكية، وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والصعود المفاجئ لأحزاب اليمين المتطرف كان لها تأثير على المجتمعات بأمريكا اللاتينية والعالم بأكمله نظرا لتطور وسائل الاتصال الإلكترونية.

فقد عرفت المنطقة سنة 2017 تغيرات مهمة تتجسد خصوصا في الانتخابات التي عرفتها بعض الدول، على غرار الاكوادور التي عرفت فوز نائب الرئيس رافاييل كوريا بعد 10 سنوات من حكم هذا الأخير. أو تلك التي عرفتها الأرجنتين بتنحي عائلة كيرشنير عن الحكم.

كما أدى العامل الاقتصادي، من خلال تطور القدرة الشرائية لدى أغلبية السكان إلى تراجع القيم الأخلاقية وما يرافق ذلك من ارتفاع العنف والفساد والانحراف، مما يجعل عملية التطور في أمريكا اللاتينية غير متوازية، كما أن ارتفاع درجات الحرية لدى ساكنة الطبقة المتوسطة بسبب خروجها التدريجي من الفقر، بخلاف الطبقة التي لا تستفيد من هذا التطور، يزيد من اتساع الهوة والتفاوت بين كلا الطبقتين.

دفعت كل هذه الظواهر إلى تطور مجتمعات لاتينية أكثر انفتاحا وحكومات أكثر برغماتية، وأصبحت الطبقة السياسية تجري وراء هدف البقاء في الحكم أكثر من الدفاع عن مبادئهما، كون أن نفس المجتمع لم يعد يكترث للإديولوجيات السياسية من يسار أو يمين، ويسبب هذا البعد عن الإديولوجيات بدون شك ضعفا في بلوغ الأغلبيات داخل البرلمانات وصعوبة في الحكم.

* طالب باحث بسلك الدكتوراه تخصص العلاقات بين العالم العربي وأمريكا اللاتينية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء - المغرب.

1 - هذا التقرير هو جزء من منشور لاتينوباروميترو الذي صدر في نونبر 2017.

2-مؤسسة "لاتينوباروميترو" هي منظمة غير حكومية وغير ربحية، تأسست سنة 1995 ويوجد مقرها بالعاصمة الشيلية سانتياغو، تقوم بدراسة مسار الديمقراطية في بلدان أمريكا اللاتينية، وكذا مدى تطور الاقتصاد والمجتمعات بشكل عام في المنطقة، وذلك عن طريق إجراء استطلاعات للرأي العام.
http://www.latinobarometro.org

تحمل سنتي 2017-2018 في طياتها 7 انتخابات في 7 دول من أمريكا اللاتينية، في فترة عرفت انبثاق الهجرة كظاهرة منتشرة على الصعيد الدولي وصعود شعبية اليمين المتطرف المضاد لهذه الظاهرة، أضف إلى ذلك الضعف الاقتصادي، كل هذه العوامل من شأنها أن تؤثر على مواطني المنطقة عند التصويت.

لقد كانت الإكوادور أولى الدول التي عرفت انتخابات رئاسية بمشاركة جد عالية في التصويت لكن دون أن تفرز تغييرا في الحزب الحاكم منذ 10 سنوات، وعرفت الشيلي أيضا تنظيم انتخابات رئاسية، ولعل ما ميز الانتخابات الشيلية هو تراجع المشاركة في التصويت.

كما ركز التقرير كذلك على نسبة المشاركة في الاستحقاقات التي نظمت أيضا سنة 2017 في الأرجنتين (78%) وفنزويلا (52%) والهندوراس (43%)، مشيرا إلى الانتخابات التي ستنظم سنة 2018 في كل من كوسطاريكا والبرازيل والمكسيك.

ويكشف تدني أو ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات بين دول أمريكا اللاتينية أن المواطنين ليسوا راضين تمام الرضي عن الطبقة السياسية في بلدانها، وتظهر حالة فنزويلا متناقضة في هذا السياق، فقد أبرزت نسبة رضا عالية على نظام الحكم في البلاد كمؤشر رئيسي للديمقراطية، وهو ما لا يتجانس مع تقييم الخبراء حول حال الديمقراطية في فنزويلا، مما دفع إلى طرح سؤال: كيف ينظر الفنزويليون للديمقراطية؟.

ففي أوج التعبئة الاجتماعية حول المعارضة القوية لنظام الحكم من طرف أحزاب المعارضة في فنزويلا، وفي الوقت الذي يصف فيه المسؤولين حول العالم نظام الحكم بالبلاد بالدكتاتوري، عرفت نسبة الرضا على نظام الحكم ارتفاعا من 77% إلى 78% وكأن شيء لم يحدث في فنزويلا. وقد جاء في دراسة استبيانية أن الفنزويليين غير راضين عن الديمقراطية ويدافعون عنها في نفس الوقت وأن 25% فقط من السكان يعتبرون أن الحكومة تحكم لمصلحة الفنزويليين بأكملهم.

وعلى مستوى آخر، لم تعرف نسبة دعم الديمقراطية ببلدان أمريكا اللاتينية للعام الخامس على التوالي أي تقدم ملحوظ، فهي مستقرة عند نسبة 53% على الرغم من التحسن الاقتصادي ما بين 2016 و2017، في وقت ارتفعت نسبة عدم المبالاة بنظام الحكم السائد في كل بلد إلى 25%.

وفي نفس السياق، أشار التقرير إلى أن دول أمريكا اللاتينية الأكثر دفاعا عن الديمقراطية هي فنزويلا بنسبة 78% والأوروغواي بـ 70% والإكوادور بـ 69% والأرجنتين بـ 67%، في وقت تتذيل فيه كل من الهندوراس والسالفادور وغواتيمالا لائحة الدول الأقل دعما للديمقراطية.

كما أشار التقرير إلى الدول الأقل دعما للديمقراطية خلال سنة 2017، من بينها المكسيك بنسبة 38% والبيرو بنسبة 45% والهندوراس بنسبة 34%، مشيرا إلى حالة كل من الأرجنتين والأورغواي وكوسطاريكا، التي باتت في تراجع ملحوظ خلال السنوات الأخيرة مقارنة ببداية عقد 2000.

ويذكر التقرير أن نسبة السكان الذين يعتبرون وجود مشاكل كبيرة تعيق الديمقراطية عرفت ارتفاعا في السنوات الأخيرة، ويعزى هذا التراجع في نسبة الديمقراطية إلى ظاهرة الفساد بصفة كبيرة ومشاكل أخرى يمكن وصفها بداء السكري على حد تعبير التقرير، بحكم أنها عوائق تقف أمام تحقيق مجتمعات ديمقراطية تعمل في الخفاء وتبقى خفية كفاية لدرجة أنها لا تجعل المسؤولين يتخدون الإجراءات اللازمة لضحدها.

وتبقى نسبة سكان أمريكا اللاتينية الذين يعتبرون أنفسهم مقتنعين بديمقراطية بلدانهم دون المتوسط في السنوات الأخيرة، حيث أنها تراجعت سنة 2017 إلى 30%، وثلاث دول فقط هي التي فاقت فيها نسبة السكان المقتنعين بديمقراطية بلدانهم نسبة 50% وهي الأورغواي ونيكاراغوا والإكوادور.

ويبقى العامل السياسي وراء هذا التراجع الملحوظ أكثر من العامل الاقتصادي، فقد أبرز التقرير أن نسبة 75% من سكان المنطقة يعتبرون أن المسؤولين الحكوميين يحكمون لمصلحة فئة محدودة في المجتمع وليس لمصلحة الجميع.

وفي نفس المنحى التراجعي نجد أيضا نسبة تزكية الحكومات من طرف السكان، حيث أبرز التقرير أن هذه النسبة لا تكف عن التراجع منذ سنة 2009، عندما كانت تبلغ 60% في المنطقة، إلى أن بلغت 36% هذه السنة. وتبقى ساكنة نيكاراغوا الأكثر تزكية لحكومتها بنسبة 67%، متبوعة بالأورغواي بنسبة 66%، فيما تعتبر البرازيل والسلفادور أقل البلدان تزكية لحكومتها بنسب 6% و17%على التوالي.

أما نسبة عدم الثقة في الحكومات فهي مرتفعة نوعا ما، حيث أن أغلبية ساكنة المنطقة تعتبر المساواة أمام القانون ووفاء الحكومات بوعودها من أكبر أولوياتها من أجل تحقيق مجتمع يثق في مؤسساته السياسية. وأورد التقرير أن الكنيسة حققت سنة 2017 نسبة ثقة كبيرة جدا عند سكان أمريكا اللاتينية، فيما تتموقع الأحزاب السياسية في الصف الأخير، ولا تتمتع إلا بثقة 15% من السكان (يبقى الأوروغواي هو البلد الأكثر ثقة في أحزابه السياسية بنسبة 25%، والبرازيل الأقل ثقة بنسبة 7%).

وحلت الثقة في القوات المسلحة في المركز الثاني بنسبة 46%، متبوعة بالثقة في الشرطة والمؤسسة الانتخابية والسلطة القضائية والحكومة والبرلمان في المراكز الموالية على التوالي.

وأورد التقرير كخلاصة أن نسبة الثقة في المؤسسات بأمريكا اللاتينية، مرتبطة كثيرا بالعامل الاقتصادي والأزمات المالية، حيث أن السكان يفقدون الثقة في مؤسساتهم عندما يؤثر العامل الاقتصادي على مستوى المعيشة لدى المواطنين، مما يجعل نسبة الثقة معرضة للانخفاض أو حتى التلاشي في أي فترة معينة خصوصا فيما يتعلق بالحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية.

قراءة في تقرير
الوضع الاجتماعي في أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال سنة 2016 [1]

Panorama Social de América Latina- 2016

سعيد بنبوكر *

في كل سنة تصدر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي[2] تقريرا خاصا بالوضع الاجتماعي في أمريكا اللاتينية، ويتطرق التقرير الأخير لسنة 2016 إلى الفوارق الاجتماعية باعتبارها تحديا حقيقيا وعقبة أمام التنمية المستدامة في المنطقة، كما يسلط الضوء كذلك على عدم المساواة ووضعية الساكنة ذات الأصول الإفريقية في أمريكا اللاتينية.

فقد أشار التقرير إلى أن التفاوت في توزيع الدخل عرف انخفاضا في أغلب بلدان أمريكا اللاتينية ما بين سنوات 2008 و2015، وشمل مختلف مصادر دخل الأسر ودخل العمال سواء المأجورين أو ذوي الأعمال الحرة والمتقاعدين.

ومن خلال مقارنة التفاوت في توزيع الدخل من وجهة نظر النوع الاجتماعي يلاحظ أن نسبة دخل المرأة قليل مقارنة بالرجل، وتعد الأجور والرواتب المصدر الرئيسي للدخل لكل من الرجل والمرأة بدول أمريكا اللاتينية والتي تصل إلى 54% من مجموع المداخيل الشخصية، ورغم ذلك فإن امرأة واحدة فقط من كل اثنتين بالغتان سن الشغل توجد في وضعية عمل أو تبحث عن عمل، وتتقاضى المرأة في المعدل 83,9% فقط مما يتقاضاه الرجل.

وبخصوص تقييم التفاوت في امتلاك الأصول المالية وغير المالية، قدم التقرير دولة المكسيك كنموذج باعتبارها ثاني قوة اقتصادية في المنطقة بعد البرازيل نظرا لتنوع إنتاجها الصناعي وانفتاحها التجاري على الخارج والاستثمارات الدولية. فقد احتلت المكسيك سنة 2015 المركز 20 حسب تصنيف CREDIT SUISSE كإحدى البلدان التي وبخصوص تقييم التفاوت في امتلاك الأصول المالية وغير المالية، قدم التقرير دولة المكسيك كنموذج باعتبارها ثاني قوة اقتصادية في المنطقة

*طالب باحث بسلك الدكتوراه تابع لمختبر البحث حول المغرب والعالم الإيبيري والإيبيرو أمريكي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق، الدارالبيضاء - المغرب.

1 - صدر هذا التقرير في أكتوبر 2017.

2- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي(سيبال-CEPAL): تأسست سنة 1948، وهي خاضعة لمراقبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة، وتتخذ كمقر لها العاصمة الشيلية سانتياغو، وتعتبر من بين اللجان الخمس الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، هدفها الأساسي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالإضافة إلى التنسيق بين السياسات والمخططات الرامية إلى تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول فيما بينها وكذلك بين باقي دول العالم.الدار البيضاء - المغرب.

بعد البرازيل نظرا لتنوع إنتاجها الصناعي وانفتاحها التجاري على الخارج والاستثمارات الدولية. فقد احتلت المكسيك سنة 2015 المركز 20 حسب تصنيف CREDIT SUISSE كإحدى البلدان التي لديها ارتفاع في عدد الأثرياء (أكثر من مليون دولار من الثروة). أما في سنة 2016 وحسب مجلة فوربس جاءت المكسيك في المرتبة 14 بـ 14.000 مليونيرا بحيث يمتلكون 100.000 مليون دولار.

ورصد التقرير كذلك تطور الإنفاق العام الاجتماعي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث اختارت دول المنطقة التصدي للظروف الاقتصادية غير المواتية من خلال الزيادة في الموارد الموجهة لتمويل السياسات الاجتماعية، حيث بلغ معدل هذا الإنفاق الحد الأقصى سنة 2015 بنسبة 10.5% من الناتج الداخلي الخام للحكومات المركزية و14.5% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للقطاع العام.

ويبين الجدول التالي حجم الموارد العمومية الموجهة لتمويل بعض السياسات الاجتماعية لسنة 2015 في أمريكا اللاتينية:

القطاع	النسبة من الناتج الداخلي الخام لأمريكا اللاتينية
حماية البيئة	0,2 %
السكن والخدمات الجماعية	1 %
الصحة	3,4 %
الأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية	0,2 %
التعليم	4,6 %
الحماية الاجتماعية	5 %

وقد بلغ معدل الإنفاق الاجتماعي بالنسبة لـ 19 دولة في المنطقة 728 دولارا للفرد، وفي مجال التغطية العمومية تعتبر الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا وبوليفيا وكولومبيا من أكثر الدول استثمارا في الوظائف الاجتماعية بأكثر من 20% من الناتج الداخلي الخام.

وتشير المعلومات المرتبطة بميزانية 2016 -2017 أن بلدان أمريكا الجنوبية قلصت من نسبة الإنفاق الاجتماعي، بينما رفعت دول أمريكا الوسطى من مواردها من أجل تمويل السياسات الاجتماعية، وفي هذا السياق دعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى حماية

وتمويل السياسات الاجتماعية بهدف إعطاء الاستدامة للمنجزات التي تحققت ومواجهة التحديات الراهنة والمضي قدما نحو تحقيق الأهداف المسطرة في خطة 2030 للتنمية المستدامة.

أما بخصوص انعدام المساواة الاجتماعية، فيؤكد التقرير على أن الاستثمار في تنمية قدارت الأجيال في السنوات العمرية الأولى هو المفتاح للتخفيض من الفوارق على طول مراحل الحياة، لذلك أصبح من الضروري توسيع نطاق تغطية التعليم قبل المدرسي وجعله أولوية في جدول أعمال السياسات الجهوية من أجل المساواة، فالمستوى التعليمي يعتبر أحد المحددات المهمة التي تمنح الأشخاص فرصة الحصول على دخل وصحة وسكن وغير ذلك من الفوائد الفردية والاجتماعية في مسار حياتهم.

ويعتبر الحد من نسبة الهذر المدرسي هو التحدي الحالي بالنسبة لأمريكا اللاتينية لأن المنطقة لا زالت تغلب عليها ظروف تدفع كلا الجنسين إلى عدم إكمال الدراسة الثانوية التي تعد مرحلة حاسمة لضمان وظيفة أفضل في المستقبل.

وأشار التقرير إلى أن أمريكا اللاتينية والكاريبي تعتبر المنطقة الأكثر نموا من حيث عدد المسنين في العالم بنسبة 71 % خلال 15 سنة المقبلة، وسيؤدي هذا العامل إلى ظهور احتياجات وتطلعات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية يجب معالجتها وإيجاد حلول لها من خلال السياسات العمومية التي تضمن الإدماج الاجتماعي وتمتع الجميع بكامل حقوقه.

وتطرق التقرير في جزئه الأخير إلى شريحة مهمة من المجتمع الأمريكي اللاتيني ويتعلق الأمر بالساكنة المنحدرة من أصول إفريقية، والتي يقدر عددها حسب إحصائيات سنة 2015 بـ 130 مليون نسمة وهو ما يمثل 21% من سكان أمريكا اللاتينية، ويوجد أكثر من نصف هذا العدد في البرازيل، وتتبعها كوبا بنسبة 36%(4 ملايين نسمة)، وبنسب ما بين 7% و10% في كل من كولومبيا وكوستاريكا والإكوادور وبانما. والملاحظ أن الأشخاص المنحدرين من أصول إفريقية يمثلون في أغلب دول المنطقة مستويات مرتفعة من وفيات الأمهات والأطفال وضعف ولوج التعليم وارتفاع نسبة البطالة وذلك مقارنة مع الأشخاص غير المنحدرين من أصل إفريقي، وهذه التفاوتات تتقاطع وتتعزز بين الجنسين بحيث تضع المرأة من أصل إفريقي في وضعية سيئة جدا.

قراءة في تقرير
مأسسة السياسات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي 2017[1]

Institucionalidad social en América Latina y el Caribe- 2017

سعيد بنبوكر *

كشف تقرير سنة 2017 الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي حول مأسسة السياسات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي أن دول هذه المنطقة حققت في السنوات الأخيرة تقدما ملموسا في مؤشرات التنمية الاجتماعية كانخفاض نسبة الفقر وتوزيع المداخيل وتحسن مستوى التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، لكن التقلبات الاقتصادية والتغيرات المناخية والتحولات الديموغرافية والثورة التكنولوجية والتنامي المتزايد للمهاجرين، كلها عوامل بدأت تفرض تحديات جديدة على دول المنطقة، ولتحقيق مزيد من التقدم وبلوغ الأهداف المسطرة في خطة 2030 للتنمية المستدامة تحت شعار "حتى لا يترك أحد في الخلف"، وجب بذل المزيد من الجهود لتجويد الخدمات الاجتماعية من خلال السياسات العمومية وتأهيل المؤسسات المعنية بذلك. ومن أجل الوصول لهذا المبتغى بات ضروريا الاعتماد على مؤسسات تعنى بالسياسة الاجتماعية وترقى إلى مستوى هذه التحديات مع رصد الموارد المالية والمادية والبشرية والترسانة القانونية من أجل عقلنة تدبيرها.

لقد قام التقرير بدراسة السياسات الاجتماعية في المنطقة، وذلك من خلال تحليل الأبعاد التشريعية والقانونية والتنظيمية والتقنية والعملية والتمويلية وتحليل المخططات المنجزة ومناقشة المشاريع العالقة على الصعيد الوطني والجهوي. ففي السنوات القليلة الماضية عرفت خطة التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي تطورا ملحوظا في جميع المؤسسات المعنية بالشأن الاجتماعي مما يبشر بتحسن جوهري في جودة الخدمات التي تتسم بالنجاعة والفعالية والشفافية والاستدامة.

واستعرض التقرير أهم مكونات الحماية الاجتماعية ومؤسساتها، حيث يعتبر تقنين سوق الشغل إحدى هذه المكونات والتي تتمثل في وضع مجموعة من القوانين والإجراءات والسياسات التي من شأنها

* طالب باحث بسلك الدكتوراه تابع لمختبر البحث حول المغرب والعالم الإيبيري والإيبيرو أمريكي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بعين الشق، الدارالبيضاء - المغرب.

1 - صدر هذا التقرير في أكتوبر 2017.

توفير الحماية الاجتماعية اللازمة للعمال والمنبثقة من مصادر التشريع الدولية كالمصادقة على الاتفاقيات الدولية للمنظمة العالمية للشغل من بينها اتفاقيات تتعلق بالحرية النقابية ومنع تشغيل الأطفال وإلغاء جميع أشكال التمييز في ميدان الشغل، هذا بالإضافة إلى الدساتير الوطنية وقوانين الشغل، نذكر منها على سبيل المثال إجبارية إبرام عقود الشغل الفردية قصد الاعتراف بالحقوق الأساسية وإقرار الحد الأدنى للأجور وحق التجمع والانخراط في النقابات من أجل الدفاع عن حقوق العمال، مما سيسهل عملية اندماجهم وفتح المجال أمامهم للمساهمة في مزيد من الإنتاجية والمنافسة على الصعيد العالمي. فوزارة التشغيل ليست هي المسؤولة الوحيدة على تدبير الأنظمة وسن القوانين المرتبطة بالشغل، بل هناك بعض السياسات المرتبطة بمؤسسات أخرى كوزارة الشؤون الاجتماعية والاقتصاد والمالية والتعليم والصحة والشباب والداخلية.

وأظهرت الدراسة أن هناك بعض نقاط الضعف تتجلى في قلة عدد مفتشي الشغل الساهرين على مراقبة القوانين مقارنة مع الحجم الكبير للساكنة، فحسب المنظمة العالمية للشغل، يوجد مفتش واحد لكل 40.000 عامل أي بنسبة 0,0025% في الدول الأقل نموا بالمنطقة، وتتجاوز بعض الدول هذه النسبة كالشيلي وبانما والأوروغواي، فيما فلم تتجاوز المكسيك والباراغواي وفنزويلا النسبة المذكورة. بالإضافة إلى ضعف البنيات التحتية المادية والتكنولوجية، وفي نفس الوقت تطرق التقرير إلى بعض العراقيل كغياب عقود العمل التي تضمن أبسط حقوق العمال، وكذلك إلى العوائق التي تحول دون ممارسة العمل النقابي إضافة إلى غياب التغطية في حالة حوادث الشغل والأمراض المهنية وفقدان الشغل.

أما فيما يخص نظام المعاشات باعتباره جزء من سياسة الحماية الاجتماعية، أكد التقرير على ضرورة إعادة إصلاحه وتكييفه مع المتطلبات السوسيو-اقتصادية، فقد أشارت الإحصائيات أن 62,9% من الأشخاص العاملين غير مسجلين في نظام المعاشات خلال حياتهم العملية، وأن 54% من الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 65 سنة لا يتوفرون على هذه الخدمة، واعتبر التقرير أن من بين أهم المتغيرات التي تبرر الإصلاح هي عدم التوازن المالي. وبما أن نظام المعاشات في أمريكا اللاتينية يشتغل وفق سياق خاص يتميز بالتباين وعدم التجانس بين

ظروف اشتغال العمال والضرر الذي يلحق بعائلاتهم ويعتمد تمويله على مصادر المساهمات فإن انعكاساته تكون سلبية على المنخرطين.

وقد أكد التقرير أنه لكي تتقدم دول المنطقة في مبادئ الضمان الاجتماعي، لا بد من تضافر مجموعة من الجهود من أجل؛ تنويع مصادر التمويل، تدبير هذا التمويل عبر آليات التوزيع والرسملة، توفير الحد الأدنى للأرباح لتشجيع الادخار الفردي وخلق جمعيات من القطاع العام والخاص لتسيير هذا النظام بهدف التوافق بين الاستدامة المالية والتضامن.

أما فيما يتعلق بموضوع الشباب، لاحظت اللجنة الأممية أن دول المنطقة ليست لها سياسة ومنهجية واضحة وشاملة ومتعددة الأبعاد حول قضايا الشباب، فمن خلال المعطيات الرسمية لـ 18 دولة في أمريكا اللاتينية تم نشرها عبر مواقع الإنترنيت توجد 7 دول لها سياسة للشباب و9 لها مخططات قطاعية ودولتان تتوفران فقط على برامج للشباب. وأوضح التقرير أهمية التنسيق والربط بين مجموعة من القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وموضوع العنف الذي يواجهه الشباب في عملية التنمية والإدماج، حيث يمكن تطبيق استراتيجيات فعالة من أجل الوقاية والمصاحبة لهذه الفئة الشابة من المجتمع، أما بالنسبة للسياسات الوطنية للشباب فيتم تسييرها من طرف منسقين معتمدين على موارد وسلطة سياسية محدودة، فقد خصصت المنطقة مبلغ 102.000 مليون دولار لتمويل البرامج الاجتماعية الخاصة بالشباب وهو مبلغ أقل مما كان مرصودا خلال السنوات الماضية كسنة 2005 مثلا. وفي نفس الوقت، تعمل القطاعات الوزارية بشكل مستقل في المواضيع المتعلقة بالشباب، مما يشكل عائقا أمام تنفيذ ومتابعة وتفعيل سياسة الشباب.

أما بالنسبة للموضوع المتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة، فقد أكد التقرير أن دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي عرفت تقدما مهما في النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات ووضع سياسات مؤسساتية وظيفتها الأساسية الحماية وضمان العيش الكريم واللائق لهذه الفئة من المجتمع، بحيث تعتبر المنطقة رائدة في ميدان الدفاع عن الأشخاص المعاقين وذلك لمصادقتها على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فقد انضمت أو صادقت 19 دولة على اتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين، والهدف من ذلك هو إدماجهم في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، وذلك عن طريق قوانين وبرامج اجتماعية وتربوية.

وأكدت اللجنة الاقتصادية أن هناك دعم واسع لحقوق هذه الفئة على جميع المستويات (الدولي والوطني والجهوي) وكذلك الجانب التشريعي والقانوني وحث الحكومات على تطبيقه بصفة شاملة ومندمجة على ذوي الاحتياجات الخاصة، مع تبني إجراءات تصب في اتجاه خلق فضاءات لائقة بهذه الفئة، ومع ذلك، فإن ترجمة هذه التطلعات لتغيير واقع هؤلاء الأشخاص يتطلب سياسات ومؤسسات قادرة على تنفيذها بشكل تام ومندمج بتنسيق مع جميع هيئات الدولة للعمل بشكل منطقي وعقلاني لتلبية الحاجيات الضرورية للأشخاص المعاقين. ومن بين تحديات هذه المؤسسات في مجال الإعاقة ضرورة تعميمها على مختلف القطاعات الوزارية، على اعتبار أن لكل قطاع خطته الخاصة في تحديد المسؤوليات وإعطاء التوجيهات من أجل رؤية موحدة حول هذا الموضوع تساعد على اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة في اتجاه مشترك.

وفي جزئه الأخير استعرض التقرير المجهودات التي قامت بها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز آليات المساواة العرقية مع مختلف منظمات وجمعيات المجتمع المدني للساكنة ذات الأصول الإفريقية، فهناك عدد كبير من دول المنطقة التي تتوفر على آليات حكومية من أجل النهوض بالمساواة العرقية والإثنية كثمرة مجهودات قامت بها بصفة مشتركة الحركات الاجتماعية للساكنة المنحدرة من أصول إفريقية وجمعيات المجتمع المدني والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، بهدف القضاء على التمييز العرقي وبناء مجتمع تسود فيه العدالة والمساواة.

هذا وقد أشار التقرير كذلك إلى أن من بين أهم الآليات لتعزيز المساواة العرقية، العمل بتنسيق مع المؤسسات العمومية ومؤسسات المجتمع المدني وتدبير هذه السياسات بشكل مشترك بانضمام حركات المجتمع التي لها صلة مباشرة مع مسألة المساواة العرقية.

كما سجل التقرير أن هناك عجزا كبيرا في الإحصائيات والسجلات حول تحديد الهوية الإثنية والعرقية، فحاليا توجد ثلاث دول من أمريكا اللاتينية التي لا تتوفر إحصائياتها على بيانات تحديد الهوية بالنسبة للساكنة ذات الأصول الإفريقية، لكن إنشاء قاعدة معطيات وبيانات خاصة بالإحصائيات الرسمية لهذه الشعوب بات ضروريا حيث يمكن القول إنه العنصر المفتاح لتدبير المؤسسات وكذلك لتخطيط ورسم سياسات ذات أهداف محددة وشاملة من أجل إدماج هذه الفئة في مختلف مصادر المعطيات لتشخيص حالتها بشكل جيد وجعلها أكثر فعالية.

الاستحقاقات الانتخابية في دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2018

الدولة	انتخابات رئاسية	انتخابات شريعية	انتخابات جهوية أو محلية
كوستاريكا	4 فبراير		
السلفادور		4 مارس	
كولومبيا		11 مارس	
كوستاريكا	فاتح أبريل (الدورة الثانية في حال اللجوء إليها)		
الباراغواي	22 أبريل		
كولومبيا	27 ماي		
كولومبيا	17 يونيو (الدورة الثانية في حال اللجوء إليها)		
المكسيك	فاتح يوليوز		
البرازيل	7 أكتوبر		
البيرو			7 أكتوبر
كوبا		بدون تحديد التاريخ	
فنزويلا	بدون تحديد التاريخ		

مرصد أمريكا اللاتينية
marsadamericalatina.com

يمكن الإطلاع على تقارير السنوات الماضية على موقع

مرصد أمريكا اللاتينية

marsadamericalatina.com